الأمم المتحدة

A/77/PV.72

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **72**

الخميس، 18 أيار/مايو 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة نرفايس أوخيدا (شيلي).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أذكر الوفود بأنه، كما ذكر في الرسالة المؤرخة 11 أيار/مايو الموجهة من رئيس الجمعية العامة، ستقتصر البيانات على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول.

أعطي الكلمة الآن ل وزير البيئة والأراضي والتنمية الزراعية في كيريباس.

السيد تيكيارا (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم إلى جميع الوفود بأحر التحيات من حكومة وشعب كيريباس، اللذين أخاطب الجلسة باسمهما. وفي البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للميسرين والمنظمين لهذه الجلسة على جمعنا لإجراء استعراض لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وقبل الشروع في الإدلاء ببياني الوطني، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلى بها وسيتم الإدلاء بها باسم منتدى جزر المحيط الهادئ (انظر A/77/PV.71)، وائتلاف أقل البلدان نموا، ومجموعة الـ 77 والصين.

ومن المحبط أن نلاحظ أن استعراض منتصف المدة يبين أن الإطار قد تأخر كثيرا عن الجدول الزمني. ولذلك، من الضروري أن نفعل كل ما في وسعنا في غضون السنوات السبع المقبلة لتسريع العمل لكفالة أن يحقق الإطار مهمته بحلول نهاية عام 2030.

وعلى الرغم من عدم إحراز التقدم، بسبب نقص في القدرات والموارد يزيد من تفاقمه تغير المناخ والتحديات المرتبطة بمرض

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

فيروس كورونا، فإن كيريباس مصممة على أداء دورها وملتزمة به. وقد تمكن بلدي من إحراز بعض أوجه التقدم بفضل الدعم والمساعدة الكريمين والسخيين من الشركاء الإنمائيين والعديد من أصحاب المصلحة ذوي التفكير المماثل. وقد سن برلمان كيريباس قانون إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، الذي يتطلب من جميع الأشخاص والمنظمات المشاركة في إجراءات ومسؤوليات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وتم دمج مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل في جميع الإجراءات والمسؤوليات المتعلقة بالقدرة على تحمل تغير المناخ والاستجابة للكوارث. وفي عام 2019، وُضعت خطة التنفيذ المشتركة لكيريباس لإدارة تغير المناخ ومخاطر الكوارث 2019-2028 وهي تُستخدم كاستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ولضمان تحقيق تأثيرات ذات مغزى، اعتمدنا نهجا منسقا من خلال إنشاء إدارة لتغير المناخ وإدارة لمخاطر الكوارث في مكتب الرئيس في عام 2022، بدلا من قسمين منفصلين يعملان بأسلوب منعزل، لمعالجة إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. كما تم تنظيم اللجنة العاملة الاستشارية التقنية التابعة لفريق خبراء كيريباس المعني بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بوصفها الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج والمبادرات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث عبر القطاعات الحكومية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والكنائس والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

ولا يمكن لحكومتنا أن تفعل ذلك بمفردها، ونعمل بشراكة مع سلطاتنا المحلية اعترافا بدورها الحاسم في الحد من مخاطر الكوارث. وقد أنشأنا 23 لجنة وفرقة عمل للكوارث الجزرية في جزر كيريباس المتناثرة، بعضوية شاملة. وقد اتخذنا تلك الخطوة الهامة من أجل تعزيز جهود الحكومة لتحسين إدارة مخاطر الكوارث والدعم والمساعدة في مجال تغير المناخ للمجتمعات المحلية على المستوى دون الوطني بطريقة منسقة وفعالة وحسنة التوقيت. ويعتمد تحقيق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بشكل حاسم على نظام للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة يمكن الوصول إليه وموثوق به وقابل للتنفيذ وكامل. وتستثمر الحكومة حاليا، بدعم من الشركاء الإنمائيين، في تحسين وتوسيع محطات رصد الطقس والمناخ والمحيطات في جميع أنحاء البلد وفي تعزيز قدرة خدمات الأرصاد الجوية الوطنية على التنبؤ. إن توفير خدمات التنبؤ القائمة على التأثير في الوقت المناسب والموثوقة لمجتمعاتنا الضعيفة هو جانب حاسم من جوانب التأهب للكوارث. وفيما يتعلق بإدارة الطوارئ، أطلقت كيريباس خارطة الطريق الاستراتيجية لإدارة حالات الطوارئ في عام 2021. وتماشيا مع التزاماتنا المتعلقة بالشمول، أطلقنا أيضا البرنامج المتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث، الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية، مع تغطية واسعة للأنشطة، من أجل كفالة مشاركة النساء والفتيات وحمايتهن وإدماجهن في التخطيط والنهج المعنيين بالتأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها.

كما شهدت كيريباس، كدولة ساحلية ومحيطية، تآكلا ساحليا شديدا واضطرابات في الموارد الساحلية والبحرية بسبب آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي من ارتفاع درجات حرارة البحر ومستويات سطح البحر. وسيكون هناك المزيد من الخسائر في خطوطنا الساحلية، واستنفاد الموارد البحرية وموارد المحيطات، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية والمباني الساحلية، وتكرار إعادة بناء الجدران البحرية وصيانتها. وتتسبب آثار تغير المناخ هذه في ضغط هائل على البيئة الهشة والموارد المنهكة بالفعل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ إطار سنداي، فإنه بعيد عن المكان الذي ينبغي أن نكون فيه – في منتصف الطريق إلى هدفنا. ويجب أن نفعل المزيد بشكل فردي وجماعي للتقدم نحو الأهداف والغايات المرجوة من إطار سنداي لصالح الجميع.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تمنياتي للوفود بكل التوفيق في مختلف أدوارها في تحقيق رؤية إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. وأتمنى للوفود مداولات مثمرة على أساس توافق الآراء، ونتائج سيتم تذكرها بروح التعاطف والصدق، من حيث الصياغة والنوايا على حد سواء. وأتمنى لها بالصيغة التقليدية في كيريباس – تي موري (الصحة) وتي راوي (السلام) وآو تي تابوموا (الازدهار).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للأمين الرئيسي لرئيس وزراء الهند.

السيد ميشرا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في الهند، نولي أهمية كبيرة لمسائل الحد من مخاطر الكوارث – إنها مسألة مركزية من مسائل السياسة العامة. لقد قمنا بزيادة التمويل المخصص للحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير. وأحدثنا تغييرات بارزة في هيكلنا التمويلي من أجل دعم كامل نطاق احتياجات إدارة مخاطر الكوارث – التخفيف من مخاطر الكوارث والتأهب لها والاستجابة لها والتعافي وإعادة الإعمار. ولدى دولتنا وحكوماتنا المحلية إمكانية الوصول إلى ما يقرب من 6 بلايين دولار للحد من مخاطر الكوارث خلال فترة الخمس سنوات 2021–2025. هذا بالإضافة إلى موارد تصل إلى 23 بليون دولار مخصصة للتأهب والاستجابة والتعافي.

وخلال ما يزيد قليلا على عقد من الزمان، تمكنا من خفض الخسائر في الأرواح الناجمة عن الأعاصير إلى أقل من 2 في المائة. ونحن الآن بصدد وضع برامج طموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ للحد من مخاطر الخسائر الناجمة عن جميع المخاطر – الانهيارات الأرضية، والفيضانات الناجمة عن تفجر البحيرات الجليدية، والزلازل، وحرائق الغابات، وموجات الحر، والبرق. ونعمل بدأب لتحسين الوصول إلى نظم الإنذار المبكر. وننفذ بروتوكول الإنذار الموحد، الذي سيدمج الوكالات التي تصدر الإنذار مع مديري الكوارث ومقدمي خدمات الاتصالات. وسيكفل ذلك نشر التنبيهات المستهدفة جغرافيا باللغات الإقليمية للوصول إلى كل واحد من 1.3 مليار مواطن في بلدنا. ونشيد بمبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع بحلول عام 2027. وستسهم جهودنا في تحقيق الهدف الذي حددته تلك المبادرة العالمية الحسنة التوقيت.

وتحت رئاسة الهند، اتفق أعضاء مجموعة الـ 20 على إنشاء فريق عامل معني بالحد من مخاطر الكوارث. وستوفر الأولويات الخمس التي حددها الفريق العامل التابع لمجموعة العشرين – الإنذار المبكر للجميع، والبنية التحتية القادرة على الصمود، وتحسين تمويل الحد من مخاطر الكوارث، ونظم وقدرات الاستجابة و"إعادة البناء بشكل أفضل"، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث – زخما إضافيا لتحقيق أهداف إطار سنداي على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، الذي تشارك في قيادته حاليا الهند والولايات المتحدة، يُحدث تحولا في الطريقة التي نخطط ونصمم ونبني بها نظم البنى التحتية في القرن الحادي والعشرين ونحافظ عليها. ومشاريع البنية التحتية هي استثمارات طويلة الأجل. وإذا استرشدت هذه الاستثمارات في البنية التحتية بتقييمات قوية للمخاطر ودعمتها إدارة جيدة للمخاطر، فإنها يمكن أن تبني قدرة على الصمود طويلة الأجل.

هذا الصباح (انظر A/77/PV.71)، استمعنا إلى رواية مؤثرة من أحد الناجين من الزلزال المأساوي الذي وقع مؤخرا في تركيا. وفي هذا الصدد، وبروح ترى العالم كأسرة واحدة كبيرة ومترابطة، قدمت حكومة الهند مساعدة فورية لإخواننا وأخواتنا من تركيا وسورية بإيفاد مستشفيات ميدانية وأفرقة للبحث والإنقاذ، فضلا عن مواد الإغاثة الطبية. وهذه شهادة حقيقية على نهج إنمائي عالمي محوره الإنسان.

وفي الختام، إننا على استعداد للانضمام إلى الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في الوطن، وكذلك في كل مكان على هذا الكوكب، بروح أهداف التنمية المستدامة – ألا نترك أحدا خلف الركب، وألا نغفل أي مكان، وألا نهمل أي نظام إيكولوجي. وأكرر أننا على استعداد للمشاركة في الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في الوطن، وكذلك في كل مكان على هذا الكوكب، وأكرر، بروح أهداف التنمية المستدامة – ألا نترك أحدا خلف الركب، وألا نغفل أي مكان، وألا نهمل أي نظام إيكولوجي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الداخلية في سيشيل.

السيد فونسيكا (سيشيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أحضر هذه الجلسة الرفيعة المستوى لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على دعمه المستمر المقدم في إطار المشروع الإقليمي المعنون "بناء القدرة على الصمود وإدارة الاستجابة لحالات الكوارث في المحيط الهندي". وأود أن أشكر شركاء مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ولجنة المحيط الهندي والاتحاد الأوروبي ومنتدى المحيط الهندي للتدخل الإقليمي. وأود أن أشكر موريشيوس وجزر القمر ومدغشقر على التزامها بمشروع الأرصاد الجوية الهيدرولوجية إلى جانب سيشيل. وسيعزز المشروع، إلى جانب شبكة اتصالات النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية، سلامة البحارة والطيارين من حيث استجابات البحث والإنقاذ في المحيط الهندي، وسيساعد في التنسيق الإقليمي، لا سيما في إدارة الكوارث.

وفي إطار تعزيز الحد من مخاطر الكوارث، نعرب عن امتنانا لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتسهيل جمع المعلومات حول إدارة مخاطر الكوارث من خلال توفير أخصائي متطوع من الأمم المتحدة سيساعد البلد بمنصة "ديس إنفنتر" (DesInventar)، والتي ستبدأ في أيلول/سبتمبر 2023. وسيساعد ذلك في اتخاذ قرارات مرتكزة على الأدلة نحو برامج تنفيذ القدرة على الصمود والتأهب. وتود سيشيل أن تبلغ الأعضاء بأنها، إلى جانب بلدان أخرى، قد أكملت أيضا تقرير استعراض منتصف المدة لإطار سنداي.

وفي هذه المرحلة، أود أن أسلط الضوء على التهديدات المتنوعة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويفترض أحيانا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تهددها إلا الكوارث الطبيعية التي نعرفها ونعترف بها من الحوادث السابقة. وقد أثار تلك النقطة سعادة الوزير ممثل بربادوس أمس، عندما استخدم المثال القائل بأن الرماد المنبعث من البراكين لا يشكل كارثة لأنه لا يظهر في "المكتبة المقبولة للكوارث المؤهلة". وهناك أمثلة أخرى على التهديدات الأمنية غير التقليدية، وخاصة في المحيط الهندي. وسوف أستشهد بها بعد قليل، ولكني أود الآن أن أؤكد أنه عند الاستجابة للكوارث، التي تقع عادة دون سابق إنذار، ينبغي أن تكون المرونة والقدرة على التكيف مبدأين أساسيين في تخصيص المساعدة المالية. وعلى سبيل المثال، فإن احتمال وقوع كوارث كبرى في المحيط الهندي يبعث على القلق الشديد، بسبب زيادة مستوى حركة الملاحة البحرية التجارية في العالم وزيادة مستوى الجريمة المنظمة في غرب المحيط الهندي. إن مسائل الأمن والسلامة والمسائل الأمنية غير التقليدية هي تهديدات واضحة وحالية تهدد وجودنا. فالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتغير المناخ، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، كلها عوامل تزيد من الآثار السلبية على بيئتنا وسبل عيشنا الساحلية.

وتتطلب سيشيل، التي لديها منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 1,3 مليون كيلومتر مربع، تعزيز الدراية على نحو سليم بالأحوال البحرية، وهو تحد كبير. ونحن ممتنون لشراكتنا مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة 150. ونضطلع بهذه المسؤولية بجدية، لأن وقوع حادث مؤسف سيكون كارثيا على مجتمعنا الساحلي ومحميات التراث العالمي لدينا. إن القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة في الاستجابة للكوارث وبناء القدرة على الصمود أمر حيوي. فعلى سبيل المثال، اتخذت سيشيل إجراءات حاسمة لتنفيذ برنامج تطعيم قوي خلال جائحة مرض فيروس كورونا، وتمكنت من تطعيم ما يقرب من 90 في المائة من سكانها بحلول الربع الثالث من عام 2021. وقد سمح لنا ذلك بإعادة فتح حدودنا وإعادة إنعاش اقتصادنا. نعم، كانت الأمة على شفا كارثة كبرى، مع أمن غذائي مستنفد واقتصاد وصل إلى مرحلة الركود. وبدون المساعدة الفورية للقاحات من الشركاء القيمين، لكانت كارثة بالنسبة للبلد، ونحن ممتنون لشركائنا على المساعدة المقدمة.

وأود أن أسترعي انتباه الوفود إلى البنية التحتية التي تحافظ على عمل القلب النابض لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، موانئنا ومطاراتنا، دون عوائق. وتعتمد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على ميناء ومرفأ رئيسي واحد ومطار رئيسي واحد للتواصل على الصعيد الدولي. ويوجد في سيشيل ميناء بحري واحد به قنوات ضيقة جدا لا يمكن أن تستوعب سوى سفينتي نقل بضائع في وقت واحد، ومطار دولي واحد يتصل ببقية العالم. وأي تعطيل للتدفق الحر للبضائع والناس سيؤثر على البلد بصورة شديدة. وتبين تلك

الأمثلة أن الكوارث التي تسببها التنمية البشرية والقرارات والأحداث السياسية التي تحدث في أجزاء أخرى من العالم تشكل تهديدا كبيرا للدول الجزرية مثل الكوارث الطبيعية. وأدت النزاعات المستمرة في بعض أنحاء العالم إلى زيادة تكلفة الشحن البحري بشكل مباشر. ويتم وزن النفايات البلاستيكية التي يجمعها الطلاب المتطوعون في الجزر غير المأهولة بوحدات حمولة – وليس لدى سيشيل مصانع للصناعات التحويلية على شواطئها.

وقد مارس رئيس سيشيل، السيد ويفل رامكالاوان، ضغوطا قوية من أجل اعتماد مؤشر متعدد الأبعاد للضعف دون تأخير. ونحن بحاجة إلى مؤشر يأخذ في الاعتبار التعقيدات الجوهرية التي لا تستطيع البيانات المتعلقة بالدخل، بمفردها، الكشف عنها بالكامل. وهذا يتطلب منهجية تقييم أكثر واقعية. ونحن معروفون بوصفنا دولا جزرية صغيرة نامية، ولكن مشاكلنا ليست صغيرة بأي حال من الأحوال. وفي الواقع، نحن دول محيطية نامية كبيرة، وربما تقلل كلمة "صغيرة" من الإمكانات الكبيرة والدور الهام الذي يمكن أن نضطلع به في بناء القدرة على الصمود والسلامة والأمن في مناطقنا. والقضايا كثيرة وتستمر في النمو. وهذه لحظة تستدعي اتخاذ إجراءات مدروسة من خلال بناء قدرة سليمة على مواجهة الكوارث بين دولنا واتخاذ إجراءات لاستعادة المبادرة للتصدي للتهديدات المتزايدة للأمن والسلامة في مياهنا.

وفي الختام، ترحب سيشيل بالخطوات الإيجابية لتمكين مجتمعنا العالمي من إدارة المخاطر التي نواجهها بشكل جماعي بصورة أفضل. وفي مواجهة نظام مناخي أكثر تقلبا، فإن جميع مواطن الضعف لدينا سوف تتكشف وتتفاقم. ويجب ألا تغيب عن بالنا أهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكر الوفود، كما ذكرت في بداية هذه الجلسة، بأن البيانات تقتصر مدتها على ثلاث دقائق لفرادى الوفود وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول. وأرجو من الوفود أن تتقيد بتلك المبادئ التوجيهية لأننا لدينا قائمة طويلة من الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة العمل الإنساني والتضامن والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة بايكوا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي البيانات التي سيدلي بها ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل بوتسوانا باسم أقل البلدان نموا، وممثل نيبال باسم البلدان النامية غير الساحلية.

واسمحوا لي، بالنيابة عن رئيس الجمهورية، رئيس الدولة البروفيسور فوستين أرشانج توادیرا، الذي كان يود أن يأتي إلى نيويورك، لكنه لم يتمكن من ذلك في اللحظة الأخيرة، أن أعرب عن امتنان حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى لهذه الجلسة الهامة. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر سلطات الأمم المتحدة على الترحيب الحار الذي تلقيناه وعلى جميع وسائل الراحة التي أتيحت لنا لكفالة نجاح هذه الجلسة من حيث التنظيم والعمل. وأود أن أشكر بشكل خاص مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على دعوته بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى هذه الجلسة الرفيعة المستوى، التي سنقوم فيها بتقييم تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 تحت شعار "العمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل قادر على الصمود".

إن جمهورية أفريقيا الوسطى، الواقعة في وسط أفريقيا، بلد ذو مناخ استوائي ورطب وغطاء نباتي كثيف. وتبلغ مساحته 000 623 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانه قرابة 000 000 6 نسمة. وبالإضافة إلى الكوارث التي تسبب فيها البشر في مختلف النزاعات المسلحة، لم تسلم جمهورية أفريقيا الوسطى من الآثار الضارة للظواهر المناخية أو الجيولوجية أو البيولوجية التي عانى منها بقية العالم. وفي الواقع، شهد بلدي خلال الفترة 2019–2022 فيضانات كبيرة أثرت على أكثر من نصف أراضي البلد وأكثر من 000 95 شخص، مما تسبب في أضرار مادية جسيمة وأجبر الضحايا على إيجاد ملاجئ مؤقتة. وخلال الفترة نفسها، سجل بلدي 000 5 حالة حريق وأكثر من 000 8 حادث طرق. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البلد شهد فترات من الجفاف الشديد تسببت في بعض الأحيان في حرائق الغابات التي دمرت آلاف الهكتارات من المزارع.

واستجابة لذلك، اعتمدت الحكومة في عام 2022 وثيقة استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث تعزز الآليات القانونية القائمة. وتنص تلك الاستراتيجية على إنشاء منصة للتنفيذ والتي لم يتم تشغيلها بعد، ولكنها لن تستغرق وقتا طويلا.

وفيما يتعلق بالتحديات، فإنها تشمل الحالة الأمنية المتقلبة التي تصعب الوصول إلى ضحايا الكوارث، ومحدودية الموارد، وشبكات الطرق والاتصالات المعيبة، والنمو السكاني، والظواهر الخاصة بالمدن الكبيرة، مثل المباني التي لا ترقى إلى مستوى المعايير في المناطق المعرضة للخطر.

ولدى جمهورية أفريقيا الوسطى العديد من الاحتياجات، ومن أجل التحول من إطار عمل هيوغو إلى إطار سنداي، نحتاج إلى 50 مليون دولار لتنفيذ البرنامج الضروري. وتعلم جمهورية أفريقيا الوسطى أن بإمكانها الاعتماد على دعم شركائها المعتادين، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، للنجاح في الحد من مخاطر الكوارث. وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلدي، لا أشك ولو للحظة واحدة في أن المجتمع الدولي، الذي لم يتوقف أبدا عن دعمنا، سيكون قادرا على مواجهة التحديات معنا.

ولا يفوتني أن أختتم ملاحظاتي دون أن أشكر الأمين العام، الذي لا يدخر جهدا في إيجاد السبل المناسبة لتحسين الظروف المعيشية للبشر.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الموارد الطبيعية وتغير المناخ في ملاوي.

السيد أوسي (ملاوي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي سيدلي بها ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل نيبال باسم أقل البلدان نموا، وممثل بوتسوانا باسم البلدان النامية غير الساحلية. واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية باسم جمهورية ملاوي.

لقد كان للكوارث المتكررة في ملاوي آثار كبيرة على مختلف قطاعات التنمية، مثل الزراعة والتعليم والبنية التحتية والإسكان وغيرها من قطاعات اقتصاد البلد. وقد وقعت أكثر من 25 كارثة مرتبطة بظواهر هطول الأمطار الغزيرة، مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية، في العقد الماضي وحده، مما أظهر اتجاهًا تصاعديًا متزايدًا من حيث عدد الأشخاص المتضررين. وفي الآونة الأخيرة، ضرب الإعصار المداري فريدي ملاوي بينما كانت تواجه واحدة من أسوأ حالات تفشي الكوليرا في التاريخ الحديث وارتفاعا في انعدام الأمن الغذائي في ذروة موسم الجدب. وأُبلغ في ملاوي عن أكثر من 000 50 حالة إصابة بالكوليرا و 700 1 حالة وفاة مرتبطة بالكوليرا. وعلى الرغم من ملاحظة انخفاض حالات الكوليرا، فمن المرجح أن تزداد الحالة سوءا بسبب آثار الإعصار المداري فريدي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه 3,8 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأدى إعصار فريدي إلى تفاقم الحالة.

وأود أن أتشاطر بعض عوامل التمكين الرئيسية، ومجالات التقدم، والنجاحات، والممارسات الجيدة. لقد وسع إطار سنداي مهمة تعميم إدارة مخاطر الكوارث في أطر العمل الوطنية التي تشمل القطاع الخاص والتراث الثقافي والسياحة. وقد خطت حكومة ملاوي خطوات كبيرة بتعميم إدارة مخاطر الكوارث في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية في ملاوي. وتعترف "ملاوي 2063"، وهي خطة تنفيذ مدتها 10 سنوات، بتحسين الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها كإحدى النتائج الرئيسية لمعالجة الآثار المناخية الضارة.

ويسرني أن أبلغ الوفود بأن ملاوي قد هيأت بيئة سياساتية تمكينية لإدارة مخاطر الكوارث، بوضع سياسات استراتيجية وأدوات قانونية. غير أن هذه النجاحات لم تأت بدون تحديات. واسمحوا لي أن أشاطركم بعضا منها. التحدي الأول هو الاستخدام المحدود للتكنولوجيا فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ. والثاني هو عدم كفاية التمويل المتعلق بالكوارث والمناخ. وللتصدي لتلك التحديات، يجب على الدول والمؤسسات – العامة والخاصة – في جميع أنحاء العالم أن تعمل بتضامن من خلال الشراكات التي يجب إنشاؤها وتعزيزها وتوطيدها من أجل اتخاذ قرارات واعية بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال التضامن والتعاون

الإقليميين، بحشد الدعم الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تعلمنا أيضا أن التعايش السلمي مع البلدان المجاورة مفيد للاستثمارات الاجتماعية. وجاء جيراننا، موزامبيق وزامبيا وتنزانيا وزمبابوي، لإنقاذنا بدعم فوري خلال الإعصار فريدي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على قيادته في الدعوة إلى الإنذار المبكر والعمل المبكر للجميع بحلول عام 2027. وتلتزم ملاوي بتنفيذ تلك الدعوة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الأمن وحماية المدنيين في مالي.

السيد محمدين (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود، باسم فخامة العقيد عاصمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة في جمهورية مالي، أن أتقدم بتهانئي الحارة إلى رئيس الجمعية العامة. كما أعرب عن تمنياتي بمراجعة ناجحة في منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

وترحب مالي باعتماد الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي بتوافق الآراء (القرار 289/77). ولا يزال الحد من مخاطر الكوارث أولوية بالنسبة لحكومة مالي، لأن الكوارث تشكل تهديدا حقيقيا للأمن البشري والتنمية المستدامة والبيئة. وبدأت مالي في تسجيل الكوارث منذ عام 1904، ولا سيما تلك الناجمة عن فترات الجفاف، وموجات الحر، والأوبئة، والفيضانات. وقد تسببت تلك الكوارث في خسائر فادحة في الأرواح وأضرار مادية وأضرار بالبيئة، وأحيانا دون تقييم. ولمواجهة تلك التحديات، وافقت حكومة مالي في اليابان في عام 2015 على استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ولذلك، أنشأ بلدي أول منظومة وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وقد مكن هذا التجميع لهياكل الدولة وشركائها من إرساء الأسس للحد من مخاطر الكوارث في مالي، ابتداء من عام 2006.

ولمتابعة أولويات إطاري هيوغو وسنداي، عملت حكومة مالي، كأولوية أولى، على وضع برامج تدريبية ونظام للإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت مالي نصوصا تشريعية وتنظيمية في ذلك المجال. وفيما يتعلق بالأولوية الثانية، أنشأت حكومة مالي منظومة وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ومركزا وطنيا لعمليات الطوارئ، ومختبرا للتحليل والبحث في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل، وضعت مالي استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث ولجنة مشتركة بين الوزارات لإدارة الأزمات. وبالانتقال إلى الأولوية الثالثة، انضمت مالي إلى المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر من أجل الحماية من الجفاف. وأخيرا، فيما يتعلق بالأولوية الرابعة، اعتمدت مالي خطة تنظيمية للطوارئ، ووضعت خطة طوارئ وطنية لمواجهة المخاطر المتعددة واستعرضتها باستمرار. وبالمثل، طور بلدي تطبيقا هاتفيا مخصصا للإنذار المبكر وأقام حملة إعلام وتوعية للسكان.

وتم الحصول على تلك النتائج بفضل التزام أعلى السلطات في مالي ودعم شركائنا من خلال المشاريع والبرامج المنفذة بصورة مشتركة. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنه لا تزال هناك تحديات هائلة أمام تحقيق جميع الأهداف والغايات السبعة لإطار سنداي. وتشمل تلك التحديات السلامة العامة، وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وإنشاء هيئات دون إقليمية، وتعزيز هياكل الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، ودعم التوسع الحضري في المدن والريف من خلال تشييد الطرق والجدران البحرية والجسور والسدود، وما إلى ذلك. وبالنظر إلى التحديات التي ذكرتها للتو، ترى مالي أن من المهم مواصلة تنفيذ إطار سنداي من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث في سياق تغير المناخ وعواقبه الضارة على سكاننا وبيئتنا.

وفي الختام، تجدد حكومة مالي، من خلالي، التزامها بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار سنداي لصالح سكاننا. وفي ذلك الصدد، نطلب دعم شركائنا في كل من الوقاية والتأهب، فضلا عن التخفيف والتعافي في حالة الحوادث الكبرى، بينما نحثهم على احترام المبادئ الثلاثة التي توجه العمل العام في مالي، على النحو الذي حدده فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة – وهي

احترام السيادة، واحترام الخيارات، والشراكات الاستراتيجية، مع مراعاة مصالح الشعب المالي في صنع القرار. وأشكر شركاءنا الإنمائيين، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، على الدعم المقدم، ونشجعهم على مواصلة جهودهم لتحقيق أهداف إطار سنداي.

وأختتم بياني بتوجيه تحية مدوّية إلى ضحايا الأزمات والكوارث في جميع أنحاء العالم بصفة عامة والضحايا في مالي بصفة خاصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير السياحة والطيران المدني والتنمية المستدامة والثقافة في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد جيمس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/77/PV.71).

إن بلدي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، قد شهد بالدليل الحي خلال السنوات القليلة الماضية الهشاشة الخطيرة للمكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى خلفية ضعفنا المستمر أمام تغير المناخ، كان ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عاملا مضاعفا، وأعقبتها أخطار متتالية، بما في ذلك الانفجارات البركانية في عام 2021 والفيضانات وإعصار إلسا. وبلغت الأضرار الناجمة عن ثورات بركان لاسوفريرر وحدها نحو 26 في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. لذلك ندرك تماما أن التنمية المستدامة مستحيلة من دون اتخاذ إجراءات صارمة لتعزيز القدرة على الصمود والتكيف وحماية البيئة.

وإدراكا للطابع الحاسم للحد من مخاطر الكوارث، خصصت حكومتنا موارد كبيرة في جميع المناحي من التأهب للكوارث إلى التعافي، وبالتالي تعزيز إدارتنا لبرامج الحد من مخاطر الكوارث مع زيادة الاستثمارات بشكل كبير في جميع جوانب القدرة على الصمود. ويمكن أن يعزى التقدم المحرز إلى توسيع نطاق مكتبنا الوطني لإدارة حالات الطوارئ وتنفيذ سياسة شاملة لإدارة الكوارث بالتعاون مع الوكالة الكاريبية لإدارة الكوارث والطوارىء، وهي هيئتنا الإقليمية للاستجابة لحالات الكوارث والتي تتطلب – كما نود أن نؤكد – المزيد من الدعم. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء تزايد تواتر وشدة الظواهر الجوية، أنشأنا صندوقا للطوارئ ممولا من فرض رسم للقدرة على تحمل تغير المناخ. يوفر ذلك الصندوق التمويل الفوري بعد الكوارث، مع الحفاظ على درجة من استقرار الاقتصاد الكلي. لقد كان الصندوق مفيدا في استجابتنا لجائحة كوفيد-19 وفي أعقاب الثورات البركانية، وكان ضرورة أثناء تعبئة الاستجابة الدولية. وفي أعقاب تجربتنا في إدارة تعقيدات بيئة متعددة المخاطر، نرحب بمبادرة الأمين العام بإتاحة نظم الإنذار المبكر للجميع.

وعلى الرغم من المبادرات التي ذكرتُها، هناك العديد من المجالات التي لا يزال يتعين إحراز تقدم فيها إذا أردنا تحقيق أهداف سنداي. وعلى وجه الخصوص، لا يزال التمويل تحديا مستمرا في منع المخاطر الجديدة والحد من المخاطر القائمة. لذا يجب إعطاء الأولوية لمعالجة الفجوات التمويلية ولآليات تقديم الدعم والموارد اللازمة للتأهب المبكر. إن زيادة تمويل مخاطر الكوارث أمر ضروري ويرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار الأوسع نطاقا بشأن الإصلاح المطلوب للتمويل الإنمائي الدولي. وينبغي أن تظل مراعاة خاصة لأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا على رأس جدول الأعمال. وفي بلدي، تعتمد سبل عيش مواطنينا وبقائهم على القرارات المتخذة في هذه المحافل التي تبعد مسافات كبيرة خارج حدودنا.

وفي الختام، يسلط استعراض منتصف المدة هذا الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على وتيرة التنفيذ. لذلك يجب أن يوصي باتخاذ تدابير للتعجيل وتقديم دعم إضافي للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وبينما نقترب من انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، سيكون من المحتم إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الإطار الذي يخلف مسار ساموا. ويجب أن نكفل مواءمة أفضل لتلك الأطر مع التكيف مع تغير المناخ من أجل الحد بشكل فعال من المخاطر وبناء القدرة على الصمود. ولا يزال بلدي ملتزما بالسعي إلى إقامة شراكات على جميع المستويات من أجل التصدي لأكبر التحديات التي نواجهها وتغيير الطريقة التي نتعامل بها مع جدول أعمالنا المشترك. يجب علينا أن نعمل معا. ويجب علينا أن نتصرف الآن.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الداخلية في بروني دار السلام.

السيد رحمن (بروني دار السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب جلسة اليوم وأود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة على عقد هذا الحدث الهام – استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030.

إن بروني دار السلام ملتزمة ببناء القدرة على مواجهة الكوارث في ضوء التحديات غير المسبوقة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. ونعتقد أيضا أن الحد من مخاطر الكوارث عنصر حاسم في التنمية المستدامة، وأن إدارة وحوكمة مخاطر الكوارث بشكل فعال يمكن أن يسهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي.

إن بلدنا معرض أيضا للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والانهيالات الأرضية والرياح القوية، ونسلم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من آثار تلك الأحداث. واستجابة للإطار الدولي للحد من مخاطر الكوارث، فقد أحرزنا تقدما كبيرا من خلال وضع سياسات وخطط وطنية، مثل سياستنا الوطنية لتغير المناخ ووضع إطار السياسة الاستراتيجية لإدارة الكوارث، الذي يوفر إطارا لنهج أكثر تنسيقا لمختلف القطاعات والجهات المعنية، ويكفل دمج وتآزر التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في التخطيط الإنمائي. كما تم تنفيذ مشاريع التخفيف من الآثار بشكل مكثف لكفالة تقليل تعرض مجتمعنا للكوارث وأن تتمكن المجتمعات من الحفاظ على سبل عيشها بأقل قدر من الاضطراب. وعلاوة على ذلك، أضفت الحكومة الطابع المؤسسي على قدراتها الوطنية في مجال إدارة الكوارث، بقيادة المجلس الوطني المعني بالكوارث الذي يتألف من مختلف الوكالات الحكومية والوكالات المستجيبة التي تشرف على السياسات والتوجيه الاستراتيجي لكفالة تنفيذ الجهود الوطنية للحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع أهداف إطار سنداي.

ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر والأخطار العابرة للحدود. إن إطلاق إعلان بندر سيري بيغاوان بشأن المبادرة الاستراتيجية والشاملة لربط استجابات رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحالات الطوارئ والكوارث سيمكننا من الاستجابة الجماعية لمختلف أنواع حالات الطوارئ والكوارث في المنطقة بطريقة سريعة وفعالة وفي الوقت المناسب. وكجزء من التزامنا ودعمنا لمساعدة زملائنا الأعضاء في مجتمعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يجب علينا تعبئة الموظفين في أفرقة تقييم الاستجابة لحالات الطوارئ في الرابطة من أجل المساعدة الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث، ونحن مستعدون دائما لذلك. لذا نؤيد البيان المشترك للرابطة وتنفيذ اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وسنواصل التمسك بإطار سنداي.

ونؤكد من جديد التزامنا بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 وبناء القدرة على مواجهة الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونسلم بأهمية استعراض منتصف المدة – فهو فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزناه وتحديد مجالات التحسين. ونتطلع أيضا إلى العمل مع شركائنا في هذا المسعى الهام ونظل واثقين من أننا سنتمكن من تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للوزير المعني بالآفاق الاقتصادية والشراكة الدولية في تشاد.

السيد باتراكي (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى. ومن هذا المنطلق، يسر تشاد أن تشارك في هذه الجلسات المكرسة لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، الذي اعتمد في عام 2015.

إن الكوارث ظواهر مدمرة، والحد من مخاطر الكوارث مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد. ولا يمكن لأي دولة بمفردها أن تستعد لها. لذلك يتطلب الحد من مخاطر الكوارث تنسيقا وإجراءات تآزرية تستند إلى وضع أطر استراتيجية ومؤسسية للدولة وتعبئة الموارد، البشرية والمالية على حد سواء.

تحرص تشاد على الحد من مخاطر الكوارث من خلال تنفيذ إطار سنداي وقد عملت، بدعم من الشركاء، على تطوير أدوات تخطيط هامة، وتعزيز الإطار المؤسسي، وإنشاء آليات للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ أو التقيد بها، بما في ذلك تنظيم الإغاثة والتمويل. يشمل ذلك خطة عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث، وخطة طوارئ وطنية لمواجهة المخاطر المتعددة، واستراتيجية وخطة عمل وطنيتين لإدارة مخاطر الكوارث، وخطة وطنية لتنظيم الإغاثة في حالات الكوارث، وعضوية في المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، وهو شركة للتأمين المتبادل للدول الأفريقية لتعزيز القدرات الاستثمارية في ذلك المجال في حالة حدوث أزمة. إن وثائق السياسات الوطنية تلك يدعمها على مستوى المقاطعات خطط طوارئ إقليمية ومحلية للعاصمة انجمينا. وقد أسهمت حوكمة مخاطر الكوارث في زيادة وعي الناس بمواطن ضعفهم.

وبالنظر إلى أن الاستثمارات في مجال الحد من مخاطر الكوارث تسهم في منع العواقب الخطيرة للكوارث من حيث الخسائر في الأرواح البشرية والخسائر الاقتصادية، فقد أخذت الحكومة في الاعتبار الحد من مخاطر الكوارث في الميزانية الوطنية للدولة. وبغية التعجيل بتنفيذ إطار سنداي في تشاد، اتخذت الحكومة عدة إجراءات حاسمة، أهمها إنشاء لجنة من البرلمانيين للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وإنشاء صندوق وطني للحد من مخاطر الكوارث.

بيد أن التزام الحكومة وجهودها المتواصلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث يواجهان معوقات كثيرة. والواقع أن تشاد، وهي بلد غير ساحلي، تُخصص أكثر من 20 في المائة من ميزانيتها لجهود الدفاع والأمن في مكافحة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. فهي تستضيف حاليا أكثر من 600 000 لاجئ على أراضيها، ناهيكم عن التدفق الجديد للأشخاص من السودان، وقد عانت من الآثار السلبية لتغير المناخ، وخاصة الفيضانات التي شهدها بلدي في العام الماضي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على إرادة والتزام تشاد وحكومتها بالتعجيل بالتنفيذ الفعال لأولويات إطار سنداي. وتدعو تشاد جميع الدول إلى إبداء مزيد من الالتزام والتضامن بغية تحقيق النتائج المتوقعة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس هيئة السلامة الوطنية في ليبيا.

السيد المليقطة (ليبيا): نود، في البداية، أن نتوجه بالشكر إلى معالي رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام رفيع المستوى المعني بمراجعة منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. ويُعد لقاؤنا هذا فرصة كبيرة من أجل تقييم أعمال إطار سنداي بحلول عام 2030.

مع توجه حكومتنا، حكومة بلدي، حكومة الوحدة الوطنية التي تركز أكثر على قضايا مهمة مثل الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وقضايا الأمن، ورغم التحديات التي تمر بها بلدنا، إلا أن الحكومة لم تغفل عن الاهتمام بتعزيز سبل إدارة المخاطر والكوارث من أجل تحسين سبل التصدي لها، حيث تم إصدار قرار إنشاء اللجنة الدائمة للحد من المخاطر لسنة 2023 التابعة لهيئة السلامة الوطنية وعضوية المؤسسات ذات العلاقة. وقد استطاعت الهيئة من خلال لجانها العمل في كافة أنحاء البلد.

إن بلدي، ليبيا، شأنها شأن سائر الدول في هذا العالم تقع تحت تأثير تغير المناخ وتبعاته، والتي باتت تشكل تحدياً للتخطيط والتنمية، ومنها على سبيل المثال المخاطر المناخية المتمثلة في العواصف المطرية والرملية وارتفاع درجات الحرارة صيفا إلى معدلات قياسية واستمرارها لأسابيع، مما يترتب عليه حرائق الغابات وجفاف وضرر مباشر للإنسان والحيوانات. كما تواجه بلدي تفاوت معدلات سقوط الأمطار، الأمر الذي تسبب في فيضانات وأضرار في شمال البلد، إضافة إلى الأخطار البيولوجية والتلوث البيئي. وفي مواجهة هذه الأخطار، قامت الحكومة باعتماد خطط الطوارئ المحلية والاستجابة والتصدي لها، واعتماد برنامج تنموي إرشادي لمنع حدوث الحرائق والحد من انتشارها.

أما من الجانب الصحي، فقد استطاعت بلدي مواجهة جائحة فيروس كورونا والتصدي لها واكتساب خبرة جيدة في إنشاء المراكز الصحية ومراكز العزل وتجهيزها بإشراف كوادر طبية ليبية مدربة.

إن هذا الاجتماع رفيع المستوى يعقد في ظل تداعيات كبيرة تواجهها المنطقة من تغييرات سياسية ترتبت عليها نزاعات مسلحة تسببت في نزوح وهجرة بشرية بأعداد كبيرة جدا، كانت منطقة شمال أفريقيا وبلدي من أكبر المناطق تأثراً بها، مما تسبب في خلق تكتلات بشرية داخل المدن تقدر أعدادها بمئات الآلاف من جنسيات مختلفة، الأمر الذي استنزف قدرات البلد اقتصاديا وماديا وشكل تحديا كبيرا جدا وعبئا على ميزانية الدولة.

أما في إطار تعزيز التعاون الدولي والتكافل لمواجهة مخاطر الكوارث، ورغم التحديات التي تمر بها بلدي، أعتز وافتخر بمشاركة فريق بحث وإنقاذ ومسعفين وأطباء، وذلك للمساعدة في كارثة الزلازل التي ضربت دولة تركيا مؤخراً، وتقديم كامل الدعم الممكن في المناطق المنكوبة بها.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سنداي كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لاعتماد منهج قائم على الوعي بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة، كما نقر أيضا بأن الحاجة تدعو إلى التحول من إدارة الكوارث وآثارها إلى الحد من مخاطر الكوارث والوقاية والتعافي منها، وزيادة القدرة على الاستجابة والصمود وخلق شراكات عالمية وتعاون دولي فعال ومجدي وقوي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الحكم التعاوني والشؤون التقليدية في جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد تاو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية، التي تؤيد في بيانها البيان الذي سيدلي به وفد كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

تنعقد جلستنا اليوم في وقت باتت فيه أفريقيا واحدة من أكثر المناطق تضررا من الكوارث، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والآثار المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويقدر أيضا أن 60 في المائة من أفريقيا لا تحصل على خدمات الإنذار المبكر والمعلومات المناخية، مما يجعل القارة واحدة من أكثر المناطق عرضة للكوارث.

ففي السنوات العشرين الماضية، تضاعفت الكوارث المرتبطة بالمناخ تقريبا. والبلدان النامية في حاجة إلى ما يقدر بنحو 70 بليون دولار سنويا من أجل التكيف. وعانت أفريقيا أيضا من الأثر الاقتصادي الأكبر، حيث بلغت الخسائر 12,3 في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي في السنوات المشمولة بالتقرير. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث تكاد لم تزد، حيث خُصصت نسبة 0,5 في المائة فقط من هذه المساعدة للحد من مخاطر الكوارث في مرحلة ما قبل الكارثة في الفترة 2010-2019 – وهو تحسن هامشي عن الرقم المقابل البالغ 0,4 في المائة في الفترة 1990-2010. ويجب سد تلك الفجوة التمويلية. وتظل أفريقيا ملتزمة بالأولويات الأربع لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتبذل كل الجهود في فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز حوكمة مخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

ويعود التزام أفريقيا بالحد من مخاطر الكوارث إلى عام 2004، عندما اعتُمدت الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث. والهدف من الاستراتيجية هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق تيسير إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التنمية. ولتعزيز تنفيذ إطار سنداي، اعتمد الاتحاد الأفريقي أيضا مصفوفة تشغيل محدثة للفترة 2021-2025 لتنفيذ الإطار في أفريقيا.

وتتجلى الزيادة الكبيرة في الالتزام السياسي في تعيين السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، نصيرا للاتحاد الأفريقي

لإدارة مخاطر الكوارث، واعتماد إعلان نيروبي بشأن تسريع مسار تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا. لقد بات توفير وسائل التنفيذ أمرا بالغ الأهمية، الآن أكثر من أي وقت مضى، من أجل التنفيذ الكامل لإطار سنداي، وتحقيق الاتساق اللازم بين الحد من مخاطر الكوارث، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتكرر مجموعة الدول الأفريقية تأكيد دعمها لمبادرات الأمين العام الرامية إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر تجاه الأحوال الجوية القصوى وتغير المناخ في غضون السنوات الخمس المقبلة، وتدعو الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم لتنفيذ مبادرة إتاحة خدمات الإنذار المبكر للجميع. وفي ذلك الصدد، تؤكد مجموعة الدول الأفريقية من جديد أهمية مضاعفة التمويل المناخي من أجل التكيف، فضلا عن تشغيل صندوق الخسائر والأضرار، على النحو المتفق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في شرم الشيخ بمصر.

أتكلم الآن بصفتي الوطنية.

إن اعتماد صكوك وطنية ودولية للتصدي للمخاطر المجتمعية لا يضمن تنفيذ مثل هذا القرار. والحاجة إلى الاستثمار في الموارد التي يمكن أن تضع الصكوك موضع التنفيذ بفعالية أمر بالغ الأهمية. وستحدد الإرادة السياسية لتخصيص تلك الموارد لإدارة مخاطر الكوارث والحد منها إلى حد كبير ما إذا كانت القدرة المجتمعية على الصمود قد تحققت. وهناك حاجة الآن إلى تطوير ذلك الالتزام وتعزيزه، نظرا لتنامي مشهد المخاطر العالمي الآخذ في التطور. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى تعزيز التزاماتنا بدعم تعددية الأطراف على أساس المبادئ التأسيسية للتشاور والإدماج والتضامن.

إن توسيع نطاق الشراكات من خلال تعددية الأطراف في إطار الترتيبات الإقليمية والسياسية والاقتصادية أمر بالغ الأهمية ويجب تعزيزه من خلال بناء القدرات لتعميم الحد من مخاطر الكوارث، باستخدام خطط العمل لتوجيه التنفيذ على الصعيد دون الوطني. ويوفر التعاون من خلال تلك الشراكات فرصا لصياغة رؤى مشتركة للمستقبل الذي نريده جميعا، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الصكوك الدولية. وسيمكننا ذلك من تحديد الأهداف، وتجميع الموارد، وتحسين التمثيل، وتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها.

وقد أحرزت جنوب أفريقيا تقدما فيما يتعلق بتنفيذ إطار سنداي من خلال تدابير مختلفة، وهي مستعدة للتعلم والتعاون مع الشركاء الآخرين لتبادل أفكارنا. وفي ذلك الصدد، أحرزنا تقدما في تطوير نظامنا للإنذار المبكر فيما يتعلق بالطقس القاسي لكي يعكس تنبؤا بما ستكون عليه آثار الطقس. وبهذه الطريقة، تكون المجتمعات المحلية ووكالات الاستجابة أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية الاستعداد للآثار المتوقعة من خلال اتخاذ إجراءات مبكرة.

وأخيرا، تطلبت جائحة كوفيد-19 من الحكومة تحسين نظم التنسيق والإدارة لديها. وقد مكن ذلك الحكومة من التعامل بشكل أفضل مع الكوارث الوطنية الأخرى المتصلة بالطقس التي وقعت خلال السنتين الماضيتين. وعلى الرغم من تلك المكاسب، تعاونت جنوب أفريقيا مؤخرا مع الهند واليابان وألمانيا وبنغلاديش وموزامبيق، التي شاركتنا أفضل الممارسات فيما يتعلق بنظمها لإدارة الكوارث بهدف تعميق نظام إدارة الكوارث في جنوب أفريقيا. ونعرب عن امتناننا لتلك البلدان على المعلومات والممارسات التي شاطرتنا بها.

لذا تلتزم جنوب أفريقيا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية الأخرى لتعزيز ودعم المبادرات التي تعزز الحد من مخاطر الكوارث.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب الوزير ونائب رئيس الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في إندونيسيا، الذي سيتكلم باسم المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا (مجموعة ميكتا).

السيد جاتي (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بهذا البيان باسم المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا (مجموعة ميكتا).

إننا نشيد بقيادة رئيس الجمعية العامة في إحراز تقدم بشأن جدول أعمال الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما في وقت يواجه فيه العالم أزمات متزامنة ومتعددة الأبعاد. ونشير إلى أن تقدما كبيرا قد أحرز. ونقرّ بأن جميع المخاطر ذات طبيعة عامة، وأن آثارها تتحقق عبر قطاعات ومقاييس متعددة. لذلك، نرى أن من الضروري بذل جهود مشتركة لكسر العقبات المؤسسية والحكومية الدولية. ونرحب بالتطور الذي تحقق على أساس الفهم الأوسع لأهمية الحد من مخاطر الكوارث بشكل شامل على جميع المستويات. ونرحب أيضا بالزيادة الكبيرة في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. بيد أن التقدم العام في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 لا يزال بعيدا عن المسار الصحيح. ونسلم بأن ذلك يرجع إلى العديد من المخاطر والتحديات المترابطة التي يواجهها العالم حاليا، بما في ذلك تغير المناخ الذي زاد من تواتر الكوارث وشدتها. وفي الوقت نفسه، أدت المخاطر الناشئة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تقويض التقدم المحرز في تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث.

ولا بد من بذل المزيد من الجهد. ونحن ندرك أن التأهب وأنظمة الإنذار المبكر الشاملة ضرورية لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وفي ذلك الصدد، نود أن ننضم إلى التضامن العالمي وأن نسلط الضوء على التزام مجموعة ميكتا بدعم تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. أولا، فيما يتعلق بالتأهب للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، نجدد دعوتنا إلى مزيد من التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي في مجالات الوقاية من الكوارث وتوقعها والتأهب لها والاستجابة لها، فضلا عن بناء القدرة على الصمود وإدارة حالات الطوارئ، تمشيا مع إطار سنداي وخطة بالي من أجل بناء القدرة على الصمود. ثانيا، فيما يتعلق بالاستجابة للكوارث، نحن ملتزمون بدعم البلدان التي تواجه حالات طوارئ ناجمة عن الآثار المدمرة للكوارث. ثالثا، إلى جانب التأهب والاستجابة، نحن ملتزمون أيضا بتعزيز التعاون الأوسع نطاقا بشأن جدول أعمال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال المعارف وتبادل أفضل الممارسات.

وأود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية، بالنيابة عن إندونيسيا.

في الفترة 2015-2023، تم تحويل نموذج إدارة الكوارث في إندونيسيا بنجاح من رد الفعل إلى الوقائية، ومن الاستجابة إلى التأهب. وكان التقدم الذي أحرزناه مدفوعا بالإرادة السياسية والقيادة القوية، فضلا عن الأطر المؤسسية والقانونية. ومنذ عام 2015، اتسمت جهودنا لتنفيذ إطار سنداي بعدة معالم. ولدينا لوائح لا مركزية لإدارة مخاطر الكوارث من أجل تمكين قيادة الحكومات المحلية في جهود الحد من مخاطر الكوارث. لقد أصدرنا خطة طويلة الأجل لإدارة الكوارث للفترة 2020-2044 من أجل كفالة استمرارية جهود الحد من مخاطر الكوارث. ولكفالة التمويل الموثوق به، أنشأنا صندوقا مشتركا للكوارث على الصعيد الوطني.

وقد أعاقت تحديات مختلفة تحقيق هذه المعالم البارزة، بما في ذلك المخاطر الناشئة النظامية والعابرة للحدود مثل جائحة كوفيد-19. وندرك أنه لكي ننهض بجهود الحد من مخاطر الكوارث، يجب أن نتغلب على جميع التحديات ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مبادئ رئيسية استرشدتْ بها مساعي إندونيسيا في طرح جدول أعمال الحد من مخاطر الكوارث. أولا، يجب أن نستمد أقصى قدر من الفوائد من تقدم العلم والتكنولوجيا والبيانات من أجل كفالة اتخاذ القرارات والاستثمارات المستنيرة بالمخاطر. ثانيا، نحن ننفذ باستمرار نهجا متعدد المحاور تعاونيا وشاملا في جهودنا للحد من مخاطر الكوارث. ويبرز النهج الشامل والمتعدد المحاور الدور الحيوي الذي تؤديه مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ثالثا، نواصل تعزيز الاستثمار والتمويل للحد من مخاطر الكوارث من أجل دعم إنجازات التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تجميع الأموال من أجل الكوارث والتأمين ضد الكوارث.

وبعد اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (القرار 289/77، نؤكد التزامنا بتسريع تنفيذ إطار سنداي. إن إندونيسيا ملتزمة بتعزيز القدرة المستدامة على الصمود كنهج متوائم لتعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أننا على استعداد لتشاطر خبراتنا والتعاون مع البلدان الأخرى في متابعة خطة التنمية المستدامة في المنطقة وكذلك على الصعيد العالمي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة البيئة في تونس.

السيدة الشيخاوي المهداوي (تونس): يسعدني أن أشارك اليوم في هذا الاجتماع الهام حول تقييم نصف مرحلي لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 تحت شعار "العمل معا لتقليل المخاطر من أجل مستقبل صامد ومرن".

لقد شهدت دول العالم خلال الفترة الأخيرة تفاقم نتائج الكوارث الطبيعية والتكنولوجية والبيولوجية، وتزايد عدد الوفيات ومبلغ الخسائر الاقتصادية، ولعل جائحة كوفيد-19 التي لا زالت شعوبنا تعاني من نتائجها الكارثية لخير دليل على ذلك. وقد أبرزت التقارير حول الخسائر الناجمة عن الكوارث للفترة 2015-2018 بالقارة الأفريقية جسامة هذه الخسائر حيث فاق عدد الوفيات 60 ألفا وتجاوزت الخسائر الاقتصادية 10 بلايين دولار.

وحيثُ أن المنطقة المتوسطية تعتبر من بين المناطق الأكثر هشاشة أمام التغيرات المناخية، فقد شهدت تونس عديد الكوارث الطبيعية، وهي ليست بمنأى عن المخاطر البشرية ذات العلاقة بالتلوث والحوادث المختلفة. ومن هذا المنطلق، فقد أولت بلدنا أولوية كبرى للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والدولي، وهي ما تجسم في احتضانها للمنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018 تحت شعار "نحو تنمية مستدامة مطلعة بمخاطر الكوارث وشاملة للجميع"، والذي أفضى إلى عدة مخرجات ومن أهمها الدعوة إلى تسريع تنفيذ إطار سنداي وتعزيز التعاون الإفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث. ونعمل حاليا على تنظيم المنتدى العربي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا بتونس من أجل تحسين المعرفة والإنذار المبكر للجميع وذلك خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 2023.

سعت تونس لتطوير المقاربات والسياسات في مجال الحد من مخاطر الكوارث تكريسا للمبادئ والتوجهات المحددة بالمسارات الدولية ووفقا لأولوياتنا وخصوصياتنا الوطنية والمحلية وبالتعاون مع الجهات المانحة حيثُ أنه تم ما يلي.

أولا، تنفيذ مشاريع للحد من مخاطر الكوارث بالمناطق الأكثر هشاشة مع السعي إلى إدراج هذا التوجه ضمن أولويات التنمية والتخطيط والتهيئة الحضرية وفي القطاعات ذات العلاقة.

ثانيا، إعداد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث متناغمة مع أهداف ومبادئ وتوجهات إطار سِنداي، بالاستئناس بأفضل الخبرات والتجارب الدولية ومع أخذ الدروس المكتسبة بعين الاعتبار.

ثالثا، تعبئة موارد مالية هامة لتجسيد هذه الاستراتيجية الوطنية التي تتضمن أربعة مكونات رئيسية، وهي: الحد من مخاطر الفيضانات بالمدن من خلال إعداد استراتيجية وطنية وتنفيذ مشاريع بالمناطق الأكثر عرضة للفيضانات؛ دعم منظومة التنبؤات الجوية والإنذار المبكر؛ وضع استراتيجية وطنية للتأمين ضد مخاطر الكوارث؛ ودعم الحوكمة انطلاقا من تركيز منصة وطنية للحد من مخاطر الكوارث وهيكل دائم للصمود وتطوير آليات التنسيق والمتابعة.

بالرغم من المجهودات المبذولة، فقد تبين من خلال تقرير استعراض منتصف المدة (A/77/640) صعوبة تحقيق أهداف إطار سِنداي بحلول 2030، وهو ما يدعو لضرورة العمل على تعبئة موارد مالية إضافية في إطار التعاون الدولي لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية وإدماج توجيهات الحد من مخاطر الكوارث ضمن القطاعات التنموية، وخاصة الفلاحة والموارد المائية والتنوع البيولوجي والطاقة، مع التأكيد على اعتماد الحلول القائمة على الطبيعة ووضع

آليات دولية للتمويل، خاصة وأن معظم المخاطر أصبحت عابرة للحدود على غرار جائحة كوفيد-19 والجفاف.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية المنتدى العربي والأفريقي للعلوم والتكنولوجيا الذي ستحتضنه تونس بعد عدة أشهر، والذي نتطلع إلى دعم الأمم المتحدة لتنظيمه، وإلى مشاركة متميزة في فعالياته من قبل الدول ومراكز البحث العلمي بالمنطقتين العربية والأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوكيلة وزارة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين، التي ستتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيدة إرني (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، ونشيد بدعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عملية استعراض منتصف المدة المهمة هذه.

إن الحد من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، في حين أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 هو أساس عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، على النحو الذي اتفق عليه رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام 2015. ونحن الآن في منتصف الطريق حتى عام 2030، ويمكننا تقييم الفجوات والتقدم المحرز وإعادة الالتزام بتنفيذ إطار سِنداي من أجل الحد من المخاطر وتعزيز الصمود والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة من أجل مستقبل مستدام.

وللأسف، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق عرضة للمخاطر الطبيعية. ومنذ اعتماد اتفاق الرابطة بشأن إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في عام 2008، أُطلقت مبادرات مختلفة، بما في ذلك لتحقيق رؤية "رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة واستجابة واحدة" وضمان وجود نظام شامل وقوي لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ لتحقيق أهداف إطار سِنداي. ولذلك، ترحب الرابطة بالاعتراف بقيمة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في الإعلان السياسي المعتمد للتو (القرار 289/77)، وتود في ذلك الصدد أن تشيد بالميسرين المشاركين، أستراليا وإندونيسيا، على إنجازاتهما.

وتود الرابطة أن تتشاطر ثلاثة التزامات في ذلك الصدد.

أولا، من أجل تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات وعلى نطاقها، سنواصل تطبيق نهج شامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق تعزيز البنية التحتية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث وتنفيذ نهج قائمة على الطبيعة وعلى النظم الإيكولوجية وتقوية التأهب للاستجابة للأخطار وحالات الطوارئ الصحية في المستقبل، ولا سيما من خلال تنفيذ مبادئ بانكوك.

ثانيا، ستواصل الرابطة وضع المجتمعات المحلية في صميم جهود إدارة مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود وزيادة تعزيز قدراتها.

ثالثا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، تشدد الرابطة أيضا على أهمية ضمان التعاون بين الآليات الإقليمية والعالمية، مثل خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث.

في الختام، لا تزال الرابطة ثابتة في تقوية الشراكات والتعاون مع الجميع بشأن هذه المسألة وتتطلع إلى مواصلة التعاون في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك خلال المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في الفلبين في عام 2024.

يشرفني الآن أن أدلي ببيان الفلبين بشأن التزامها بإطار سِنداي.

تشكر الفلبين رئيس الجمعية العامة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. إننا نقف

إلى جانب الجمعية اليوم لتقييم عملنا وتسريعه وربما إدخال تعديلات عليه، مدركين أن الالتزامات التي نقطعها اليوم ستحدد قدرتنا على الصمود غدا. وندرك تقاطع أوجه الضعف وكيف أن هذا الترابط يتطلب حلولا بنيوية تتجاوز القطاعات والمقاييس والمناطق الجغرافية.

قبل عام 2020، على الرغم من المخاطر المتعددة، نجحنا في إحداث خفض كبير في الوفيات المرتبطة بالكوارث وعدد السكان المتضررين والخسائر الاقتصادية المباشرة في ناتجنا المحلي الإجمالي. وتحقق هذا الخفض من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والحماية والبنية التحتية والمساكن القادرة على الصمود والاتساق الوطني والمحلي في إدارة المخاطر والمشاركة الاستراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين. ولكن تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) طمسا تلك الإنجازات وزادا من نقاط الضعف الاجتماعية الموجودة من قبل. وكانت معظم الخسائر والأضرار خلال الفترة بين عامي 2010 و 2020 ناتجة عن الأعاصير المدارية وحدها. وعكست جائحة كوفيد-19 مسار سنوات من التقدم الاجتماعي ودفعت أكثر من 3 ملايين فلبيني إلى براثن الفقر مجددا. وهذه التعقيدات هي المحرك لالتزامنا المتجدد باتباع نهج شامل لإدارة المخاطر ونهج يقوم على الترابط بين جميع المخاطر ويشارك فيه المجتمع بأسره لإدارة مخاطر المناخ والكوارث، وهو نهج كفيل بتلبية حتى احتياجات الفئات الهشة والنازحين والأكثر ضعفا من سكاننا. ولتحقيق ذلك، عممنا خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2022 مراعاة استراتيجيات بناء القدرة على الصمود من خلال وضع ميزانيات وخطط تركز على البرامج والمشاريع الرئيسية للحكومة وتكفل تنفيذها بصورة منسقة واستثمرنا في أنظمة الإنذار المبكر للوقاية من الكوارث والتخطيط للتعافي منها قبل وقوعها.

وتُعطى الأولوية لبناء القدرة عل الصمود في خطط التنمية الفلبينية وفي خريطة طريق التمويل المستدام الخاصة بنا لضمان أن تكون شأنا يهم الجميع. ونمكّن عملية اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات والعلوم المفتوحة من خلال منصات نظم المعلومات الجغرافية، مثل نظام المعلومات الجغرافية الفلبيني، وأنشأنا وكالة الفضاء الفلبينية. وإلى جانب نظم الإنذار المبكر المتكاملة والشاملة لعدة مخاطر والتنبؤ القائم على تحديد الأثر، بوسعنا تصميم أشكال جديدة من الحماية الاجتماعية ووضع المعايير الهندسية ومتابعة تمويل أنشطة مواجهة المخاطر على المستوى دون الوطني. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجري إنشاء قاعدة بيانات جغرافية مكانية وطنية للموارد الطبيعية ومكتب لإدارة الموارد المائية ومعهد وطني لعلم الفيروسات. ونواصل استخدام التقنيات الرقمية للحد من مخاطر الكوارث، مع الاستفادة من العلوم متعددة التخصصات ومعارف السكان المحليين والشعوب الأصلية فيما يتعلق بالحلول القائمة على الطبيعة.

إن ثمة ترابطا لا ينفصم بين المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي والأمن والتنمية البشرية. وجميعنا أصحاب مصلحة اليوم، ولكننا أيضا أصحاب مصلحة في مستقبل الأجيال القادمة. وتجدد الفلبين التزامنا بتلك المسؤولية الكبيرة اليوم ونحث على الإدماج الفعال لإطار سِنداي في الاتفاقات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والصحة والمياه والخطة الحضرية الجديدة ضمن مسائل أخرى، حتى ونحن نعمل من أجل زيادة فرص الحصول على الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ البرامج المتآزرة.

في الختام، نشكر أستراليا وإندونيسيا على قيادتهما للتوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان السياسي المعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ونشكر شركاءنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على النهوض بالأهداف والغايات لمنطقتنا. ونتطلع أيضا إلى رؤية الأعضاء في مانيلا، حيث ستستضيف الفلبين المؤتمر الوزاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الحد من مخاطر الكوارث في عام 2024، على أمل كبير في أن نبني قدرة الجميع على الصمود من خلال جهودنا المشتركة وألا يتخلف أي نظام بيئي أو مجتمع أو فرد عن الركب.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للحماية المدنية في البرتغال.

السيدة غاسبار (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ اعتماد

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في عام 2015. ومع التسليم بالتقدم المحرز، من المهم أن نقبل بأن أمامنا طريقا طويلا وأنه لا يوجد وقت نضيعه إذا أردنا الوفاء بوعد سِنداي، تماشيا مع الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الذي اعتُمد اليوم بتوافق الآراء (القرار 289/77). لا وجود لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من دون سِنداي.

يجب أن نعمل الآن وأن نعيد تشكيل نهجنا إزاء الحد من مخاطر الكوارث. إذ لا يزال من الممكن بناء مستقبل أكثر أمانا واستدامة. وفي البرتغال، نسعى إلى المساهمة بطرق عديدة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استضفنا المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، الذي قدم خريطة طريق للتنفيذ المنسق لإطار سِنداي واعتمد إعلانا وزاريا بعنوان "تعهد الوقاية"، والذي كان أحد مدخلات العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة اليوم. وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نعمل على تنفيذ أولويات إطار سِنداي على الصعيد الوطني.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن شواغلنا الرئيسية هي حرائق الغابات، التي كثيرا ما ترتبط بالظواهر الجوية الشديدة. ففي عام 2017، فقدت البرتغال أكثر من 100 شخص في حرائق الغابات المدمرة، وأفضل تخليد لذكرى الضحايا هو عدم الاستسلام أبدا والاستمرار في تحسين قدرتنا على الصمود. ولهذا السبب، أنشأنا نظاما شاملا لإدارة الحرائق، مع تحديد أهداف لمدة 10 سنوات، ينصب التركيز فيه على الوقاية وتعزيز قدرة أراضينا على الصمود. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، نستضيف المؤتمر الدولي الثامن لحرائق البراري في بورتو، البرتغال، وهو حدث يجمع أكثر من 000 1 خبير من كل أصقاع الأرض.

ثانيا، تتماشى استراتيجيتنا الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، المعتمدة في عام 2017 مع إطار سِنداي وخطة عام 2030. وهي تستند إلى نُهُج تشمل المجتمع بأسره والحكومة برمتها وتشجع الحلول المبتكرة للوقاية والتأهب وتكفل التنسيق الوثيق بين خطط الحماية المدنية وسياسات إدارة الأراضي، مع ما يرتبط بها من بعد مالي.

ثالثا وأخيرا، إن تعزيز نظم الإنذار المبكر، تماشيا مع مبادرة الأمين العام "نظم الإنذار المبكر للجميع"، هو أيضا جزء أساسي من عملنا. ونعمل على مراعاة كل من عنصر الرصد والتنبؤ على مستوى التخطيط والإدارة وعنصر إيصال التحذيرات في الوقت المناسب للمواطنين المعرضين للخطر على المستوى التنفيذي.

قد لا تكون سياسات الحد من مخاطر الكوارث جذابة أو ذات شعبية، ولكنها يمكن أن تُحدث تغييرا. وجنبا إلى جنب مع التثقيف البيئي وإشراك المجتمعات المحلية، فإنها توفر الأساس لاتخاذ قرارات مراعية للمخاطر على جميع المستويات. والتعاون الدولي ضروري أيضا، لا سيما مع البلدان النامية في مجال الوقاية عن طريق بناء القدرات والاستجابة من خلال المساعدة المتبادلة. إن الكوارث لا تعترف بحدود. ونحث الجميع على العمل معا لإيجاد أفضل الحلول لتلك التحديات المشتركة. إننا نستحق ذلك. ومستقبلنا يستحق ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لوزير خارجية كوبا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي شرحا للموقف بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، بناء على توصيات رئيس الجمعية العامة.

في البداية، تود مجموعة الـ 77 والصين أن تشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وتشكر المجموعة كذلك الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لأستراليا وإندونيسيا وفريقيهما على جهودهم الدؤوبة والجديرة بالثناء في إعداد نص الإعلان السياسي (القرار 289/77). ونشكرهما أيضا على تيسير عملية المشاورات الحكومية الدولية. والتزمت مجموعة الـ 77 بالمشاركة بطريقة بناءة في التفاوض على مشروع النص بهدف التوصل إلى وثيقة تجسد بوضوح الحالة الراهنة لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بالنسبة للبلدان النامية.

وأود أن أعرب عن الشواغل المحددة لمجموعة الـ 77 والصين خلال عملية المفاوضات بشأن هذه الوثيقة. وتأسف المجموعة لإعطاء

الأولوية للقرار المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث في سياق إطار سِنداي والذي اعتمد بناء على توصية اللجنة الثانية (القرار 164/77). وفي حين أن ذلك القرار مهم جدا عندما يتعلق الأمر بالتصدي للكوارث الطبيعية وعواقبها بالنسبة لخطة التنمية المستدامة، فإن إطار سِنداي هو الوثيقة التي يجري استعراضها هنا. ولهذا السبب، يجب أن نكون متسقين فيما يتعلق بما تم الاتفاق عليه والموافقة عليه في عام 2015. فعلى سبيل المثال، لا يتسق الإعلان السياسي بشأن استعراض منتصف المدة مع ما جرى الاتفاق عليه في عام 2015 عندما يشير إلى مصطلح "نقل التكنولوجيا"، الذي ينبغي أن يتماشى مع مصطلح إطار سِنداي "بشروط ميسرة وتفضيلية، وعلى النحو المتفق عليه بين الطرفين". ونتيجة لهذا التناقض، هناك العديد من التفسيرات المختلفة التي تؤثر على المصطلحات المعتمدة في إطار سِنداي. وبالنظر إلى أن الدورة المقبلة للجنة الثانية ستتزامن مع اعتماد الإعلان السياسي، فمن المهم مواءمة الأولويات والاستراتيجيات من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في سياق إطار سِنداي خلال استعراض منتصف المدة.

تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتأثير التدابير التقييدية، حيث تعوق هذه القيود التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وسواء كانت الكوارث الطبيعية في شكل زلازل أو أعاصير أو جفاف أو فيضانات أو كوارث أخرى، فإن العديد من البلدان النامية تشهد زيادة غير مسبوقة فيها. وللأسف، ثبت أن لهذه القيود عواقب وخيمة على القدرات الإنمائية لتلك البلدان، فضلا عن قدرتها على التأهب للكوارث الطبيعية والتعافي منها. وعلى الرغم من أن المجموعة أعربت عن شواغلها وشاركت أيضا في المناقشات المتعلقة بتداعيات التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد البلدان النامية، فإن المجموعة تود أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خيبة أملها لعدم قبول مجرد ذكر أثر تلك القيود في الوثيقة، نظرا لأنها لا تزال تؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية والحالة الإنسانية في البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث علاقة قائمة ولا يمكن إنكارها، فإن هناك العديد من المتغيرات التي ثبت أنها تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف في التأهب للكوارث الطبيعية والتعافي منها، مثل الافتقار إلى وسائل التنفيذ والفقر وضعف الهياكل الأساسية والنزاعات، في جملة أمور. وترى المجموعة أيضا أن الحد من مخاطر الكوارث يرتبط ارتباطا جوهريا بجميع جوانب تغير المناخ. ولهذا السبب، ينبغي ألا يقيد الإعلان السياسي تلك الصلة أو أن يركز فحسب على الجوانب المتصلة بتخفيف الآثار والتكيف. وترى المجموعة أنه ينبغي التصدي لتغير المناخ بطريقة شاملة وعالمية، بدلا من الاكتفاء بذكر عدد قليل من عناصره. ويتعين علينا أيضا إيلاء اهتمام خاص لوسائل التنفيذ وللخسائر والأضرار. ومع مراعاة تواتر الكوارث وشدتها، فضلا عن الفجوة الكبيرة في تمويل أنشطة مواجهة الكوارث، كانت مجموعة الـ 77 والصين تفضل أن ترى أحكاما أكثر قوة وتحديدا تتعلق بوسائل التنفيذ في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة.

وبالنظر إلى أن إنشاء نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة لا يزال يشكل تحديا للعديد من البلدان النامية، فإن مجموعة الـ 77 والصين تؤيد بقوة مبادرة الأمين العام "نظم الإنذار المبكر للجميع"، التي أُطلقت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من أننا نشعر بخيبة الأمل لأن المبادرة لم يرد لها ذكر في الإعلان السياسي، فإننا نحث جميع الدول ذات الصلة على زيادة دعمها لتلك المبادرة فيما نمضي قدما. وتود المجموعة أيضا أن تشدد على ضرورة معالجة أهداف إطار سِنداي والنتائج المنشودة منه بطريقة كلية من أجل التصدي للأولويات الرئيسية، مثل الحد من الوفيات العالمية والحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث، فضلا عن تعزيز القدرة على الصمود على جميع الجبهات وإتاحة إمكانية الوصول إلى المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات بصورة متبادلة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية الأقل قدرة على ممارسة إدارة المخاطر.

وتود مجموعة الـ 77 والصين أن تؤكدا من جديد أن إطار سِنداي جزء شامل من التنمية المستدامة. ويجب ألا نعتم على الطريقة التي

نعالج بها الحد من أخطار الكوارث في المستقبل بالخلط بينها وبين مختلف العمليات والمبادرات الإنسانية.

يشرفني الآن أن أدلي بالبيان التالي في مناقشة هذه الجلسة بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث فرصة لتحديد وتنفيذ التغييرات والابتكارات وتصحيح مسارنا عندما يتعلق الأمر بالسياسات والممارسات والاستثمار والتعاون من أجل منع المخاطر الحالية والناشئة وتخفيفها والحد منها بحلول عام 2030. وعندما تقع الكوارث، تتكشف حقائق أوجه القصور الهيكلية في اقتصادات البلدان النامية. والتنفيذ المناسب لإطار سِنداي ليس عملية معزولة. بل إنه جزء أساسي من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولهذا السبب، يجب أن يسود نهج إنمائي.

ويجب أن نفهم أيضا أن لن نعتمد حقا نهجا وقائيا إلا عندما تُوجه الجهود نحو معالجة الأسباب الجذرية التي تحد من قدرات البلدان النامية على الاستجابة للكوارث وتزيد من قدرتها على الصمود. وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، يساور المجموعة القلق إزاء تزايد الآثار الاقتصادية والاجتماعية، المباشرة أو غير المباشرة، للكوارث. غير أن الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث والجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاستثمارات لا تزال غير كافية. وتنص التوصيات بوضوح على أن البلدان النامية تحتاج إلى بيئة دولية مواتية تشجع الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية القدرة على الصمود من دون زيادة عبء الديون الذي يحد من فرص الحصول على التمويل. ومن الضروري معالجة العجز في التمويل. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم كاف ومستدام وحسن التوقيت، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من البلدان المتقدمة النمو وشركائها بصورة مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها وأولوياتها، على النحو الوارد في مبادئ إطار سِنداي.

وتشدد المجموعة على أهمية الانتقال من إدارة الكوارث ومخاطرها إلى اتباع نهج أكثر وقائية على جميع المستويات. ولا يزال الافتقار إلى بيانات عالية الجودة يمكن الوصول إليها يعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار سِنداي، ويظل يشكل تحديا للحد بصورة فعالة من مخاطر الكوارث. وتوافر البيانات والقدرة على تفسيرها لاتخاذ القرارات الصحيحة ووضع سياسات مستنيرة بشأن المخاطر، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، أمران حاسمان لضمان الإدماج الفعال للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات. ولهذا السبب، تعتقد المجموعة أنه يجب تعزيز آليات التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون مع آليات الأمم المتحدة وصناديقها، في إطار ولاية كل منها، بغية تحقيق زيادة كبيرة في توافر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والمعلومات والتقييمات المتعلقة بالكوارث والمخاطر وإمكانية الوصول إليها بهدف دعم الحكومات الوطنية.

ونؤكد من جديد ضرورة تنفيذ إطار سِنداي في سياق الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. ويجب اعتماد تدابير أكثر تحديدا من أجل معالجة الأسباب الكامنة التي تزيد من مخاطر الكوارث، مثل عدم المساواة وتغير المناخ وتقلبه والتوسع الحضري السريع من دون تخطيط وعدم كفاية إدارة المسائل المتعلقة بالأراضي، فضلا عن العوامل المفاقمة مثل التغير الديمغرافي وضعف الاتفاقات المؤسسية والسياسات الموضوعة من دون إجراء تقييمات للمخاطر والافتقار إلى الأنظمة والحوافز للاستثمار الخاص في الحد من مخاطر الكوارث وسلاسل الإمداد المعقدة والقيود المفروضة على توافر التكنولوجيا والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور النظم الإيكولوجية والأوبئة والجوائح. وما فتئت البلدان في نصف الكرة الجنوبي تنفذ وتصمم سياسات وطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ووكالات أخرى. ومع ذلك، لم نر ذلك يتجلى في توفير وسائل التنفيذ المطلوبة لدعم تلك الجهود.

وقد أظهرت الأحداث الأخيرة الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما على البلدان النامية، فيما يتعلق بجهودنا للتعافي بعد الكوارث. وبالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، نشكر الأمين العام على ندائه لتجنب عرقلة أي دعم بسبب فرض هذه التدابير في

الحالة المحددة للزلزال الكبير الذي ضرب سورية قبل بضعة أشهر. ولذلك، نحث مرة أخرى جميع الدول على الامتناع عن فرض هذه التدابير وتنفيذها.

أخيرا، نود أن نشكر الميسرين المشاركين لعملية التفاوض على جهودهما الدؤوبة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لوزير حالات الطوارئ في قيرغيزستان.

السيد مامبتوف (قيرغيزستان) (*تكلم بالروسية*): أود أن أتشاطر بعض المعلومات عن نتائج استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في جمهورية قيرغيزستان فيما يتعلق بالنهج الشاملة لإدارة مخاطر الكوارث.

حتى الآن، أحرزت جمهوريتنا تقدما كبيرا بشأن ستة أهداف في فترة منتصف المدة، مثل خفض معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث بمقدار مرتين ونصف وخفض عدد الضحايا من البشر بمقدار أربعة أضعاف وخفض الخسائر الاقتصادية المباشرة بنسبة 0,8 في المائة. وانضمت جمهوريتنا إلى قائمة البلدان التي اعتمدت استراتيجية للحد من أخطار الكوارث وأحرزت تقدما في توسيع وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. كما أحرزنا تقدما في إنشاء نظام للإنذار المبكر. وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، أود أن أشير إلى أننا نعد تقارير إحصائية حكومية عن حالات الطوارئ ونضمنها بيانات عن الأهداف العالمية لإطار سِنداي. وأنشأنا أيضا آلية للإبلاغ عن الإنجازات المستهدفة لإطار سِنداي. ووصلنا إلى معدل تنفيذ بنسبة 93 في المائة للمرحلة الأولى من خطة الحد من أخطار الكوارث، التي اعتُمدت على أساس إطار سِنداي. ومن الواضح أننا نواجه عددا من المشاكل، وعلى رأسها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي لا تزال تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ والاتجاهات العالمية ذات الصلة بتغير المناخ والمشاكل المتعلقة بإنشاء ما يكفي من صناديق الطوارئ والاحتياطيات والمخزونات لاحتواء حالات الطوارئ الكبرى والاستجابة لها؛ وتزايد مخاطر الكوارث في المجال التكنولوجي بسبب النمو الاقتصادي؛ والتحديات المرتبطة بالنزاعات والأزمات التي تؤثر سلباً على التنمية المستدامة للبلد.

وفيما يتعلق بالشراكات والجهود المشتركة، أود أن أشير على وجه الخصوص إلى أن بعثة من الخبراء الدوليين تابعة للأمم المتحدة زارت بلدنا في عام 2022. وأُجري تشخيص لقدرتنا على الحد من أخطار الكوارث في سبعة قطاعات وشمل 29 هيئة حكومية مركزية وثلاث مناطق. وذلك جهد موحد يتطلب الآن إيجاد مسارات ملموسة للتوصل إلى حلول وتوفير الدعم من الشركاء في التنمية.

وفيما يتعلق بأولويات العمل الرئيسية حتى عام 2030، فإن جمهورية قيرغيزستان ستركز جهودها على تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنمية البلد في الأجلين المتوسط والطويل، والتي تنطوي على مسائل تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. ونركز أيضا جهودنا على تنفيذ خريطة الطريق التي وضعناها بشأن الحد من أخطار الكوارث الناجمة عن التهديدات والمخاطر الناشئة ببطء ذات الصلة بتغير المناخ، ونتوقع تقديم الدعم لنا في ذلك؛ وعلى تنفيذ سياسة وطنية للتكيف مع تغير المناخ في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ وعلى إنشاء نظم إنذار مبكر آلية للسكان المحليين. وقد أرسى إطار سِنداي الأسس لتغيير سياسات الدولة ونُهجها حيال عملية الإدارة فيما يتعلق بالتشريعات ذات الصلة بأهداف إطار سِنداي والتنفيذ العملي لهذه الأهداف.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا بينما نواجه اليوم خطر تغير المناخ وزيادة حالات الطوارئ، نود أن نسلط الضوء على التزامنا بتسريع عملية تنفيذ إطار سِنداي وخريطة طريق المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2021-2030 وتطوير التعاون المشترك. وفي ذلك الصدد، تعمل قيرغيزستان وفقا للقرارات ذات الصلة ولن تدخر جهدا لتحقيق النتائج والأهداف النهائية لإطار سِنداي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أذكر الوفود بأن البيانات ينبغي أن تقتصر على ثلاث دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية وخمس دقائق للوفود التي تتكلم باسم مجموعة من الدول.

أعطي الكلمة الآن لنائب وزير التخطيط الإقليمي والتنمية في الجمهورية الدومينيكية.

السيد ماتياس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، والبيان الذي سيدلي به ممثل أوروغواي بوصفها الدولة المضيفة للمنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث.

تُصنف الجمهورية الدومينيكية على أنها خامس أكثر البلدان ضعفا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بعد هايتي وغواتيمالا والسلفادور وهندوراس. ومخاطر الظواهر الطبيعية والبشرية المنشأ جزء من تاريخنا. وتتطلب الآثار على القطاعات الضعيفة اجتماعيا سياسات استباقية للحماية الاجتماعية. وعلى الصعيد العالمي، وفي أوقات تغير المناخ السريع هذه، فإن ثقافة إدارة مخاطر الكوارث شرط لا غنى عنه. ويتمثل أحد التحديات في بناء نموذج جديد، ثقافة لإدارة المخاطر. ونحن بحاجة إلى المزيد من إدارة المخاطر وتقليل إدارة الكوارث.

ويقع على عاتق جميع القطاعات العامة والاقتصادية والاجتماعية التي تتدخل في الأقاليم واجب تعزيز إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من قراراتها اليومية. وتتطلب إدارة المخاطر نهجا يوميا – ثقافة يومية قادرة على اعتبار الاستجابة للكوارث فرصة للتنمية المستدامة للناس وفرصة للتغلب على الفقر، المحرك الرئيسي للمخاطر. ومن مسؤوليتنا كحكومات أن نفكر ونتصرف بوعي لأن المخاطر ستزداد. ويجب أن ننمي إدارة أخطار الكوارث كقيمة من أجل القضاء على المصاعب التي يواجهها الأفراد المستبعدون اجتماعيا. إن الأبطال هم المواطنون الذين يمولون الميزانيات العامة؛ إنهم الناجون من الآثار. ويجب أن تكون خبراتهم وذاكرتهم التاريخية وعاداتهم ومعارفهم وقدرتهم على الاستجابة جزءا من سياسات إدارة المخاطر العامة. ويجب أن نعترف بإسهامات شعبنا في الماضي. فقدرات الاستجابة المجتمعية دروس مستفادة. وكان البقاء على قيد الحياة في مواجهة العواقب المميتة ممكنا بفضل المعرفة الشعبية لأسلافنا، معرفتهم أنه يمكن للمرء أن يعيش باستخدام العلم.

وتلتزم حكومة الجمهورية الدومينيكية بنهج إدارة المخاطر وأدمجته في خطة القطاع العام المتعددة السنوات وغيرها من أدوات التخطيط وفي نظام تقييم الأداء المؤسسي والمعايير التقنية للاستثمارات العامة في استخدام الأراضي. أما في مجال العلم والتكنولوجيا، فقد أحرزنا تقدما في نظام معلومات إدارة المخاطر والخسائر، وتقيس الجمهورية الدومينيكية كل ذلك بصورة آنية.

أخيرا، نود أن ندعو حكومات العالم إلى بناء هذا النموذج ومعالجة العوامل التي تتسبب في المخاطر، مثل الفقر والقضايا البيئية وتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية. وذلك أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير إدارة الكوارث لشؤون السياسات والتخطيط في اليابان.

السيد ناكانو (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): بصفتي نائب وزير الدولة لإدارة الكوارث منذ نشأة إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030، يشرفني حضور هذا الاجتماع الهام وتقديم رؤية اليابان.

إن الفيضانات في باكستان والزلازل في تركيا وسورية من بين الكوارث الكبرى التي تحدث بشكل متكرر في العالم. وأود أن أعرب عن تعازي للضحايا وخالص تعاطفي مع جميع المتضررين.

لقد انقضى ما يقرب من 30 عاما منذ اعتماد الاستراتيجيات التي تحمل أسماء الأماكن اليابانية "يوكوهاما" و"هيوغو" و"سينداي"، وبدأ العالم في الحد من أخطار الكوارث. وقد مضى العالم قدما بسياسات مختلفة. ومع ذلك، فإن مخاطر الكوارث تتزايد الآن على الصعيد العالمي بوتيرة أسرع. وتواجه البلدان تحديات مشتركة، بما في ذلك زيادة تواتر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وزيادة الضعف بسبب التوسع الحضري وعوامل أخرى.

ولمعالجة هذه المسائل، ستعمل اليابان على الأمور الثلاثة التالية في الفترة التي تسبق عام 2030.

أولا، سنعزز الحد من مخاطر الكوارث في اليابان. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية المائة لزلزال كانتو الكبير. ولن ننسى أبدا تلك الكارثة التي أودت بحياة أكثر من 000 100 شخص في طوكيو وحولها، ودشنت تطوير خطة جديدة للتدابير المضادة ضد الزلازل الكبرى في المستقبل.

ثانيا، سنعزز الدعم المقدم إلى البلدان النامية. فنحن ندعم جهود الحد من مخاطر الكوارث التي تساهم أيضا في التكيف مع تغير المناخ. كما نشجع تعميم الحد من مخاطر الكوارث الذي يدمج القدرة على مواجهة الكوارث في استثمارات البنية التحتية.

ثالثا، سنواصل تعزيز التعاون الدولي. فلم تكن إعادة البناء بشكل أفضل أكثر أهمية من أي وقت مضى، مع حدوث الكوارث بشكل متكرر في جميع أنحاء العالم، على وجه الخصوص. واستنادا إلى الإعلان السياسي (القرار 289/77)، ندعو إلى دعم وتعاون البلدان الأخرى من أجل تشاطر الخبرات في إطار البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك، في أعقاب الزلازل الأخيرة التي وقعت في تركيا وسورية، سنقدم المساعدة في إطار التعافي من خلال الاستفادة مما لدى اليابان من معرفة. وعلاوة على ذلك، تترأس اليابان مجموعة السبعة لهذا العام، وستقود المناقشات نحو تسريع التعاون الدولي الذي يسهم في الحد من المخاطر. وسيكون موضوع تلك الجلسة العامة "رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة".

لقد تعايش اليابانيون منذ القدم مع الطبيعة، مع إدراكهم لنعمها ومصائبها. دعونا نمضي قدما معا نحو تحقيق أهداف إطار سنداي بحلول عام 2030. وأختتم بياني بالدعوة إلى التضامن والتعاون فيما بين البلدان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون البرلمانية لدى الوزير الاتحادي للداخلية والمجتمع في ألمانيا.

السيد ساثوف (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تغير مشهد المخاطر تغيرا جذريا منذ اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في عام 2015، فأصبح نشوء المخاطر يفوق الحد من المخاطر. لقد شهدنا زيادة في الكوارث في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا والفيضانات والجفاف والنزاعات المتزايدة أننا ضعفاء. لذلك، فإن هدف إطار سنداي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

بيد أن استعراض منتصف المدة أظهر أننا لم نحقق بعد الأهداف التي حددها إطار سنداي. وفي مواجهة أزمة المناخ العالمية، من الواضح أن وقتنا ينفد. وأود أن أقول هذا كطفل من ساحل بحر الشمال: لقد عشنا في خوف من ارتفاع منسوب مياه البحر لعدة قرون، والنهج الوحيد الذي يجب اتباعه لمواجهة ذلك هو العمل معا، وليس ضد بعضنا البعض، لأننا نواجه الخطر معا.

إننا بحاجة إلى تحسين التخطيط وصنع القرار الواعيين بالمخاطر في إداراتنا. ومن شأن تعزيز تلك القدرات أن يقلل من المخاطر من البداية ويعزز استعدادنا للظواهر البالغة الشدة. ونحن بحاجة إلى معالجة البيئات الهشة بشكل أفضل، لأنها تعاني أكثر من غيرها من أحداث الكوارث. وستواصل ألمانيا دعم الشركاء والمحتاجين من خلال المساعدات الإنسانية وكذلك التعاون الإنمائي. ويلزم تعزيز الفئات الأكثر تضررا من الكوارث بصورة منهجية من خلال اتباع نهج تحويلية للإنعاش والوقاية تيسر العمل الاستباقي والمساعدة الإنمائية الانتقالية.

وعلى المستوى الوطني، حققنا إنجازا هاما في تنفيذنا لإطار سنداي واعتمدنا الاستراتيجية الألمانية للقدرة على الصمود في عام 2022، والتي تتضمن نهجا شاملا وجامعا للحكومة إزاء الكوارث. وإذ نتطلع إلى عام 2030، سيكون تنفيذ استراتيجية القدرة على الصمود محور تركيزنا. ويشمل ذلك تعزيز نظام الحماية المدنية لدينا لنكون أفضل استعدادا ولتوفير الإنذارات المبكرة، فضلا عن تكثيف إجراءاتنا للتكيف مع المناخ. لقد تعلمنا مما بذلناه من جهود أن القدرة على الصمود لا تتحقق إلا بشكل مشترك. ونحن بحاجة إلى إشراك المجتمع بأسره فضلا عن الحكومة بأكملها. ولن نتمكن من تحسين قدرتنا جميعا على الصمود إلا عندما نعمل معا ونتعلم من التجارب المختلفة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة والمديرة العامة لوكالة التنمية والتعاون التابعة للوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيدة دانزي (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن لسويسرا، بجغرافيا تتألف من غابات وجبال وأنهار جليدية دائمة التطور، تاريخ طويل في إدارة المخاطر. وانطلاقا من هذه الخبرة، شهدنا نشأة إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ ويمكن للمرء أن يقول إننا كنا أحد أسباب نشأته. ويسرني أن أتشاطر مع الوفود ثلاثة عوامل رئيسية تسهم في نجاح النهج السويسري وتوجه أيضا تعاوننا الدولي.

أولا، نشجع إدارة المخاطر على الصعيدين المحلي ودون الوطني. وبعبارة محددة، يتم تفويض المسؤوليات والسلطات إلى المستويات الأدنى، مما يمكن من تعزيز المعرفة المحلية.

ثانيا، نتعلم من كوارث الماضي لنعيد البناء بشكل أفضل في المستقبل – ومن الأهمية بمكان أن نواصل إثبات أن التدابير الوقائية مربحة اقتصاديا.

ثالثا، تستثمر سويسرا موارد كبيرة. فنخصص سنويا 120 مليون دولار للحد من المخاطر من خلال تعاوننا الدولي من أجل تحسين فهم إدارة المخاطر والوقاية والتأهب.

ويقدم استعراض منتصف المدة لإطار سنداي دروسا مهمة بشأن تمويل الوقاية وأهمية إضفاء الطابع المحلي والحاجة إلى اعتماد منظور أكثر شمولا يأخذ في الاعتبار الفئات الأكثر عرضة للخطر، مثل اللاجئين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وسكان المستوطنات العشوائية. وتلك دروس ستمكننا من وضع النهج اللازمة للحد من أوجه الضعف. وتحقيقا لتلك الغاية نفسها، تتعهد سويسرا بمواصلة العمل مع البلدان الشريكة لتعزيز قدرتها على الصمود من خلال نهج متكامل لإدارة المخاطر ومواصلة دعم المنظمات والمبادرات الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بتشجيع التكامل بين إطار سنداي والأساليب الجديدة لتمويل الخسائر والأضرار التي يجري النظر فيها حاليا في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أشدد على نقطة واحدة. إن سويسرا مقتنعة بأن التنمية المستدامة ورفاه الإنسان ممكنان بالفعل، ولكن فقط إذا تمكنا من استيعاب جميع الصدمات التي لا تزال ماثلة أمامنا. وهذا هو السبب في أننا نشجع على اتباع نهج متماسك للحد من المخاطر والعمل المناخي. وفي حين أن هذا لن يكون سهلا أبدا، فإن التسويف سيكلفنا أكثر، سواء بشكل فردي أو جماعي. ولهذا السبب أيضا نرحب بالإعلان السياسي (القرار 289/77) الذي اعتمد صباح اليوم في هذه القاعة ونؤيده بقوة (انظر A/77/PV.71). ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء لتنفيذ توصياته. وتتطلع سويسرا أيضا إلى الترحيب بالوفود في جنيف في عام 2025 لحضور المنتدى العالمي الثامن للحد من مخاطر الكوارث.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الدفاع الوطني في بولندا.

السيد أوسيبا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الكوارث الطبيعية الهائلة، والمعلومات المضللة، والهجمات الإلكترونية، والحرب في أوكرانيا – والتي حدثت جميعها في السنوات الأخيرة – دليل ملموس على أنه لا توجد لحظة أفضل من الآن للتركيز على أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وكما ذُكر في تقرير التنفيذ الطوعي البولندي، فإن كل كارثة ليست خسارة مدمرة فحسب، بل هي أيضا فرصة للتعلم من أخطائنا، واستخدام الدروس المستفادة وزيادة القدرة الوطنية على الصمود.

ومنذ عام 2015، بذلت بولندا جهودا مكثفة لتحقيق تلك الأهداف على الرغم من تحديات مثل الجائحة العالمية والحرب والتهديدات المختلطة والهجرة الجماعية وتغير المناخ. وقد مكننا إعداد التقرير الطوعي في منتصف عملية تنفيذ إطار سنداي من التواصل مع جميع أصحاب المصلحة المشاركين، بما في ذلك الوزارات والحكومات المحلية والعلماء والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأود أن أعرض بعض إنجازاتنا الهامة حتى الآن في المجالات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالشراكات، وبفضل التعاون البناء مع المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث،

أصبحت بولندا في عام 2022 أول بلد يجري اختبار الإجهاد للمكتب لتقييم القدرة على الصمود، مع مراعاة المؤشرات الرئيسية من مختلف القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا بالتعاون مع العلماء البولنديين منصة لتكامل البيانات باستخدام برمجية لنظم المعلومات الجغرافية تسمى GSBN، وهي نظام للأمن القومي لجميع الوزراء ورؤساء المكاتب المركزية والكيانات الأخرى المشاركة في إدارة الأزمات، بغية تحسين الإلمام بالحالات، وأنشأنا قاعدة بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث. وبتلك الطريقة، قمنا بتنفيذ إطار سنداي واستخدمناه أيضا لتقييم المخاطر وإدارتها محليا. لقد عملنا أيضا على نماذج تنبؤية لانتشار مرض فيروس كورونا في بولندا من أجل تشاطر البيانات مع الباحثين وإنشاء نماذج السيناريوهات باستخدام الذكاء الاصطناعي. وعلى الجبهة الدبلوماسية، قادت حكومة بولندا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن القرار 282/77، المعنون "بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الترابط الإقليمي والأقاليمي بين البنى التحتية"، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في نيسان/أبريل.

ثانيا، إن نجاحنا الرئيسي في مجال التأهب والإنذار المبكر هو النظام الوطني للرسائل النصية في بولندا، المسمى (Alert RCB). وهو نتيجة مثمرة للتعاون بين الحكومة والعلماء، ويستخدم لتحذير المواطنين من الأحداث الخطيرة وزيادة الوعي العام بالتهديدات الناشئة عن تغير المناخ. وأنشأت الحكومة البولندية أيضا منصة تدمج بيانات مختلفة في مكان واحد، بما في ذلك الصور الساتلية، والبيانات التي تجمعها الطائرات غير المأهولة، وغيرها من أدوات رسم الخرائط من أجل تحسين نظام الإنذار المبكر لدينا وبناء الإلمام بالحالات بين صانعي القرارات. وفي عملية الاستعراض الوطنية لمنتصف المدة، حددنا أيضا عددا من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين، بما في ذلك التوعية بالمخاطر. ولا يزال بناء فهم عالمي للحد من مخاطر الكوارث بين جميع أفراد المجتمع، من صناع القرار على المستويين المركزي والمحلي إلى خدمات الطوارئ وشركات التأمين، أمرا ضروريا للتنفيذ الكامل لإطار سنداي في بلدنا.

وفي الختام، أود أن أكرر أن بولندا أحرزت تقدما كبيرا في إدارة مخاطر الكوارث خلال فترة إطار سنداي. ونحن على استعداد للتعلم وتبادل خبراتنا مع الآخرين من أجل جعل نظام إدارة الكوارث لدينا أكثر استجابة لتحديات العالم الحالي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لإدارة الكوارث والإغاثة في بنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة بنغلاديش، يسعدني أن أشارك في هذه الجلسة العامة الميمونة بغية رسم مسار موثوق للبشر والطبيعة، فضلا عن تشاطر إنجازاتنا وتحدياتنا والتزاماتنا في المستقبل.

سأبدأ بمشاطرة تجربتنا من 14 أيار/مايو، عندما ضرب الإعصار موكا، وهو عاصفة إعصارية خطيرة جدا وفقا لمقياس الأرصاد الجوية في بنغلاديش. وصُنفت على أنها عاصفة إعصارية بالغة الشدة من قبل دائرة الأرصاد الجوية الهندية وكعاصفة من الفئة 4 على مقياس سافير سيمسون لرياح الأعاصير. وفي حين أنه في هذه الحالة، لم تكن هناك أي خسائر في الأرواح مع الحد الأدنى من الخسائر والأضرار، فقد شهد البلد عدد قتلى بلغ مليون شخص في عام 1970. وفي الآونة الأخيرة، كان عدد القتلى في خانة الآحاد، وانخفض الآن إلى الصفر.

ومن الأمثلة على التعامل مع هذه الكوارث الإنذار المبكر الفعال، والإجراءات الاستباقية، والإجلاء، وإدارة المأوى كاستجابة، فضلا عن التنسيق المناسب لمكافحة ذلك الإعصار. والتعلم من ذلك النجاح سيرشدنا في تحقيق الأهداف الخمسة لإطار سنداي. وتحقيقا لهذه الغاية، وبعد الزلزال المدمر الذي وقع في تركيا وسورية، أرسلت بنغلاديش دعما إنسانيا كبيرا جدا في 8 شباط/فبراير، بما في ذلك الخيام والبطانيات والأغذية الجافة والأفرقة الطبية المزودة بالأدوية وعملية إنقاذ تضم 61 فردا من جيش بنغلاديش وخمسة أفراد من الجنود والدفاع المدني.

وبدأت بنغلاديش تقديم التقرير الطوعي الوطني لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر

الكوارث. وقد أعد التقرير من خلال عملية تشاورية بين أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات والتخصصات. وشدد البلد على الإدارة الاستباقية لمخاطر الكوارث بدلا من استجابة رد الفعل. وبلغ خطر الوفاة في بنغلاديش بسبب الأخطار الطبيعية 3,10 خلال عام 2007، وهو ما انخفض بشكل كبير إلى 0,20 خلال عام 2019. وانخفض خطر الوفاة بواقع 000 100، من 0,58 في الفترة 2007–2014 إلى 0,20 في الفترة 2016–2020.

وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) إلى زيادة خطر الوفاة بشكل طفيف في عام 2020. وانخفض عدد الأشخاص المتضررين ومستوى الضرر بشكل كبير خلال الفترة 2016–2020، مقارنة بالفترة 2005–2015. ومع ذلك، واجه البلد فيضانات خمس مرات، أثرت على أكثر من 5,4 ملايين شخص، وهي تمثل رابع أسوأ كارثة في العالم في عام 2020. وتسبب الإعصار أمفان في أضرار واسعة النطاق، لكن خطر الوفاة كان منخفضا بسبب تدابير الإجلاء الناجحة، وتدابير الإنذار، والمأوى الفعالة، والشاملة للجميع. وأدت إدارة الفيضانات والأعاصير خلال جائحة كوفيد–19 إلى تفاقم الآثار، الأمر الذي تطلب مجموعات جديدة من المهارات والمعرفة.

وكانت الخطط الوطنية لإدارة الكوارث للفترتين 2016–2020 و 2021–2025 كاستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث متوافقة تماما مع أطر السياسات الوطنية والدولية. وتقدم خطة الفترة 2021–2025 استراتيجيات وطنية واستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، مع أهداف محددة للاستثمارات عبر القطاعات، وتحسين المعرفة بالمخاطر والبيانات والحوكمة، مع التركيز على إعادة التأهيل والتعافي كفوائد للحد من مخاطر الكوارث. وتم إعطاء الأولوية لتوطين الحد من مخاطر الكوارث من أجل قدرة المجتمع على الصمود. وخُصص ما مجموعه 8,8 في المائة من الميزانية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث على مدى السنوات السبع الماضية. وفي الخطة الخمسية الثامنة، التي تغطي الفترة 2021–2025، خُصص نحو 11 في المائة من الميزانية الوطنية لقطاعات إدارة مخاطر الكوارث، حتى في سياق الجائحة. وعندما ننظر إلى ماضينا، نجد أنه حدثت انخفاضات كبيرة في الخسائر في الأرواح الناجمة عن الكوارث، نتيجة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث. ونعتقد أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث ليس تكلفة، بل إنه يوفر عوائد للتنمية عن طريق الحد من الخسائر والأضرار. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الكوارث، نحن ملتزمون تماما بإدارة مخاطر الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة، مع التركيز على إدماج ذوي الإعاقة، مما سيجعل المجتمع بأكمله أقوى.

وقد ازداد التعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ زيادة كبيرة من خلال المساهمات المتعددة البلدان والمتعددة المانحين. ولكن بالنظر إلى السياق، بما في ذلك المخاطر الناشئة والتنمية المستدامة، هناك حاجة إلى زيادة في معدل الاستثمار من الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية.

وسأذكر الآن عددا من المسائل التي نلتزم بتعزيز اليقظة حيالها.

أولا، سنعمل على تعزيز اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر للاستثمار في التنمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التنمية الخضراء والحلول المتكاملة القائمة على الطبيعة لمسارات سبل العيش للأفراد والبيئة الطبيعية.

ثانيا، سنعزز الشراكات الإقليمية والدولية لبناء القدرات من أجل المنهجية وتطبيق نظام الخسائر والأضرار بغية تعزيز جهود ومبادرات التعافي قبل وقوع الكوارث.

ثالثا، سنعزز وضع استراتيجية لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، بالشراكة مع الكيانات والمنصات الإقليمية والدولية، من أجل كفالة التمويل الكافي وآلية فعالة لمعالجة الطابع النظمي للمخاطر.

رابعا، سنعزز ثقافة الحد من المخاطر بين القطاعات والجهات الفاعلة والمجتمعات والمؤسسات الشاملة للجميع من أجل المساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة.

وأدعو مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وممثلي الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز التعاون

الإقليمي والدولي، وتبادل المعارف والممارسات، وتعبئة الموارد بغية تعزيز جهود الحد من المخاطر من أجل إيجاد مسارات قابلة للتطبيق للبشرية والبيئة الطبيعية على حد سواء. وأود أن أشكر ذلك المكتب على استضافة هذه الجلسة العامة الهامة لتبادل الخبرات من جميع أنحاء العالم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في باكستان.

السيد مالك (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

يشرفني أن أمثل باكستان وهيئة إدارة الكوارث في البلد هنا في منتدى اليوم وأن أنوه بهذه المداخلة الحاسةم وفي الوقت المناسب، وهو استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. تتسم تلك العمليات بأهمية حاسمة، وهناك حاجة إلى تصحيح منتصف المسار نظرا لأن الحيز الزمني ينتهي بسرعة وبسبب المسائل المتبقية من جداول الأعمال السابقة غير المنتهية.

تواجه باكستان اليوم تحديا هائلا يتمثل في إعداد خطة تنفيذية ضخمة للتعافي وإعادة الإعمار بعد الفيضانات المدمرة التي وقعت العام الماضي، والتي أثرت على حياة 30 مليون شخص، وتسببت في خسائر كبيرة في الأرواح وأسفرت عن تقييمات للخسائر والأضرار تزيد على 30 بليون دولار. ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من التحديات المالية الهائلة، أظهرت حكومة باكستان تصميما رائعا وأظهرت التزامها باحتياجات الشعب. وقادت القوات العسكرية الباكستانية، وخاصة الجيش، عمليات الإنقاذ والإغاثة وساعدت في استقرار المراحل الأولية من الإنقاذ، مما أدى إلى سيطرة كبيرة على الأضرار والآثار.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على أنه خلال الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية هذا العام، تقدمت باكستان بساعدات كبيرة للبلدين اللذين كانا في محنة، بينما كانت هي نفسها بلدا في محنة. وجمعنا أكثر من 000 10 طن من مواد الإغاثة التي نُقلت إلى تركيا وسورية عبر جسر جوي وطرق برية وشحنات بضائع عبر البحر. وحكومة باكستان ملتزمة التزاما كاملا بتكرار تلك النماذج الناجحة والوفاء بعتبات توقعات إطار سنداي.

وتتناول التدابير المخطط لها جيدا، في مجال الحد من مخاطر الكوارث، نهجا تحويليا واستباقيا تتبعه باكستان في التخفيف من المخاطر وإدارة الكوارث: بناء القدرة الواجبة على الصمود لإدارة الكوارث المحتملة، ومعالجة جميع الكوارث وحالات الطوارئ المناخية المرتقبة والحفاظ على التوازن لدعم الأهداف الإقليمية والعالمية.

أما وقد استحدثت باكستان إدارة شاملة للحد من مخاطر الكوارث، أي نهج يشمل الاحتياجات المحلية، والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وخطة وطنية لإدارة الكوارث، فإنها حافظت على اتساقها مع المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في إطار سنداي. وبالإبقاء على تركيزنا منصبا على استعراض منتصف المدة، ندفع قدما بفكرة توصيات تصحيح المسار الواقعية، بناء على تعلم النماذج الناجحة المشتركة التي يمكن تطبيقها في مكان آخر، وإتاحة المدخلات الفنية للإنذار المبكر والتوقعات المناخية بلا حدود.

يقر المنتدى أيضا بالفجوة الرقمية والفجوات الأخرى في القدرات في مختلف المناطق الجغرافية والمناطق والاقتصادات، مما يؤخر التنفيذ الحقيقي للحد من مخاطر الكوارث، على النحو المتوخى. إن التهديدات المناخية عالمية الطابع، وبالتالي فهي تستحق أهدافا عالمية ونجاحا عالميا. إما أن تكون جميع المناطق آمنة أو لا يمكن لأي منها أن يكون آمنا تماما من الكوارث والنكبات المحتملة. من الأفضل للرواد المستكشفين أن يمدوا يد العون للذين يتبعونهم على المسار. وتقترح باكستان إنشاء صندوق عالمي مكرس للحد من مخاطر الكوارث، في إطار مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، لتمويل المبادرات العالمية والإقليمية، على مسار منفصل عن نوافذ التمويل التي تركز على المناخ.

ونعرب عن تقديرنا لجميع الشركاء والداعمين العالميين الذين ساعدوا باكستان على الصمود في وجه كارثة العام الماضي، ونتطلع

إلى التعافي المبكر من الفيضانات. كما أننا ملتزمون بتمكين أي من خطط التعافي المتوازنة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث من أجل نجاح المنطقة والعالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في وزارة الداخلية في رومانيا.

السيد عرفات (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.71) والملاحظات التي سيتم الإدلاء بها باسمجموعة أصدقاء الحد من أخطار الكوارث.

أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا التجمع بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ورومانيا ملتزمة بالنهوض بجهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ونؤمن إيمانا راسخا بأهمية إدماج الحد من أخطار الكوارث في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية. ومن خلال مواءمة استراتيجياتنا مع أهداف التنمية المستدامة، شهدنا نتائج إيجابية تعزز الحاجة إلى نهج شامل.

إن توجه حكومة رومانيا يرمي إلى إيجاد الحلول. لقد واجهنا أوضاعا صعبة للغاية خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت الجائحة من بينها. وخلال الجائحة، واجهنا جميعا معلومات مضللة ومعلومات خاطئة ضللت سكاننا بعدم قبول التطعيم، أو عدم قبول نصيحة معينة من السلطات. لذلك، وبدعم من أمانة المنتدى الأوروبي للحد من أخطار الكوارث، نظمنا مؤخرا حوارا عملي المنحى في بوخارست، مع التركيز على تعزيز الإبلاغ عن المخاطر ومنع المعلومات المضللة. وشارك في رئاسة الحدث مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وكان يهدف إلى فهم المخاطر الحالية والمستقبلية والإبلاغ عنها بشكل فعال، وضمان التواصل القائم على الأدلة، ومعالجة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة. واجتمع ممثلون سياسيون رفيعو المستوى وخبراء تقنيون ينتمون إلى أكثر من 30 بلدا لتبادل المعارف وأفضل الممارسات لتحسين الإبلاغ عن المخاطر، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة.

إن رومانيا، إذ تهدف إلى تعزيز المجتمعات المرنة من خلال التواصل القائم على الأدلة ومعالجة المعلومات المضللة، ستواصل الترويج للإجراءات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لذلك الحدث الذي استضافته بوخارست. ومن أجل التنفيذ الفعال لتدابير الحد من مخاطر الكوارث، فإن÷ في غاية الأهمية زيادة الاستثمار في ذلك المسعى. وتحث رومانيا جميع الدول على إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد المالية الكافية، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة، وتعزيز التعاون الدولي. إذ يمكننا معا تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ مبادرات فعالة وتحقيق نتائج ملموسة.

وتسلم رومانيا أيضا بأهمية الاستثمارات الطويلة الأجل في الحد من أخطار الكوارث والحاجة إلى التزام سياسي مستدام. ونشدد على أهمية تخصيص الموارد، لا للاستجابة الفورية والإنعاش فحسب، بل أيضا لتدابير الوقاية والتأهب الطويلة الأجل. بإعطاء الأولوية للاستثمار طويل الأجل، يمكننا بناء مجتمعات مرنة بشكل استباقي، والحد من نقاط الضعف وتقليل التأثير المدمر للكوارث المستقبلية.

وتفخر رومانيا بتشاطر خبراتها وأفضل ممارساتها في الحد من مخاطر الكوارث. لقد تعلمنا دروسا قيمة من الكوارث السابقة، مما مكننا من وضع تدابير فعالة لإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود. وبتعزيز تبادل المعارف والخبرات، يمكننا أن نعزز بشكل جماعي جهودنا في مجال الحد من الكوارث. وعندما نتكلم عن الدروس المستفادة، علينا أن نفرِّق بين الدروس المحددة، التي هي في الواقع دروس يمكن استخلاصها، والدروس المستفادة، وهي دروس تم تنفيذ الحلول لها. ولدى رومانيا مثالان جيدان على ذلك.

أولا، بعد مناقشات مطولة، بدأت حكومة رومانيا هذا العام في تمويل المباني السكنية الخاصة لتوحيدها أو هدمها وإعادة بنائها، من دون أن تطلب من السكان دفع ثمن تلك الخدمات، بهدف حمايتهم من خطر الزلازل، حيث يوجد الآن أكثر من 300 مبنى تعتبر شديد الخطورة من حيث صمودها أمام الزلازل في بوخارست.

ثانيا، تلقينا قروضا من البنك الدولي لمشروعين هامين – أولا، لتوحيد أو هدم وإعادة بناء 36 محطة إطفاء، مما يشكل خطرا على المنقذين أنفسهم؛ وثانيا، أن نفعل الشيء نفسه لأكثر من 70 مدرسة، والتي تشكل خطرا على تعلم الأطفال في تلك المباني. لذلك فإن الحلول هي المستقبل بالنسبة لنا، ولكي نتعلم الدروس يجب أن نجد الحلول وننفذها.

إن تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي أمر حاسم للتصدي لتحديات الحد من مخاطر الكوارث. وتدعو رومانيا إلى تشاطر تكنولوجيا البيانات والخبرات بغية تحسين نظم الإنذار المبكر والتأهب وقدرات الاستجابة. ونسلم بأهمية التعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن التضامن والدعم المتبادل، في الإدارة الفعالة للمخاطر العابرة للحدود.

وتماشيا مع التزامنا بالشمول، تشدد رومانيا على ضرورة تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحد من أخطار الكوارث. ويجب أن نعترف بالآثار المتباينة للكوارث على النساء والفتيات والفئات الضعيفة. ومن خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات شاملة تلبي احتياجاتهم الخاصة، يمكننا ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في مساعينا لبناء القدرة على الصمود.

بالإضافة إلى ذلك، تسلم رومانيا بالدور المحوري لآلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية في تعزيز الاستجابة والتعاون المتكاملين فيما بين البلدان الأوروبية. كانت الاستجابة للزلزال الذي وقع في تركيا مثالا جيدا جدا على كيفية عمل الاتحاد الأوروبي بأكمله بطريقة متناغمة للغاية، بتنسيق من آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن اتباع نهج منسق ومتكامل أمر أساسي، في كل من مرحلة الوقاية، من منظور الحد من المخاطر، وفي مرحلة الاستجابة، للتقليل من أثر الكوارث عند وقوعها إلى أدنى حد. وفي هذا الصدد، تعمل آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية ومركز تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ التابع لها كمنبر حيوي لتشاطر الموارد والخبرات وأفضل الممارسات في جميع مراحل إدارة الكوارث، ويمكن أن يكونا نموذجا لمناطق أخرى من العالم. ومن خلال تعزيز ثقافة التعاون والتضامن يمكننا تعزيز قدرتنا الجماعية على الصمود وبناء مستقبل أكثر أمانا لمواطنينا حتى في أكثر السياقات هشاشة. وتظل رومانيا ملتزمة بالحفاظ على الإرادة السياسية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث خارج نطاق هذه الجلسة. يمكننا معا أن نخلق مستقبلا تكون فيه قدرة دولنا ومجتمعاتنا على الصمود متأصلة بقوة في سياساتنا وممارساتنا.

وفي الختام، يشرف وفد رومانيا أن يسهم في المناقشات والقرارات في هذه الجلسة الحاسمة. ومن خلال تعزيز التزامنا بشكل جماعي بالحد من مخاطر الكوارث يمكننا التخفيف من تأثير الكوارث وحماية الأرواح وسبل العيش وبناء مستقبل أكثر مرونة للجميع. ومن فضلكم، دعونا لا ننسى أن الدرس الذي تم تحديده ليس سوى درس مستفاد عند تنفيذ الحلول. لذلك دعونا نتعلم الدروس وننفذ الحلول لشعوبنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزير الداخلية في أرمينيا.

السيدة سرغسيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث على تنظيم فعالية اليوم الهامة بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030. إننا نقدر كثيرا العمل الذي يفّصل الإنجازات والتحديات في مجال الحد من مخاطر الكوارث لكل بلد ومنطقة، وكذلك على الصعيد العالمي.

لقد أُحرز منذ إطلاق إطار سنداي تقدم كبير في بناء القدرة على الصمود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، كان هناك أيضا عدد من التحديات التي تواجه تنفيذه نتيجة لمحدودية البيانات والمعلومات، والولايات المعقدة أو المتداخلة، وعدم كفاية الموارد، وتزايد تعقيد المخاطر وعدم اليقين، وعدم كفاية تحديد أولويات الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود. إن التصدي لتلك التحديات يتطلب نهجا منسقا وتعاونيا بمشاركة جميع أصحاب

المصلحة، وزيادة الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث، وتعزيز الإرادة السياسية لبناء القدرة على الصمود، وتحسين نظم البيانات والمعلومات، وتعزيز آليات التنسيق، واتباع نُهُج مبتكرة وتكييفية للحد من المخاطر، ودعم نهج شامل للمجتمع بأسره ونهج التقاطعية.

وفي هذا الصدد، وبعد إنشاء وزارة الداخلية الجديدة في بلدي، شرعنا في تحولات مؤسسية رئيسية ترمي إلى تعزيز الحكم الرشيد واتخاذ القرارات المراعية للمخاطر. وبالتعاون مع شركائنا الدوليين وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، انتهينا من صياغة وتقييم وتقدير استراتيجية وطنية جديدة تماما لإدارة أخطار الكوارث. ونود أن نشدد على أن التشريع القوي الذي يعالج الدورة الكاملة لإدارة مخاطر الكوارث ويحدد أدوار ومسؤوليات وتبعات جميع أصحاب المصلحة هو أمر أساسي. وعلى الرغم من عدم وجود حل واحد في إدارة مخاطر الكوارث إلا أن اتباع نهج معقد ومنهجي إزاء مخاطرها المعقدة والنظامية، إلى جانب الجهود المستمرة لتحسين وتطوير المعرفة والحوكمة والتعاون، يمكن أن يساعدنا على أن نصبح أقوى وأكثر مرونة. وتعمل أرمينيا بدأب لتعزيز وتعميق التعاون الإقليمي في منع الكوارث التي قد يكون لها أثر كبير عابر للحدود والاستجابة لها في الوقت المناسب.

وفي تأييدنا الكامل للإعلان السياسي الذي اعتُمد اليوم (انظر A/77/PV.71) بوصفه القرار 289/77، نؤكد التزامنا بتعميق التعاون الدولي على مختلف المستويات وبتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة. إن تعزيز الحلول الطبيعية والتكنولوجيا الخضراء والتثقيف في مجال الحد من مخاطر الكوارث وزيادة الوعي لإبقاء الفئات الأكثر عرضة للضرر في دائرة الضوء هو الطريق الذي سلكته أرمينيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير إدارة الطوارئ في الصين.

السيد داوكسي وانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين. تعلق حكومة الصين أهمية كبيرة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، وهي مشارك نشط في الإجراءات العالمية للحد من الكوارث بينما تعمل باستمرار على تحسين قدراتها الشاملة على الوقاية من مخاطر الكوارث والسيطرة عليها على الصعيد الوطني.

أولا، يهدف نهجنا الحالي إلى السعي إلى تحسين جهودنا في اتجاهين وتحويل تركيزنا إلى ثلاثة مجالات أخرى. فنحن نسعى جاهدين لمضافرة جهودنا للوقاية والقدرة على الصمود والإغاثة ولمواءمة الجهود العادية للحد من الكوارث مع الإغاثة الاستثنائية في حالات الكوارث. ونحن نحول تركيزنا من الإغاثة بعد الكوارث إلى الوقاية قبل الكوارث، ومن التعامل مع الكوارث بشكل منفرد إلى الحد من الكوارث بشكل شامل، ومن الحد من خسائر الكوارث إلى التخفيف من أخطارها.

ثانيا، نقوم بإصلاح وتحسين آليتنا المؤسسية للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والإغاثة منها. لقد أدى إنشاء وزارة إدارة الطوارئ لدينا إلى إنشاء نظام لإدارة الطوارئ بخصائص صينية، والذي يتميز بقيادة موحدة وقدرة مهنية ودائمة وروابط سريعة الاستجابة ومن القمة إلى القاعدة. كما أنشأنا وحسننا آلية للتنسيق بين الإدارات وبين الأقاليم.

ثالثا، نحن نكتسب فهما أعمق لمخاطر الكوارث ونحدد قاعدة المخاطر لدينا. ولقد أكملنا أول مسح وطني شامل لمخاطر الكوارث الطبيعية من أجل تحديد المخاطر العامة للكوارث الطبيعية الناشئة في الصين. ويجري العمل أيضا على إجراء تقييم شامل لمخاطر الكوارث وتقسيم المناطق.

رابعا، نعمل على تعزيز الإدارة التعاونية لمخاطر الكوارث. فلقد أنشأنا نظاما للبحوث التشاورية المشتركة بشأن المخاطر، والذي يدمج بشكل شامل الوقاية والإنقاذ والإغاثة، مع وجود أفرقة إنقاذ متمركزة مسبقا وتسلسل قيادي مسطح، من بين أمور أخرى. وقد أنشأنا نظاما وطنيا للطوارئ مع خطة شاملة للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها. كما نقوم بتنفيذ مبادرات التثقيف والتوعية بشأن الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، حيث يصل متوسط جمهور المتلقين سنويا إلى 600 مليون شخص.

خامسا، عززنا الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث. وقد استثمرت حكومة الصين ما مجموعه أكثر من 100 بليون دولار على جميع المستويات لتعزيز تنفيذ تسعة مشاريع رئيسية بشأن الوقاية من الكوارث الطبيعية والسيطرة عليها. وتُبذل الجهود أيضا للإسراع بإنشاء نظام للتأمين ضد أخطار الكوارث بغية زيادة المدفوعات المتعلقة بمطالبات التأمين ضد الكوارث.

سادسا، نحن نعزز التأهب للكوارث وقدرتنا على الاستجابة والإنعاش. فقد أنشأنا نظاما آمنا لإمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ بخمسة مستويات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي وعززنا تطبيق التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا قدرة وطنية شاملة للإنقاذ من الحرائق وشكلنا أكثر من 500 3 فريق إنقاذ محترف. كما أننا نعمل على تحسين نظامنا للإنعاش والتعمير بعد الكوارث.

سابعا، نحن نعمل على تعزيز التبادل والتعاون الدوليين، مع التركيز على العمل مع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث والآليات الأخرى. ونعتقد أن إنشاء آلية تعاون دولي لمبادرة الحزام والطريق من أجل الوقاية من الكوارث وإدارة حالات الطوارئ أمر مهم لدعم الدول النامية في بناء قدراتها على الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها مع تمكيننا من تحسين مشاركتنا في المساعدات الإنسانية الدولية.

أما خطوتنا التالية فهي مواصلة تعزيز تحديث نظام إدارة الطوارئ في الصين وقدرتنا على أن ننفذ بفعالية مفهوم بناء مجتمع يكفل للبشرية مستقبلا مشتركا والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وكالة الأرجنتين للتعاون الدولي والمساعدة الإنسانية/الخوذ البيضاء.

السيدة فريدريك (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بداية أن أقول إن الأرجنتين تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين. ويثني وفد الأرجنتين على مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ويشكره على تنظيم هذه الجلسة، كما يود أن يؤكد من جديد التزامه بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

لقد أجرى بلدنا استعراض منتصف المدة لتعزيز إدارة الحد من أوجه الضعف في مجتمعاتنا المحلية وتوسيع نطاق جهود الوقاية والتخفيف والاستجابة. غير أننا أحطنا علما أيضا بالدروس المستفادة. وترى الأرجنتين أن الدول هي التي تضطلع بالدور المركزي في تعزيز السياسات العامة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ونود أن نسلط الضوء على القانون الذي سنناه في عام 2016 لإنشاء منظومة وطنية للإدارة الشاملة للمخاطر والحماية المدنية، وتتألف المنظومة من مجلس اتحادي لسلطات المقاطعات المعنية بالحماية المدنية وشبكة من الهيئات العلمية التقنية ومجلس وطني لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ونؤكد أهمية الدور الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في جهود التخفيف والوقاية. ومن الأمثلة على ذلك، التعاون بين المكسيك والأرجنتين في طرح لقاح أسترازينيكا، وهو ما مكننا من توفير جرعات كافية لكلا البلدين بالإضافة إلى التبرع بـ 5,083 مليون جرعة إلى 12 بلدا آخر. وقد عززنا نظامنا للإنذار المبكر والرصد في حالات الطوارئ لتتبع الأحداث على مدار الساعة طيلة أيام السنة من أجل تحسين عملية صنع القرار. ومن بين الإنجازات الأخرى إنشاء وكالتنا للتعاون الدولي والمساعدة الإنسانية/الخوذ البيضاء في عام 2022 التي تهدف إلى وضع استراتيجية للتنمية والتعاون الإنساني وتنسيق الاستجابات الدولية للكوارث الاجتماعية والطبيعية. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت الأرجنتين ثلاثة ألوية للبحث والإنقاذ لحالات الأبنية المنهارة، وهي مدربة على استخدام طريقة البحث والإنقاذ في المجال الحضري للمجموعة الاستشارية الدولية المعنية بالبحث والإنقاء. وقد أوفد أحدها إلى تركيا وأنقذ ثلاثة أشخاص عثر عليهم أحياء بعد 11 يوما قضوها تحت الأنقاض. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الأرجنتين في عام 2022 على منح تأشيرة إنسانية مدتها ثلاث سنوات لمواطنين أو مقيمين في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ممن

نزحوا جراء الكوارث. وتعمل الأرجنتين على تنفيذ خطتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2018–2023، التي تتضمن 503 تدابير تتطلب منا تعزيز صندوقنا الوطني للإدارة الشاملة للمخاطر.

وتعمل الأرجنتين، خلال رئاستها المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة، على إضفاء الطابع المؤسسي على توافق الآراء الذي تحقق بشأن المسائل المتصلة بإدارة مخاطر الكوارث. وسيكون من الأهمية بمكان أن نعزز التنسيق والتعاون مع غيرنا من المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال اجتماع الوزراء والسلطات العليا للسوق الجنوبية المشتركة المعني بالإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث ولجنة دول الأنديز للوقاية من الكوارث والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. ويكتسي تقديم الدعم المالي لتلك العملية في المستقبل أهمية حيوية. ونسلط الضوء أيضا على إنشاء صندوق التكيف مع المناخ والتصدي الشامل للكوارث الطبيعية التابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يعتمد على مساهمات المكسيك والأرجنتين، وقد وضع بالفعل اللوائح التنظيمية لاضطلاع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتنفيذ والإدارة. وبينما ندرك التحديات التي تلوح في الأفق، يمكننا القول إن الأرجنتين أحرزت بعض أوجه التقدم في بناء نموذج للإدارة الشاملة للمخاطر بين الجهات الفاعلة الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات المجتمعية، وفي إحياء المعارف المحلية والمتوارثة في الوقت نفسه.

وأخيرا، نود أن نعرب عن التزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب وإعادة البناء على نحو أفضل فيما نتغلب على التحديات الهائلة التي يواجهها هذا العالم الذي تسوده اللامساواة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة البرلماني في وزارة الداخلية في لاتفيا.

السيد راجيف (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أذكر أن لاتفيا تدين حرب روسيا على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة. فقد انتهك العدوان الروسي استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهو يشكّل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونتيجة لهذه الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا، فقد 74 من رجال الإطفاء والإنقاذ الأوكرانيين حياتهم وأصيب 220 آخرون وألقي القبض على اثنين وهما لا يزالان في الأسر. ونعرب هنا عن تضامننا القوي مع رجال الإطفاء والإنقاذ الأوكرانيين. فما أبدوه من مستوى عالي من الاحتراف والقدرة على الصمود في هذه الظروف القاسية مذهل.

ويشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 وأود أن أشاطركم بعض تجارب لاتفيا في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

وفي ذلك الصدد، تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلي به صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.71).

تنجم الكوارث عن الظروف المسببة للمخاطر القائمة باستمرار. وتلتزم لاتفيا بزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، لا سيما وأننا نتوقع أن تتفاقم جراء تغير المناخ. ونحن في لاتفيا نشعر بقلق خاص إزاء مخاطر حرائق الغابات والخث والفيضانات والحرارة والجليد وأشياء أخرى، إلى جانب ما تخلفه من آثار. ويحدد قانون الحماية المدنية وإدارة الكوارث الإطار القانوني لإدارة مخاطر الكوارث في لاتفيا، ويرصد القانون أداء تقييمنا الشامل للمخاطر. وتُستكمل خطة الدولة للحماية المدنية سنويا استنادا إلى ذلك التقييم. وقد وضعت وزارة الداخلية الخطة وهي تستكملها بالتعاون مع الوزارات الأخرى والسلطات الحكومية والمحلية. ويكتسي اتباع نهج شاملة ومتكاملة إزاء إدارة مخاطر الكوارث أهمية أساسية لتعزيز القدرة على الصمود. وللتنسيق أهمية حاسمة، فضلا عما للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أهمية بالغة.

وقد استفادت لاتفيا من توافر الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي في دعم جهود إدارة مخاطر الكوارث. وقد أجرينا مؤخرا دراسات جدوى لوضع قاعدة بيانات وطنية للأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث ونظام للإنذار المبكر لتحديد أنسب حلول الإنذار المبكر باستخدام

شبكات الاتصالات المتنقلة في لاتفيا. وكلا المشروعين في طريقهما إلى التنفيذ وسيعززان قدرة لاتفيا على إدارة مخاطر الكوارث. والتوعية والتثقيف من المسائل التي أبرزت مرارا وتكرارا ضمن جميع أولويات إطار عمل سنداي. فحالات الطوارئ والكوارث يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة. وغالبا ما لا يكون المستجيبون الأوائل للحادث أو حالة الطوارئ من المهنيين المدربين بل عادة ما يكونوا من المواطنين وأفراد المجتمع الموجودين بالفعل في مكان الحادث. ولذلك من المهم أن يفهموا المخاطر التي يواجهونها. وقد خرجت دائرة الإطفاء والإنقاذ الحكومية في لاتفيا بتوصيات ونصائح بشأن كيفية التصرف في مختلف الحالات الخطيرة حتى يكون الأفراد ومختلف الفئات المجتمعية مجهزين بشكل أفضل للمشاركة في جهود الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب لها والاستجابة لها والتعافي منها.

وأود أيضا أن أشير إلى الأهمية التي لا تُقدر بثمن للتعاون الدولي في التعامل مع عواقب الكوارث. ومن الأمثلة الحديثة التي أود أن أذكرها الزلازل المروعة التي وقعت في تركيا وسورية في شباط/فبراير والاستجابة العالمية لتلك الكارثة. وقد قدمت لاتفيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، المساعدة لزملائنا الأتراك في ذلك الوقت العصيب جدا. فلا يمكننا التصدي بفعالية للكوارث ومنع عواقبها إلا بالعمل معا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة، كما أشكره على إتاحة الفرصة للتفكير في نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، فنحن نؤكد من جديد من خلال الإعلان السياسي المعتمد اليوم (القرار 289/77) التزامنا بتسريع إجراءاتنا لتحقيق الأهداف التي حددناها في اليابان في عام 2015.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير إدارة المخاطر في إكوادور.

السيد توريس بيرميو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن إكوادور شهدت، خلال تاريخها، سلسلة من الأحداث، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان، وكانت كارثية في بعض الأحيان – أي أنها أنتجت مستوى من الدمار ترك بلدنا متضررا بشكل خطير وغير آمن على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكثيرا ما تجاوزت آثار تلك الأحداث قدرة مجتمعنا وبلدنا ككل على الاستجابة، لأننا نفتقر إلى الوسائل اللازمة للتغلب على تلك الآثار وإجراءات الحد من المخاطر اللازمة للتخفيف منها.

ومنذ اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، نفذ بلدي تدابير لتحقيق الأهداف التي يحددها الإطار. وقد بذلنا جهودا تقنية وسياسية ومجتمعية كبيرة مع تركيز واضح على مواصلة العمل لبناء بلد قادر على الصمود. وبدءا بالتخطيط الوطني، أدرجنا هدف تعزيز الحد من أخطار الكوارث والاستجابة الطارئة في الوقت المناسب للأخطار الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في كل قطاع وعلى كل مستوى في خطتنا الإنمائية الوطنية. وتلك السياسة مستمدة من أكثر من 10 مبادئ توجيهية محلية مباشرة وثلاثة مؤشرات وطنية تشكل أساسا للتخطيط الوطني والمحلي، وتتطلب وضع وتطبيق سياسات عامة متعددة المستويات ومتعددة القطاعات في مجالات مثل الحكم من أجل إدارة المخاطر والمبادئ التوجيهية للحد من أخطار الكوارث وتوجيه مناطقنا في تحقيق قدر أكبر من القدرة على الصمود بمنهجيات مرنة وقابلة للتكيف مع مختلف الحقائق على الأرض في بلدنا. كما إننا نفذنا استراتيجيات لزيادة الوعي تساعد على زيادة فهم مجتمعاتنا للمخاطر التي يتعرض لها سكانها. منذ عام 2017، قمنا بزيادة وعي أكثر من 000 250 نسمة بمختلف مسائل إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك اجتاز أكثر من 000 156 شخص من بين عامة الناس دورات عبر الإنترنت، وهي أداة مكنتنا من خفض التكاليف وإتاحة المعلومات على نطاق أوسع، وقبل كل شيء، إمكانية ووصول بسهولة أكبر للسكان، من دون أي تكلفة. وكان من المعالم المهمة لعام 2022 استئنافنا للعمل في مبادرتنا لجعل المدن قادرة على الصمود بحلول 2030. وفي الوقت الراهن، وقعت 35 بلدية على البرنامج

وتعمل على تنفيذه، بدعم قوي من مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث والوكالات الأخرى.

وتتماشى تلك التطورات في سياسة الحد من المخاطر العامة مع أولويات إطار سنداي، ومما لا شك فيه أن إدارة المخاطر في إكوادور بدأت تكتسب قبولا كمفهوم يتجاوز الحدود الحكومية ويشرك المجتمع ككل. كما إن نظم الإنذار المبكر أولوية من أولويات بلدنا. فالإكوادور واحدة من البلدان القليلة في أمريكا الجنوبية التي لديها نظام معمول به على طول ساحلها بأكمله، بما في ذلك البر الرئيسي وجزر غالاباغوس، لتنبيهنا في حالة التحذير من تسونامي. وعلى الصعيد الوطني، نفذنا 46 نظاما للإنذار المبكر بأخطار الأرصاد الجوية الهيدرولوجية و 46 نظاما للإنذار المجتمعي، ليصبح المجموع 92 عنصرا لذلك التهديد. وإذ استثمرنا أكثر من مليوني دولار، في عام 2015، في تنفيذ صفارات الإنذار لبراكين كوتوباكسي وتونغوراهوا، فإن ذلك يظل غير كاف، وبالتالي سنواصل العمل على نظام وطني للإنذار المبكر بالتهديدات المتعددة. وعند هذه النقطة، أود أن أذكر أن إكوادور اعْتُبِرَت ضمن المجموعة الأولى من البلدان التي تشكل جزءا من مبادرة الإنذار المبكر للجميع، التي نعرب عن امتناننا مرة أخرى للأمم المتحدة عليها. ونكرر التزامنا بالمشاركة في الجهود الرامية إلى جعلنا بلدا أكثر استدامة ومرونة. ولذلك السبب نعمل كذلك مع الوكالات المتعددة الأطراف للحصول على تمويل يستخدم إلى جانب استثمارات إكوادور بغية استكمال نظام وطني للإنذار المبكر وتعزيزه في نهاية المطاف.

ومن المهم أن نشير إلى أن تلك الإنجازات أمكن تحقيقها بفضل الحسم السياسي للحكومة، المركزية والمحلية على حد سواء، فضلا عن الاستثمار العام الذي يكمله التعاون الدولي، الذي عزز بالتأكيد قدرات بلدنا المؤسسية. غير أن الفجوات لا تزال كبيرة. ونسلم بأنه لا تزال هناك تحديات تتطلب اهتماما عاجلا وجماعيا، مثل التصدي لعوامل الخطر الكامنة، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أثر الكوارث الطبيعية. ومن المهم أيضا تعزيز الدعم العلمي والتكنولوجي كأدوات أساسية للإدارة المتكاملة للمخاطر.

وكذلك نحتاج إلى معالجة مسألة التمويل من أجل الحد من المخاطر بغية تنفيذ الخطط والاستراتيجيات بفعالية وكفاءة. وبهذا المعنى، نريد أن نقدم مقترحات ونعزز ونبتكر وسائل تمويلنا. وبصفة خاصة، نرى حاجة إلى صندوق عالمي مكرس للحد من أخطار الكوارث يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف إطار سنداي، مع التركيز على البلدان النامية. وسيوفر ذلك الصندوق آلية لحشد الموارد وتشجيع الابتكار وتيسير التعاون بين أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم في تمويل إجراءات محددة وملموسة للحد من المخاطر. وكأمة، نقوم بتطوير خطة ذات رؤية لعام 2030 توجه استراتيجيات إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية والحد منها والوقاية منها على المستويات الوطنية والقطاعية والإقليمية.

وأخيرا، ندعو إلى مواصلة الجهود لوضع سياسة عالمية للحد من أخطار الكوارث. وقد رحبنا بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بعد سنوات عديدة من المفاوضات، ونتطلع إلى أن نرى الإذن به في أقرب وقت ممكن. وقد شهدنا جميعا هجمة الأحداث المتطرفة التي دمرت دولنا، وبالتالي فإن هذه الإجراءات ستساعدنا على تحقيق أحد أهدافنا الرئيسية وهدف يتشاطره العالم بأسره، وهو ألا نترك أحدا خلف الركب. وسيواصل بلدنا العمل بلا كلل لتحقيق أهداف إطار سنداي وتعزيز الاستراتيجيات وتنفيذ السياسة العامة للحد من مخاطر الكوارث، ولن نتوقف.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الجمعية بأن هذه الجلسة بالغة الأهمية وأن جميع الوفود تستحق أن يستمع إليها. وكما يذكر الأعضاء، ذكر الرئيس في رسالته المؤرخة 11 أيار/مايو أن جميع البيانات ينبغي أن تقتصر على ثلاث دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية وخمس دقائق للمتكلمين باسم مجموعة من الدول. ولذلك، ألتمس بشدة تعاون جميع

المتكلمين في الامتثال للحد الزمني المحدد قبل الجلسة، وأذكرهم بأن الهدف منه هو أن نتمكن من الاستماع إلى جميع الأصوات في هذه الجلسة العامة.

أعطي الكلمة الآن للأمين الوطني لحماية المدنيين والدفاع في وزارة التنمية الإقليمية والتكامل في البرازيل.

السيد وولف باريروس (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): يشرفني، بصفتي ممثلا للحكومة البرازيلية، أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. يتيح لنا هذا الاجتماع فرصة ثمينة للتفكير في الدروس المستفادة ودراسة التغييرات في السياق وتحديد تصحيحات المسار والمبادرات الجديدة لتحقيق نتائج وأهداف إطار سنداي.

وقد عملت حكومتنا الجديدة بدأب لاستئناف تنفيذ إطار سنداي، سعيا إلى تنسيق أوثق مع الأمم المتحدة وإعادة تأكيد التزامنا الراسخ بإدارة المخاطر والكوارث.

ندرك أن تغير المناخ هو أحد أكبر المخاطر على أمن سكاننا وعلى التنمية المستدامة في بلدنا. ولذلك، سعت البرازيل إلى تحسين سياساتها لإدارة المخاطر والتكيف مع التحديات الجديدة التي يفرضها الاحترار العالمي.

والتقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة عبارة عن دعوة لبلداننا إلى مضاعفة جهودها فيما يتعلق بالتكيف. ولذلك، فإننا ندرك أهمية مواءمة السياسة البيئية مع سياسات إدارة المخاطر والتنمية المستدامة.

وقد بذلت الأمانة الوطنية للسلامة المدنية والأمن لدينا، وهي المنظمة الرئيسية في نظامنا الوطني للسلامة المدنية والأمن، جهودا لتحديد السياسات الأخرى التي يمكن أن تتماشى مع سياستنا الوطنية للسلامة المدنية والأمن حتى لا تتم إدارة المخاطر والكوارث بمعزل عن غيرها.

وقد سعت الحكومة البرازيلية الجديدة إلى إقامة حوكمة متكاملة وتشاركية لإدارة المخاطر والكوارث، تضم عدة جهات فاعلة مسؤولة عن التخطيط الحضري، وتخطيط استخدام الأراضي، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة، من بين أمور أخرى. والطابع الشامل لتلك السياسات هو الالتزام من جانب الحكومة البرازيلية. ونعتقد أن هذا النهج قد يسهم في تنفيذ إطار سنداي بمزيد من الفعالية.

وندرك أهمية تعزيز قدرة مجتمعاتنا وأنظمة البنية التحتية لدينا على الصمود. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري الاستثمار في السياسات العامة التي تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية في بلدنا والترابط بين القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

إن معرفة المخاطر والتخطيط المتكامل للاستثمارات والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بإجراءات التأهب والرصد والإنذار أمور أساسية للاستجابة الفعالة للكوارث والتخفيف من آثارها. وبالإضافة إلى ذلك، نفهم أنه يجب علينا أن نكثف التعاون الدولي حتى نتمكن، من خلال تبادل الخبرات والمعارف، من تحديد بدائل لضمان استعداد مجتمعاتنا لمواجهة تحديات المستقبل.

ولذلك، فإن حكومتنا الجديدة ملتزمة بالمشاركة في جدول الأعمال الدولي وتؤكد من جديد أن البرازيل ملتزمة بتحقيق أهداف إطار سنداي بالتعاون الوثيق مع البلدان والشركاء الآخرين بغية زيادة أمن مجتمعاتنا وقدرتها على الصمود. نحن ندرك أن الطريق أمامنا قد يكون مليئا بالتحديات ولكننا واثقون من أننا سنتمكن معا من التغلب على التحديات وضمان مستقبل أكثر أمنا واستدامة للجميع. وأؤكد من جديد التزام البرازيل بالحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب الوزير المكلف بحالات الطوارىء في كازاخستان. السيد بشيمباييف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أنضم اليوم إلى المشاركين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالعمل المشترك من أجل الحد من المخاطر لتحقيق مستقبل مستدام.

وعلى مدى ثماني سنوات، ما فتئت بلداننا تنفذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. وبفضل جهودنا المشتركة، تحقق الكثير فيما يتعلق بمنع وقوع حالات الطوارئ.

في عام 2022، أجرت كازاخستان استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي. وبفضل جهودنا، نجحنا في تنفيذ مشروع لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والتعجيل بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

وبغية الحد من خطر الانهيالات الأرضية في المناطق الجبلية في بلدنا، نقوم حاليا ببناء ثلاثة جدران استنادية، بخزانات تبلغ سعتها الإجمالية حوالي 19 مليون متر مكعب. ويبلغ الاستثمار الذي حشدته الدولة لبنائها حوالي 82 مليون دولار. وهذا العام، نخطط للسماح بتضييق أحد هذه الجدران في وادي أيوساي بالقرب من مدينة ألماتي، كازاخستان، وبذلك نضمن سلامة 000 50 شخص. ومسألة أخرى مهمة هي تقليل مخاطر التهديدات المرتبطة بارتفاع منسوب المياه والفيضانات.

ومنذ عام 2017، وبموجب خارطة الطريق لدينا، نفذنا أكثر من 400 مشروع بقيمة تزيد عن 100 مليون دولار لحماية المستوطنات، فضلا عن البنية التحتية للنقل والمرافق الاقتصادية. وقد سمحت التدابير التي اتخذناها بمعالجة المخاطر التي تتعرض لها أكثر من 200 مستوطنة وتقليل المخاطر التي تتعرض لها أكثر من 500 مستوطنة. وكان لهذا النظام من تخطيط تنفيذ التدابير الوقائية وتمويل تلك التدابير أثر إيجابي على الحد من مخاطر الفيضانات.

وتنفذ جمهورية كازاخستان، لتحسين أمن سكانها، خارطة طريق تحدد مجموعة من التدابير لتحسين فعالية جهودها الرامية إلى ضمان السلامة من الزلازل في البلد. وفي العام الماضي، قمنا بتوسيع شبكة رصد الزلازل وتحديث أكثر من 20 محطة لرصد الاهتزازات.

وفيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا الرقمية، قامت ألماتي بتركيب تسع محطات آلية لرصد الاهتزازات للإنذار المبكر بالزلازل.

ويكتسب تطوير الحركات التطوعية زخما في البلاد. ومن أجل التصدي للجائحة، انضم حوالي مليون شخص إلى الحركات التطوعية، وتلقى أكثر من 1,5 مليون مواطن في بلدنا المساعدة.

وتعكف حاليا وزارة حالات الطوارئ مع مركز الحد من مخاطر الكوارث على تنفيذ نظام للإنذار المبكر لبلدان آسيا الوسطى. وقد أثيرت هذه المسألة بمبادرة من وزارة حالات الطوارئ في كازاخستان في المنتدى الإقليمي السنوي في طشقند.

وفي المنتدى الإقليمي في دوشانبي، وافقت البلدان المشاركة على بروتوكول النوايا بشأن تكامل نظم الإنذار المبكر بالزلازل. وقد قدمت وأيدت وزارة حالات الطوارئ في كازاخستان مرارا وتكرارا مبادرات لضمان الحد من مخاطر الكوارث، والإنذار المبكر، والتكيف مع تغير المناخ، والإدارة الشاملة للمخاطر ذات الصلة. ويتيح لنا هذا المنتدى تحسين الاستراتيجيات الوطنية لبلدان منطقتنا، بالنظر إلى التهديدات القائمة العابرة للحدود، وتنسيق الجهود المشتركة لتحسين تأهب خدمات الطوارئ للاستجابة في الوقت المناسب لحالات الطوارئ الكبرى.

وأود أيضا أن أشير إلى حقيقة أننا قمنا بعمل مشترك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث وصندوق CIMA لإطلاق نظام DesInventar-Sendai لإدارة المعلومات في حالات الكوارث بشكل تجريبي.

ومما لا شك فيه أن الوزارة تدعم إدخال تكنولوجيات جديدة وهي منفتحة على مواصلة تبادل الخبرات بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الختام، أكرر تأكيد تفاني كازاخستان في تلبية أولويات إطار سنداي، وأؤكد للجمعية أن كازاخستان تعمل بنشاط على تنفيذ أهداف الإطار وغاياته، وأعرب عن امتناني لهذه الدعوة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير السلامة العامة في كندا.

السيد تابر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجمعية العامة على دعوتي لمخاطبة الدول الأعضاء اليوم. ويسرني أن أنضم إليهم في

استعراض منتصف المدة الهام جدا هذا وأن أقدم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته كندا بشأن الالتزامات الواردة في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

منذ أن وقعنا على إطار سنداي في عام 2015، أصبح مشهد المخاطر في عالمنا معقدا بشكل متزايد. فقد ازدادت الكوارث في جميع أنحاء العالم تواترا وشدة، وكندا ليست استثناء. لقد عانينا نحن أيضا من الآثار المدمرة والمتزايدة لتغير المناخ والطقس القاسي. ونُذَكِّر بانتظام بضعف نظمنا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة. وحتى وأنا أقف في هذه القاعة اليوم، فإن زملائي في الوطن يتعاملون مع حرائق لم يسبق لها مثيل في المقاطعات الغربية من بلدي وفيضانات في المقاطعات الشرقية، وكلاهما يتطلب إدارة على مدار الساعة. وتؤكد هذه الأحداث كذلك أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل للحد من آثار الكوارث.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، أحرزت كندا تقدما كبيرا ومجديا نحو تنفيذ إطار سنداي. وقد أدمجنا أهداف الإطار في استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث تشمل المجتمع بأسره، وهي استراتيجية إدارة الطوارئ لكندا، لبناء هيكل قوي لأخطار الكوارث يمكن أن يتكيف لمواجهة تحديات الكوارث حتى عام 2030 وما بعده.

وبناء على إطار سنداي، استثمرت الحكومة الكندية في التكيف مع مشهد المخاطر المتغير الذي غدا متلقبا بشكل متزايد. وتلتزم كندا التزاما راسخا باتباع نهج تعاوني يشمل المجتمع بأسره إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. أنشأنا برنامجا للقوى العاملة الإنسانية قام بتمويل المنظمات غير الحكومية في كندا لبناء القدرة على الاستجابة لجميع الأحداث الخطرة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وحرائق الغابات. واستشرافا للمستقبل، سنواصل العمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الحاجة إلى قدرة مدنية على الاستجابة. وفي الآونة الأخيرة، طرحت كندا استراتيجية وطنية طموحة للتكيف توفر خريطة طريق للعمل على مستوى المجتمع بأسره من أجل المساعدة في إعداد المجتمعات المحلية لآثار تغير المناخ وزيادة الكوارث المتصلة بتغير المناخ.

(تكلم بالإنكليزية)

وإدراكا من حكومة كندا للحاجة إلى صورة تطلعية للمخاطر التي سنواجهها، كشفت النقاب عن موجز بيانات وطني للمخاطر لتوفير صورة وطنية شاملة للأخطار والقدرات التي لدينا للاستجابة لها. وبهذه المعلومات، ستكون كندا مستنيرة أكثر بالمخاطر المحتملة وأفضل استعدادا للاستجابة. وتقوم حكومة كندا أيضا بتطوير أدوات من قبيل مؤشر الضعف الاجتماعي، الذي يحلل أوجه الضعف الاجتماعي إزاء تهديدات المخاطر الطبيعية، وبرنامج تحديد أخطار الفيضانات ورسم خرائطها لمساعدة الكنديين على التخطيط والتأهب بشكل أفضل للفيضانات في المستقبل. وستتيح هذه المبادرات للكنديين تحسين فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث والآليات التي تدعم الإجراءات المتعلقة بمخاطر الكوارث.

وكندا ملتزمة بدعم النساء والفتيات في جهودهن للتخفيف من حدة التغيرات التي تهدد سلامتهن وسبل عيشهن والتكيف معها. وتتصدر حكومة كندا الجهود العالمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال سياسة المساعدة الدولية النسوية والجهود الإنسانية والعمل البيئي والمناخي. ويجب أن نواصل جعل ذلك أولوية.

تفخر كندا بأن تكون مؤيدا قويا على العديد من الجبهات المتعددة الأطراف. وسنواصل مساعدة البلدان الأكثر ضعفا على بناء القدرة على الصمود من خلال التعاون الدولي الفعال والهادف والشراكات العالمية. وبهذه الروح، يسر حكومة كندا أن تواصل دعم المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية لمساعدة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على إنشاء نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. هذا جزء من التزام كندا المستمر بالمساعدة في كفالة وصول الناس في جميع أنحاء العالم إلى تقنيات التنبيه التي يمكن أن تنقذ الأرواح والأضرار التي تلحق بالممتلكات.

وبينما أحرز المجتمع الدولي تقدما مهما منذ عام 2015، يجب أن نستمر في التحلي بالجرأة، واتخاذ خطوات طموحة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وحماية الفئات الأكثر ضعفا. وستواصل كندا دعم الجهود الدولية للحد من مخاطر الكوارث، وستعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين لكفالة ألا نترك أحدا خلف الركب. وسنواصل العمل معا لإعطاء الأولوية لبناء قدرتنا الجماعية على الصمود لتحقيق أهداف إطار سنداي بحلول عام 2030 والمساعدة في التحرك نحو التنفيذ العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيد غيفارا أورتيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بهذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يجمعنا اليوم لتبادل وجهات النظر وتناول التحديات وأفضل الممارسات، بغية تحقيق أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، التي هي بلا شك أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومختلف الخطط والبرامج المرتبطة بمهمة واحدة: القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وكفالة الرخاء للجميع.

نحن في المكسيك نفهم أن جميع المخاطر نظامية وأن آثارها تتشكل عبر القطاعات وبدرجات تؤثر على الفئات الأكثر ضعفا. لذلك، من الضروري توحيد الجهود لكسر الصوامع المؤسسية والحكومية الدولية وتحقيق بلد مستدام وآمن وقادر على الصمود. والدروس القيمة التي استخلصها المجتمع الدولي والتي يتشاطرها أساسية لتحقيق هذه الغاية.

في عام 2022، ولكي نعيد تأكيد التزامنا بإطار سنداي، أعدت المكسيك تقريرا وطنيا لمنتصف المدة عن تنفيذه ركز على تنفيذ الإجراءات متعددة القطاعات المتعلقة بفهم مخاطر الكوارث، وتعزيز إجراءات التأهب والاستجابة، وإنشاء مجالات محددة لإدارة المخاطر داخل قطاعات تخطيط استخدام الأراضي والتنمية الحضرية والزراعة والطاقة والمياه والموارد الطبيعية والتعليم والصحة والسياحة والقوات المسلحة. ونتيجة لذلك، صيغ المزيد من التقييمات لمخاطر الكوارث – بشأن الهياكل الأساسية العامة وفي التعاقد على أدوات نقل المخاطر وإدارتها من أجل حماية الأموال العامة في حالات الكوارث.

وحددنا أيضا قدرتنا على زيادة التدريب وإضفاء الطابع المهني على هذا الموضوع، وتعزيز مشاركة المواطنين، وتعزيز الروابط بين الإدارة العامة والقطاعين الاجتماعي والخاص.

ولتعزيز هذه المبادرات وتوسيع نطاقها، وضعنا استراتيجية وطنية للإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث بهدف إدماجها في القطاعات الاستراتيجية للتنمية المستدامة، والحد من مواطن الضعف ومنع المخاطر. ونود أن نؤكد أن الهدف المحدد الأول للاستراتيجية قد تحقق هذا العام بإنشاء لجنة وطنية للوقاية، وهي الأولى من نوعها في بلدنا. وأنشأنا أيضا شبكة وطنية من المدارس والمعاهد والجامعات لتوفير التعليم والتدريب والتأهيل المهني وإصدار الشهادات في مجال الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء البلد. ومن خلال الاستراتيجية الوطنية، عززنا أيضا القدرات المحلية للمجتمعات القادرة على الصمود، وأنشأنا لجانا للوقاية المجتمعية حتى يتم تدريب المواطنين وإطلاعهم على الحد من المخاطر والمشاركة بطريقة منسقة مع السلطات في الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. وأحرزنا أيضا تقدما في تنفيذ نظام للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

ولا يزال الطريق إلى تحقيق التنفيذ الكامل لإطار سنداي طويلا. ومن الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف والغايات المحددة، وبالتالي الحد من هشاشة السكان وتوفير البنية التحتية حتى يتمكنوا من العيش في بيئة آمنة ومستدامة ومنيعة.

ونتعهد بدعم المكسيك القوي لتحقيق ذلك.

السيد ريكو (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بوصفنا البلد المضيف للمنتدى الإقليمي الثامن للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في الساحل الشرقي لأوروغواي في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس، يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة العامة وأن أعرض وجهات نظر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عملا باستعراض منهاج العمل بشأن التقدم المحرز في خطة العمل الإقليمية وتمشيا مع استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

تحظى الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي ببعض من أكبر أشكال التنوع على مستوى العالم فيما يتعلق بالتضاريس والجغرافيا والتنوع البيولوجي والتنوع الثقافي. غير أن هذا التنوع الذي يثري المنطقة ويضفي عليها الحيوية، يحمل في طياته أيضا مواطن هشاشة ذات أبعاد متعددة، مع تفاوتات كبيرة تجعل الأمور معقدة أيضا.

في عامي 1997 و 2017، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كارثة من كل أربع كوارث عالمية و 53 في المائة من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ.

وقد اتسمت الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي وعملية استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بالمشاركة والشمول إلى حد كبير. وإضافة إلى ذلك، حددت العملية أوجه التقدم القيمة والتحديات. من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به إذا أردنا أن نحقق هدف عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، خاصة في سياق أزمة المناخ الحالية، وبعد أكثر من عامين من بدء جائحة مرض فيروس كورونا، التي تسببت في انتكاسات كبيرة وفاقمت المشاكل القائمة في جوانب إقليمية وعالمية مختلفة.

ويجب أن يتجاوز الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها السياق الحصري لمعارف وخبرات الأفرقة الفنية والخبراء، وأن يُعترف بالمعارف القديمة والمحلية لكي تصبح جزءا أساسيا من تخطيط التنمية المستدامة وإدارتها.

نحتاج كذلك إلى إصلاح هيكلي ينقلنا من النهج التقليدي الذي يقتصر على تحديد المخاطر والاستجابة لها إلى رؤية منهجية وشاملة لمخاطر الكوارث تستجيب لعناصر إدارة المخاطر. وقد بينت جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية بوضوح كيف تُفاقم المخاطر بعض العناصر بل وتزداد حدتها هي ذاتها بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية متعددة، مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين والتنمية الحضرية غير المخطط لها والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب وغيرها من الخدمات، فضلا عن ضعف الحوكمة وعدم الوصول إلى المعلومات والخبرات.

وفي هذا السياق، يجب أن نعتمد نهجا متعدد القطاعات مع التطبيق المنسق لخطط شاملة تيسر توافق الآراء الذي يعترف بالطابع النظامي للمخاطر ولا يترك أحدا يتخلف عن الركب. ويجب أن يشجع هذا النهج مشاركة الحكومات الوطنية والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، فضلا عن فئات محددة، مثل النساء والشباب ومجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أحرزت الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي تقدما في نهجهما المتعدد القطاعات للحد من مخاطر الكوارث. وينبغي أن يستمر هذا التوجه وأن يستكمل باستراتيجيات للتمويل والاستثمار تنسق الجهود الرامية للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والعمل المناخي.

وباستخدام هذا النهج المتكامل كنقطة انطلاق، فإن التوصيات المحددة الواردة في ورقة الموقف الإقليمية شاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بالأهداف السبعة لأطر سنداي، وهي مجمعة في خمس فئات عريضة – الإجراءات الأساسية؛ والإجراءات الفنية والإجراءات القانونية والسياسية والمؤسسية؛ والإجراءات الثقافية والاجتماعية؛ وإجراءات التمويل والاستثمار. ويمكن الاطلاع على تلك التوصيات على الصفحة الشبكية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

وتؤيد أوروغواي البيان الذي أدلت به كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

يمثل استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث فرصة فريدة لتجديد الالتزامات السياسية وتحديد التحديات وتنفيذ التغييرات في السياسات الوطنية والاستثمار والتعاون من أجل منع المخاطر الحالية والناشئة وتخفيفها والحد منها بحلول عام 2030.

وفي سياق الأزمات المتعددة التي نواجهها، يطرح التخطيط للحد من المخاطر تحديات خاصة للبلدان النامية، التي تعاني من تزايد شدة

وتواتر الكوارث المتصلة بتغير المناخ والفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المتصلة بالمياه.

وفي حالة أوروغواي، أبرزت تجربة جائحة كوفيد-19 أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد لإدارة المخاطر وتصميم سياسات شاملة لتقليص الفجوات على جميع المستويات، لا سيما مع مراعاة الفئات التي تعيش أوضاعا هشة، بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان في المناطق الريفية.

وفي هذا الصدد، نؤمن بضرورة تحقيق اللامركزية في الحكم وتمكين جميع أصحاب المصلحة من خلال تبادل الخبرات التي تشمل المجتمع والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وصانعي القرار. ومن الضروري تعزيز التنسيق بين الأدلة العلمية وصنع القرار. وللعلم والتكنولوجيا دور مركزي في إدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. غير أن البلدان النامية تجد صعوبة في الحصول على هذه الموارد والبيانات العلمية لتقييم مخاطر الكوارث والوقاية منها والتخفيف من حدتها.

ولتحقيق تخطيط المخاطر وإدارتها امتثالا لإطار سنداي، لا بد من تعزيز وسائل التنفيذ، وضمان تحسين فرص الحصول على التمويل والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، وزيادة توافر نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة والمعلومات والتقييمات المتعلقة بمخاطر الكوارث والوصول إليها زيادة كبيرة لدعم الحكومات الوطنية.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري، في جملة أمور، المضي قدما في اعتماد تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية وتسمح للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي وصلت إلى مستويات أعلى من نصيب الفرد من الدخل، مثل أوروغواي، بالوصول إلى آليات التعاون الإنمائي، فضلا عن الآليات المرتبطة بالتعاون العلمي والأكاديمي، وهي أمور بالغة الأهمية لبناء القدرة على الصمود.

ومن أجل إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار سنداي بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب تقليص الفجوات بين البلدان. ولهذا الغرض، يجب أن نعزز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، مما يتيح إمكانية الحصول على المساعدة التقنية وتبادل الممارسات الجيدة وبناء القدرات على نحو أكثر إنصافا.

السيد شونمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام ورئيس الجمعية العامة والممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث.

إن الحد من مخاطر الكوارث أمر أساسي. وتكشف المخاطر التي من صنع الإنسان عن أوجه الضعف في البنية التحتية والوظائف المجتمعية الحيوية على المستوى العالمي. وبالتالي فإن من الواضح أن الحد من المخاطر والتخفيف من حدتها لم يكونا أبدا بهذا القدر من الإلحاح.

يعدُّ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 أداة مهمة تساعد على كفالة مساءلة أنفسنا وبعضنا البعض فيما يتعلق بهدفنا المشترك المتمثل في جعل دولنا أكثر صمودا وأمانا. وبالمثل فإن نهج المخاطر المتعددة الوارد في إطار سنداي أساسي في المضي قدما بهذا الهدف.

وفيما يتعلق بالسكان وأكثر النظم الإيكولوجية ضعفا في العالم، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن مخاطر المناخ والكوارث تشكل تهديدا وجوديا متزايدا. إن من الأولويات الرئيسية للدانمرك زيادة الاستثمارات في تدابير التكيف والحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على الصمود ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ.

فبالرغم من العديد من مبادرات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية، نلاحظ أن تنفيذ إطار سنداي لا يمضي على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة لعام 2030. ونحث الجميع على الاضطلاع بدورهم لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع المجالات وتحقيق تلك الأهداف.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الدانمرك بالأهداف والتطلعات المحددة في إطار سنداي.

السيد غومبوجاف (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتعين علينا إحراز تقدم في تحقيق التنمية الطويلة الأجل بالعمل معا للتكيف مع تغير المناخ وإدماج الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة ووضع خرائط طريق لتنفيذها على الصعيد العالمي.

لقد تم تنقيح الإطار القانوني للحد من مخاطر الكوارث في منغوليا ليتماشى مع إطار سينداي وكذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث التي تمت الموافقة عليها في عام 2017. علاوة على ذلك، أنشئ المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث برئاسة رئيس وزراء منغوليا حديثا في عام 2018. وتقع على عاتق المجالس الوطنية والمحلية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في البلد.

لقد أحرزت منغوليا بعض التقدم وأجرت تغييرات إيجابية، ولكننا ما زلنا نواجه بعض التحديات أيضا، حيث لا يزال الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث غير كاف، بينما تظل تكلفة ما بعد الكوارث أعلى بكثير من التكلفة المتصلة بالوقاية. وهناك تحد رئيسي آخر يتعلق بنظام الإنذار المبكر وإدخال التكنولوجيا المتقدمة للحد من المخاطر.

وفي سبيل المضي قدما أقترح إنشاء آلية أو منهاج مالي للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة على أساس المنظمات المالية والمصرفية. وأناشد جميع الوفود أن تؤيد ذلك الاقتراح.

يتلخص اقتراحي الأخير في إنشاء مركز للمساعدة الإنسانية في منطقتي وسط وشمال شرق آسيا ومركز للتأهب للكوارث في منغوليا.

السيد كورسيو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة وتكرار التزامنا بتحقيق أفق عام 2030 فضلا عن الإعلان السياسي (القرار 289/77) الذي اتخذناه صباح اليوم.

إننا نتحدث بهذه العبارات في هذه الجلسة الهامة للجمعية على الرغم من حدوث سلسلة من الأحداث المتعددة والعاصفة في منطقة إميليا رومانيا في إيطاليا كما يعلم الجميع، مسببة أضرارا جسيمة وخسائر في الأرواح. إننا هنا اليوم لنتحدث عن الحد من مخاطر الكوارث بوصفه جزءا أساسيا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية ولبنة أساسية لبناء مستقبل مستدام.

ولدينا في إيطاليا إطار تشريعي متين لدورة إدارة المخاطر بكاملها. كما وضعنا خططا رئيسية ومتسقة وفعالة لإدارة المخاطر للاستخدام السليم والكامل للموارد المالية المتاحة. علاوة على ذلك، فإن إشراك جميع الجهات الفاعلة العامة والخاصة في استراتيجيات وإجراءات الوقاية من المخاطر أمر أساسي للاتفاق على أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وفي ذلك الصدد، فإن الصلة بين عملية صنع القرار والعلم مع اتباع نهج متعدد المخاطر حاسمة، خاصة عندما نتكلم عن الوقاية وفهم مخاطر الكوارث.

إن لدينا ما يزيد على 30 عاما من الخبرة في ذلك المجال. ففي ذلك السياق بالتحديد طورت إيطاليا نظما فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة على مر السنين. وعلى الرغم من أننا قد أحصينا، للأسف، عددا من ضحايا الفيضانات الأخيرة، ساعدت إجراءات الوقاية والتأهب في إنقاذ عدد لا يحصى من الناس.

أود أيضا أن أشدد على أهمية الاتصال الفعال لإطلاع السكان على سيناريوهات الكوارث والمخاطر في مناطق سكنهم. ونواصل القيام بذلك منذ سنوات بمشاركة متطوعين محليين.

وفيما يتعلق بالاستثمارات في سياسات الحد من المخاطر الفاعلة اعتمدت إيطاليا منذ عام 2010 لوائح لتعزيز الوقاية من الزلازل وإجراءات للحد من أوجه الضعف. ولكن من الواضح أن حجم الاستثمارات اللازمة لإحداث أثر حقيقي على الحد من المخاطر أكبر من أن تغطيه موارد المالية العامة وحدها. ويجب إشراك رأس المال الخاص أيضا.

وفيما يتعلق بإعادة البناء بشكل أفضل فقد اُعتمدت تلك الممارسة لسنوات خلال مراحل عملية إعادة الإعمار.

كما تشارك إيطاليا أيضا بصورة فعالة في أنشطة التعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتعدُّ الوقاية والشمول والملكية والابتكار عبارات دالة بالنسبة لنا.

وتركز جهودنا على تعزيز القدرات المحلية من خلال التدريب والنظم الفعالة للإنذار المبكر والعمل المبكر، تمشياً مع المبادرة العالمية لنظم الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام في العام الماضي.

في الختام، كان إطار سنداي دافعاً كبيراً لنظامنا لإعادة التفكير في العديد من استراتيجياتنا وإجراءاتنا للحد من مخاطر الكوارث وتوجيهها. ونحن هنا اليوم لنجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لذلك الصك ذي النفوذ القوي.

السيد هيلمان (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم. تؤيد فنلندا بقوة تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. يمكن أن تقوض الكوارث كل جانب من جوانب التنمية المستدامة، وهي ما فتئت تزداد تواتراً أكثر من أي وقت مضى بسبب التغير السريع في المناخ.

إن الغالبية العظمى من الكوارث الطبيعية مرتبطة بالمياه. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 المنعقد في آذار/مارس، وجه المجتمع العالمي دعوة قوية لتعزيز العمل للحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه. يجب علينا رفع الحواجز فيما بين الكوارث والمياه والمناخ والسياسات البيئية من أجل اتباع نهج شامل لإدارة المخاطر. ومن الأهمية بمكان ضمان المتابعة الفعالة للمؤتمر، بما في ذلك من خلال نهج تتبعه الأمم المتحدة على نطاق المنظومة إزاء مسألة المياه.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى الإسراع في العمل لتوسيع نطاق تغطية نظم الإنذار المبكر لتشمل العالم بأسره. وتقدر فنلندا تقديراً كبيراً مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع التي ندعمها من خلال آليات التمويل الرئيسية مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومرفق تمويل الرصد المنهجي، والمبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية. وعلاوة على ذلك، سيستفيد ملايين الأشخاص من تحسين خدمات الطقس والإنذار المبكر من خلال المشاريع الثنائية الجارية لفنلندا في آسيا وأفريقيا.

ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أكثر الأشخاص تضرراً من الكوارث. لذلك بات من الأهمية بمكان تصميم الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها منذ البداية بطريقة شاملة لمسائل الإعاقة، مع مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة وبصورة هادفة. ونحتاج أيضاً إلى بيانات مصنفة حسب الإعاقة، ومعلومات عن المخاطر تشمل الإعاقة، وإلى التواصل في الأزمات. يجب أن تكون المعلومات والبنية التحتية الحيوية متاحة، ويجب أن يكون الدعم والخدمات شاملين.

تؤدي الكوارث أيضاً إلى تضخيم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ويجب أن نكفل إدماج المساواة بين الجنسين في جميع مجالات ومستويات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ وتعزيز مشاركة النساء والفتيات وقيادتهن بكل تنوعهن.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نشرك المجتمعات المحلية. فالسكان المحليون هم أول المستجيبين ويعرفون احتياجاتهم بشكل أفضل.

يتطلب تحقيق الشمولية المنهجية تغييرات على مستوى النظام. فيعد التنفيذ السريع لإطار سنداي، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، طريقة رائعة للقيام بذلك. وبتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية من جميع المستويات، العامة والخاصة على حد سواء، يمكننا التعجيل بذلك العمل الهام وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وتقف فنلندا على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع الأعضاء.

السيد تونيون (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية بنما، أود أن أعرب عن شكري على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة مثل جائحة مرض فيروس كورونا وآثار إعصاري إيتا وأيوتا في عام 2020 مرة أخرى على المسؤولية

والالتزام المشتركين لدينا كحكومة وطنية في الحد من مخاطر الكوارث وبناء مجتمعات ومدن أكثر مرونة.

ومع ذلك، لا يمكننا إنجاز تلك المهمة بمفردنا. فيجب أن يكون أولئك الذين يعيشون في حالات ضعف والحكومات المحلية والدولة جزءاً من بناء ثقافة لإدارة المخاطر. لذلك فإن بنما ما فتئت تبذل جهوداً كبيرة وتسهم في الحد من مخاطر الكوارث في السنوات الأخيرة وتعزيز الحوكمة وإمكانية الحكم من خلال إنشاء مكتب متخصص في مجال الإدارة الشاملة للمخاطر. وقد وضعت الأمانة الفنية لذلك المكتب خريطة طريق لسياسة وطنية جديدة بشأن الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث للفترة 2020-2030، فضلاً عن خطة استراتيجية وطنية، ذات أهمية حيوية لتطوير الإدارة المخططة والمنظمة، مع أهداف وغايات يتعين تحقيقها بحلول عام 2030 تمت الموافقة عليها بالفعل ويجري تنفيذها الآن.

لقد كان تعزيز أفضل الممارسات وعمليات الحوكمة من خلال إدارة المخاطر من قبل السلطات المحلية وزيادة قدرة المجتمع على الصمود جزءاً مهماً من عملية نأمل ألا نترك فيها أحداً خلف الركب، وهي عملية نعمل الآن على تعزيزها. وما فتئت جمهورية بنما تعمل، نتيجة لالتزامها، وتسهم في وضع وثيقة تحدد موقفاً إقليمياً موحداً للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي والتي ستعرض على هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وبالإضافة إلى ذلك، وبوصفنا بلداً عضواً في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، انضممنا إلى المبادرات الإقليمية التي تكمل تنفيذ إطار سنداي.

وأخيراً، وعلى نفس القدر من الأهمية، نود أن نذكر أن جمهورية بنما ستستضيف المحاكاة الإقليمية الثالثة بشأن الكوارث والمساعدة الإنسانية التي ستعقد في حزيران/يونيه. وتهدف تلك المحاكاة الثالثة إلى الإسهام في تعزيز قدرات النظام الوطني للحماية المدنية والنظام المتكامل لإدارة المخاطر في بلدنا وكذلك في منطقة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

وسنواصل، بوصفنا دولة، تنفيذ خطتنا الوطنية لإدارة المخاطر وجميع الإجراءات المنصوص عليها في إطار سنداي.

السيد ويمسبرغ (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء دولة إسرائيل. إن الإلهام والمساهمة في عالم أفضل هو جزء من التقاليد الإسرائيلية واليهودية. لقد أوجد نظامنا الدينامي لتعزيز الابتكار وخبرتنا الواسعة في حالات الطوارئ أساساً قوياً لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعاون. ونقف متحدين مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم وتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

ونحن في إسرائيل نركز على ثلاث ركائز رئيسية للحد من مخاطر الكوارث: أولاً، الممارسات الجيدة على جميع مستويات الحكومة، ولا سيما على مستوى البلديات؛ ثانياً، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني؛ وثالثاً، التعاون الإقليمي.

وأود أن أستفيض في هذا الأمر. منذ اعتماد إطار سنداي، أحرزت إسرائيل تقدما كبيرا وصاغت ممارسات جيدة في عدة مجالات. واعتمدت حكومتنا استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للاستعداد لتغير المناخ والتكيف معه. كما قررنا إدراج سياسات مراعية للمنظور الجنساني في البروتوكولات الخاصة بجميع حالات الطوارئ.

وفي عام 2022، أطلقنا نظام "الضجة" – وهو النظام الوطني للإنذار المبكر بالزلازل. كما قمنا بوضع مشروع الواقع الافتراضي لسيناريو حدوث زلزال في المدارس ونفذناه.

وانضمت إسرائيل هذا العام أيضا إلى برنامج "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030". وتم الاعتراف بمدينة حولون كمركز عالمي للمعرفة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، أما مدينة ريشون لتسيون فموجودة في برنامج مدن التعلم. وما فتئت ماشاف، وهي الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي، طرفا فاعلا هاما في مختلف الأنشطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وتركز ماشاف على تدريب الخبراء والجهات المعنية من البلدان النامية وتنطوي على تقديم خبرة ميدانية وتعميق المعرفة النظرية.

وفي مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، نود أن نسلط الضوء على المسائل التالية. تعتبر الحاجة إلى الخدمات المجتمعية نقطة هامة بالنسبة لإسرائيل، إذ تُقدم غالبية المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى المجتمع المحلي والبلديات. ويجب أن نكفل اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها يستجيب للإعاقات على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك وضع منهاج عمل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

إن التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، وكثير منها نتيجة لتغير المناخ، تستدعي وجود مسار مستدام نحو تحقيق التنمية للجميع، لا سيما في مجال الحد من مخاطر الكوارث. إنها تستدعي التحول إلى اتباع نهج يركز على الحلول ويستند إلى حلول عملية وقابلة للتطور. ويجب أن نعمل معا من أجل إيجاد حلول مبتكرة لتحدياتنا المشتركة، وإسرائيل على استعداد لتشاطر درايتها وخبرتها من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك.

السيد بيكادو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): اسمي أليخاندرو بيكادو، رئيس اللجنة الوطنية للوقاية من المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ في كوستاريكا. وبالنيابة عن حكومة كوستاريكا، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام لتقييم التقدم الذي أحرزناه بمناسبة استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

لقد وضعت كوستاريكا إدارة المخاطر ضمن الأولويات العليا لحكومتنا لأننا موجودون في واحدة من أكثر المناطق الجغرافية عرضة للكوارث. وقد شجعنا على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي. وكنا أول بلد يضفي الطابع الرسمي على إطار للسياسات وخطة وطنية بعد اعتماد إطار سنداي. ولدينا نظام وطني لإدارة المخاطر فضلا عن لجنة وطنية تحكم نظام الوقاية من المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا قانون وطني يلزم جميع المؤسسات العامة بالتخطيط لمنع حالات الطوارئ والاستجابة لها، فضلا عن تخصيص الموارد لها، وهو أمر أساسي للتنفيذ الفعال.

وقد أظهرنا التزاما قويا برصد تنفيذ الإطار، كما تبين في التقارير المرسلة إلى مرصد إطار سنداي. وترجمت كل تلك الجهود إلى خطوات هامة للمضي قدما في إدماج الوقاية من المخاطر فيما لدينا من صكوك للتخطيط من أجل التنمية والاستثمارات العامة والقواعد التي تحكم تخطيطنا العمراني.

وقد قررنا أنه من الحيوي أن نواصل الجهود التي بذلت بالفعل لحماية البنية التحتية للخدمات العامة، ونطمح خلال ذلك إلى تحسين قدرتنا المالية على الوقاية من حالات الطوارئ والاستجابة لها، فضلا عن زيادة الدعم للبعد المحلي لإدارة المخاطر. ولتحقيق ذلك، يجب أن نحرز التقدم في عدد من المجالات، وهي إقامة صلة فعالة بين جميع الجهات المعنية في النظام الوطني لإدارة المخاطر؛ وإتاحة الوصول إلى معلومات جيدة عن المخاطر لجميع السكان؛ والنهوض باستراتيجية الحماية المالية في حالات الكوارث؛ وتعزيز الروابط بين خطة إدارة المخاطر وخطة التنمية المستدامة والخطة المتعلقة بتغير المناخ؛ والنهوض باستمرارية تصريف الأعمال في إطار التعافي من الكوارث؛ ودعم ثقافة المساءلة التي تضمن توقيت ورود البيانات وجودتها؛ والتقليل إلى أدنى حد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للكوارث؛ ومضاعفة الجهود لجعل السكان الضعفاء في صميم ما نتخذه من إجراءات.

إن كوستاريكا مختبر لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي تكمن قوتها في التعاون بين المؤسسات وصلابة إطارنا التنظيمي، الذي يهدف إلى ضمان التنمية والإدماج الاجتماعي وكذلك الاستدامة والاستمرارية في الترويج والرصد والمتابعة والقياس والمساءلة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ، وصلاتها بأهداف التنمية المستدامة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتوجه بخالص الشكر لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على إشراكه كوستاريكا في تطبيق الإطار العالمي لتقييم المخاطر والبرنامج المتعلق بتطبيق مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود، فضلا عن تعزيز الحوار بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مما يتيح فرصة للتعلم المشترك.

وأخيرا، أود أن أدعو إلى تحقيق تكامل أكبر في الجهود المبذولة؛ ومن خلال تصفيقنا القوي، أكرر، التصفيق القوي، دعونا نبعث برسالة أمل إلى أولئك الأشخاص الرائعين والشجعان الذين يعيشون في مناطق ضعيفة ومعرضة للخطر، والذين يتغلبون على الشدائد ويستحقون أن نواصل جميعا بذل قصارى جهدنا.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني هنا اليوم لأتشاطر مع الجمعية الكيفية التي ستنفذ بها جمهورية كوريا إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 للسنوات السبع المتبقية حتى عام 2030.

أولا، سنقوم بتعزيز جهودنا للتنبؤ بالكوارث الجديدة الناشئة عن تغير المناخ وأوجه التقدم التكنولوجي وإدارتها بشكل علمي. ومع تغير بيئة الكوارث، تشهد جمهورية كوريا كوارث غير متوقعة وواسعة النطاق. ونعمل على تقليل الخسائر والأضرار إلى أدنى حد من خلال زيادة الاستثمارات الواعية بالمخاطر وتعزيز معايير الوقاية من الكوارث.

وفي هذا السياق، أنشأت كوريا مركزا جديدا لتحديد عوامل الخطر في وقت سابق من هذا العام، وستواصل تطوير القوانين والنظم على أساس تحليل البيانات الضخمة التي يتم جمعها من قنوات متنوعة.

ثانيا، ينبغي أن نستفيد من مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030" لتعزيز قدرة الحكومات المحلية، التي توجد في الخطوط الأمامية للاستجابة للكوارث.

وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه، تقوم الحكومة الكورية باستكمال سجل النتائج مع الحكومات المحلية لبناء قدراتها على المستوى الدولي ودعمها في المشاركة في مبادرة "جعل المدن قادرة على الصمود بحلول عام 2030" من خلال الندوات وورش العمل.

وعلاوة على ذلك، ستشارك مدينة إنتشون، وهي إحدى المدن المركزية المشاركة في المبادرة في كوريا، في تبادل المعرفة وبناء القدرات والتعاون مع المدن في جميع أنحاء العالم لبناء قرية عالمية قادرة على الصمود.

ثالثا، يجب على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم أن تشارك بنشاط في مبادرة الإنذار المبكر للجميع، التي أطلقها الأمين العام في العام الماضي.

كوريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي احتلت المرتبة الأولى في المراكز الثلاثة الأولى في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية لسبع سنوات متتالية. إن موطن قوتنا هو ريادة الابتكار الحكومي باستخدام العلوم والتكنولوجيا الرقمية لخدمة الناس بشكل أفضل.

وبينما نتقدم، سنتشاطر مع المجتمع الدولي آخر التطورات التي حققتها كوريا في مجال العلم والتكنولوجيا وخبرتها المتراكمة في بناء نظم للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والتدريب بناء على الدعوة.

السيد ياب (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سنغافورة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وهو وقت مناسب لنا للتفكير في كيفية التصدي بشكل أفضل للطابع المنهجي لمخاطر الكوارث ودراسته.

وكان لزيادة تواتر الكوارث عواقب وخيمة على الأرواح وسبل العيش. في عام 2021، أسفرت الكوارث في منطقة جنوب شرق آسيا عن مقتل أكثر من 1 000 شخص وإصابة 16 000 شخص وفقدان أكثر من 350 شخصا. كما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بشكل خاص لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ. وهذا هو السبب في أن اتباع نهج أوسع نطاقا يشمل المجتمع بأسره للحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية. ولكي تتسم سياسات وممارسات الحد من أخطار الكوارث بالكفاءة والفعالية، يجب أن تكون متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات وجامعة ويمكن الوصول إليها.

تزداد مخاطر الكوارث تعقيدا، ويمكن أن تؤدي المخاطر إلى بعضها البعض مع تأثيرات متتالية ومركبة داخل القطاعات والمناطق الجغرافية وفيما بينها. وفي هذا الصدد، فإن الاستعداد لإدارة الكوارث وحده ليس كافيا بالنظر إلى النطاق غير المتناسب للنزوح والمعاناة

التي قد يواجهها المجتمع المتضرر. وبدلا من ذلك، يجب على الدول أن تركز على الحد من مخاطر الكوارث بقدر ما تركز على إدارة الكوارث. واسمحوا لي أن أتشاطر معكم ثلاث توصيات تستند إلى تجربة سنغافورة بوصفها دولة جزرية صغيرة ومنخفضة.

أولا، يجب أن نستثمر في نظم الإنذار المبكر كجزء من جهودنا لرصد مخاطر الكوارث وكشفها والعمل بسرعة ضدها. ولذلك، يسر سنغافورة أن تدعم مبادرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لنظم الإنذار المبكر للجميع، التي تحدد سبلا ملموسة لبناء التكيف والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، لا سيما في البلدان النامية. كما نقدم مجموعة من خدمات الإنذار المبكر لسكاننا.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى أطر استجابة مناسبة يمكن أن تتصدى لأخطار الكوارث بسرعة وفعالية. وفي ذلك الصدد، وضعت سنغافورة أطرا متعددة الوكالات للاستجابة والتنسيق للتصدي للحوادث الكبرى.

ثالثا، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تشاطر أفضل الممارسات والحلول لمعالجة الثغرات والتحديات في إدارة الكوارث. ولدعم ذلك، ستشارك سنغافورة في تنظيم أسبوع إدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في آب/أغسطس، مع أمانة الرابطة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة.

ولا تزال سنغافورة ملتزمة باتباع نهج مستنير بمخاطر الكوارث إزاء التنمية المستدامة وبإدماج الحد من أخطار الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات.

ونعتقد أن هذه هي بعض الخطوات الرئيسية التي من شأنها تسريع تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء وشركائنا في الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز جهودنا في ذلك المجال.

السيد النيادي (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، شهد العالم منذ اعتماد "إطار عمل سنداي" للحد من مخاطر الكوارث في عام 2015، زيادة في تواتر الكوارث وحدّتها، بحيث أصبح التعافي منها أكثر صعوبة من ذي قبل. ورغم أنه لا يوجد بلدٌ أو منطقةٌ بمنأى عن ذلك، فإن المجموعات الأكثر عرضة للخطر التي تتواجد في أكثر المناطق هشاشةً، ويشمل ذلك لنساء والشباب والأطفال والسكان الأصليين وكبار السن الذين يتأثرون بالتغيرات المناخية بشكل أكبر، رغم أنهم الأقل تسبباً فيها، والأقل امتلاكاً للوسائل المتاحة للتعامل مع تبعاتها وعواقبها.

وبحلول منتصف مدة تنفيذ الإطار، يجب علينا مواجهة حقيقة. أننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف التي وضعناها. فرغم إحراز بعض التقدم في اعتماد استراتيجيات الحد من المخاطر والحصول على المعلومات والبيانات والوضع الجزئي لأنظمة الإنذار المبكر، فإن هذا التقدم لا يتماشى مع وتيرة وعواقب المخاطر الحالية. ويتضح هذا في الارتفاع الكبير في التكاليف البشرية والاقتصادية المتزايدة للكوارث.

إن مراجعة منتصف المدة لإطار سنداي وقمة أهداف التنمية المستدامة لاحقاً هذا العام، تشكلان فرصةً لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ وتتيحان أمامنا المجال لإعادة توجيه المسار. وبالإضافة إلى هذين الحدثين، ستعقد الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دولة الإمارات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم حيث ستقوم الدول الأعضاء وللمرة الأولى بالتقييم العالمي للتقدم المحرز لأهداف اتفاق باريس المناخية.

إن وضع إطار عمل للهدف العالمي بشأن التكيف هذا العام واعتماده في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف سيكون حقا إنجازا رئيسيا حيث سيوجه الجميع نحو مسار المرونة والقدرة على الصمود. وخلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لن يقتصر دور الدول الأعضاء على إجراء تقييم عالمي يشمل التقدم الجماعي بشأن التكيف، بل سيكون عليها النظر في مهام أخرى مكلفة بها، كتشغيل صندوق الخسائر والأضرار وترتيبات التمويل. ويأتي ذلك من منطلق إدراكنا بوقوع خسائر على نطاق واسع، وأن الدول التي تسببت

بأقل الأضرار وتمتلك إمكانيات محدودة للتكيف، بحاجة إلى تلقي الدعم لتعويضها عن ا لأضرار الناجمة.

ولكن ما يبعث على التفاؤل أنه بإمكاننا من خلال تنفيذ خطة عمل موحدة وشاملة للقطاعات، أن ننتهز الفرصة للتقليل من وتيرة وحدة وحجم هذه الخسائر والأضرار في المستقبل.

وهنا نرى أن أنظمة الإنذار المبكر تعد أحد أكثر التدابير فعاليةً. ولهذا، تدعم دولة الإمارات بشكل كامل مبادرة معالي لأمين العام "للإنذار المبكر للجميع" التي تسعى لتوفير الوصول لهذه الأنظمة لكافة الشعوب حول العالم.

اسمحوا لي قبل أن أختم كلمتي بأن أتطرق إلى النهج الوطني لدولة الإمارات فيما يتعلق بتنفيذ إطار سنداي حيث وكجزءٍ من جهود الدولة للتخفيف من تلك المخاطر، أنشأت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، للإشراف على الاستجابة في جميع مراحل الطوارئ. كما أنشأنا المنتدى الوطني للحد من المخاطر، للمواءمة مع متطلبات إطار عمل سنداي، إلى جانب اعتمادنا استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وربطها بأهداف التنمية المستدامة . كما طُبق نظام الإنذار المبكر وتسخير التكنولوجيا وأنظمة الأقمار الصناعية بالإضافة إلى تصميم سياسات هادفة لبعض شرائح المجتمع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة أو أصحاب الهمم كما نطلق عليهم في دولة الإمارات والنساء والشباب وكبار السن.

في الختام، نأمل أن يحقق مؤتمر الاستعراض هذا تقييماً واقعياً لما تم إنجازه ضمن تنفيذ إطار عمل سنداي، وكذلك تحديد السبل اللازمة للإسراع في تحقيق أهدافنا خلال السنوات السبع المتبقية وصولاً إلى العام 2030.

وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، يتوجب علينا الاستفادة من تجربتنا ومواءمتها بشكل أكبر مع إجراءات المناخ والتكيف وسياسات الحد من المخاطر. كما نتطلع إلى الترحيب بكم جميعاً في دبي في شهر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

السيد أندرياكاجا (مدغشقر) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. الموضوع الذي نتناوله اليوم هو رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة. وتكتسي هذه المسألة أهمية كبيرة بالنسبة لمدغشقر.

وفي ذلك الصدد، تؤيد مدغشقر تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما، كل من ممثل كوبا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل جنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فضلا عن البيان الذي سيدلي به ممثل نيبال، باسم أقل البلدان نموا.

مدغشقر، وهي بلد يمثل كنزا فريدا من نوعه للتنوع البيولوجي، هي أيضا واحدة من أكثر البلدان عرضة للخطر بسبب تغير المناخ. وبالنظر إلى ذلك الواقع، وضعت حكومة مدغشقر استراتيجية للتكيف واختارت إدارة تغير المناخ بدلا من مجرد تجربته. ونريد أن نستفيد من خبرة البلدان والمناطق الأخرى، وأن نطلب المساعدة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مبادراتنا، وأن نقترح إسهامنا من حيث التعاون مع القطاع الخاص.

إن مشاركة القطاع الخاص سمة متميزة في مدغشقر، ونستفيد من الموارد الرئيسية بفضل الشراكات التي لدينا مع الأعمال التجارية، وبرامج مبادرة بناء القدرات، وتحالف القطاع الخاص من أجل المجتمعات المقاومة للكوارث وغيرها من المبادرات المماثلة.

وأؤيد ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مامي ميزوتوري، في البيان الذي أدلت به في بالي في العام الماضي: إن الكوارث ليست طبيعية، بل هي نتيجة للدمار الذي يسببه النشاط البشري.

لذلك، فإن أول طريق قابل للتطبيق للتوفيق بين البشر والطبيعة هو ضمان نشر المعلومات حول المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن مختلف مراحل عملية الإنذار المبكر في مدغشقر تتقاسمها دوائر الأرصاد الجوية والمكتب الوطني لإدارة المخاطر والكوارث. ودوائر

الأرصاد الجوية مسؤولة عن توفير المعلومات العلمية والتقنية عن مخاطر المناخ، في حين أن دور المكتب هو كفالة التنسيق ونشر الإنذارات بفعالية عن طريق تعبئة مختلف الجهات الفاعلة المعنية وضمان تدابير الاستعداد والاستجابة الكافية.

والمسار الثاني القابل للتطبيق هو تعبئة جميع الموارد الفكرية للبلد، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والشركاء التقليديون مثل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والصليب الأحمر، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية.

على الرغم من إحرازنا بعض التقدم، يجب أن نواصل المضي قدما من حيث الحوكمة وإدارة المخاطر حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المحددة لعام 2030، من حيث الحد من مخاطر الكوارث والتنمية.

يمثل استعراض منتصف المدة لإطار سنداي معلما بارزا ودعوة لنا إلى زيادة تعزيز تعاوننا المتعدد الأطراف من أجل التحرك بشكل أكثر واقعية نحو تنفيذ الإجراءات الجماعية. ونحث المجتمع الدولي على زيادة التزامه بتوفير الدعم المالي والتقني لأكثر البلدان ضعفا. ونود أيضا أن ندعو إلى إنشاء آلية عالمية لتشاطر المعرفة وأفضل الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة بغية الحد من الكوارث الطبيعية. من خلال العمل معا وتشاطر معرفتنا وتعبئة جميع الموارد المتاحة لنا، يمكننا رسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة

السيد الزعبي (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة الأردن، أود أن أشكر جميع الحاضرين على حضورهم هنا هذا المساء من أجل تقييم التقدم المحرز في استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. إننا ممتنون لرعاة ومنظمي هذا الحدث المهم، الذي يهدف، في نهاية المطاف، إلى الحد من عواقب الكوارث والمخاطر في جميع أنحاء العالم.

وكما يعلم الجميع، أصبحت إدارة المخاطر شاغلا عالميا يتطلب التعاون والتنسيق لتعزيز قدراتنا بشكل فعال من أجل توطيد وتنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة بما يتماشى مع إطار سنداي. ولا يمكن تحقيق هذا التعاون بدون تفاهم مشترك ومتبادل وإرادة حقيقية وصادقة.

على مدى السنوات القليلة الماضية، اتخذ الأردن خطوات مهمة لإضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم وثقافة الحد من المخاطر على المستويين الوطني والمحلي، بما يتماشى مع أولويات إطار سنداي وأهدافه. وقد أثمر ذلك من خلال الجهود التي يبذلها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، بالشراكة مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، لإنشاء نظام لرصد وتقييم المخاطر يغطي معظم المخاطر والتحديات التي قد يواجهها الأردن والمنطقة. لقد أعدت لكل خطر محتمل خطةٌ مقابلة من أجل التخفيف من أي عواقب أو آثار.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأردن كان من أوائل الدول التي وضعت استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث من خلال التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وقد ارتبطت تلك الاستراتيجية بالاستراتيجية العربية التي وضعتها جامعة الدول العربية، لأننا نؤمن بأن الحدود لا يمكن أن توقف الكوارث.

لأننا جميعا نعيش على كوكب واحد، سيكون لدينا بالتأكيد نفس المصير. وتتطلب تلك الحقيقة نهجا موحدا لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة في تغير المناخ والزلازل ونقص المياه والفيضانات المفاجئة والكوارث الطبيعية. ولذلك، فإن الجهود الإقليمية والدولية حيوية.

لقد أثبتت الظروف والأحداث والأزمات والكوارث التي مر بها العالم أنه لا يمكن تحقيق البقاء والاستقرار والأمن والتنمية إلا من خلال الالتزام الدولي والتفهم العميق للقدرات الكامنة وطريقة توظيفنا لتلك القدرات، وكذلك القيام بذلك في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة.

وأخيرا، من أجل تحقيق مستقبل آمن ومرن بطريقة شاملة وكاملة وناجحة، يتعين علينا القيام بما يلي: أولا، تعزيز قدراتنا، بما في

ذلك نظم الإنذار المبكر وتقنيات الاستجابة وكذلك التدريب والتأهيل، وثانيا، إعادة تقييم علاقتنا مع الطبيعة. يجب أن نحترم الطبيعة كثيرا. ببساطة، يجب أن نتصالح مع الطبيعة.

السيدة ديلاني (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالاعتراف بأننا نعيش على الأراضي التقليدية لشعب لينابي. أعرب عن احترامي لشيوخهم، القدماء والحاليين والناشئين، وأعرب عن هذا الاحترام لأي شعب من شعوب الأمم الأولى هنا اليوم.

وأستراليا فخورة جدا بأنها عملت مع إندونيسيا وأعضاء الأمم المتحدة بشأن الإعلان السياسي (القرار 289/77).

إننا هنا في نيويورك نمر بمرحلة مهمة. إذ يواجه العالم أزمات متزايدة التعقيد والتفاقم والتزامن. ومما لا شك فيه أن تغير المناخ يزيد من تواتر الكوارث وشدتها. وفي الوقت نفسه، فإن حالات المخاطر الجيولوجية لا تتناقص.

لقد اختُبرت مرونة أستراليا مع جائحة مرض فيروس كورونا وحرائق الغابات المدمرة وأحداث الفيضانات المتعددة. وللتصدي لتلك التحديات، يجب أن نعمل معا، بشكل أوثق من أي وقت مضى، لتشكيل عالم أفضل وأقدر على امتصاص الصدمات.

تستثمر أستراليا في شراكات حقيقية – مع عائلتنا في المحيط الهادئ الأزرق وجيراننا في جنوب شرق آسيا وأصدقائنا في أماكن أبعد.

وبوصفنا عضوا في أسرة المحيط الهادئ، فإن أولويتنا هي ضمان أن تظل منطقة المحيط الهادئ الزرقاء سلمية ومزدهرة ومجهزة للاستجابة لتحديات المستقبل. وستقدم أستراليا ما مجموعه 1,9 بليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية لمنطقة المحيط الهادئ هذا العام، بما في ذلك دعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز القدرة على الصمود في المنطقة.

ندرك أن القدرة على الصمود تتطلب جهدا يشمل المجتمع بأسره، حيث يُدمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ بشكل كامل في السياسات والبرامج.

وستطلق أستراليا قريبا خطة عمل وطنية لتوجيه نهج منسق يشمل المجتمع بأسره ويدمج التكيف والحد من المخاطر لتعزيز قدرتنا على الصمود وتعزيز التأهب.

ونشيد بجهود من قبيل إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ، الذي يقدم أفضل الممارسات العالمية بشأن نهج متكامل للتنمية الواعية بالمخاطر. ونعمل على إنشاء نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ومع كل إعصار يمر عبر المحيط الهادئ، نشهد عددا أقل من الخسائر في الأرواح. وهذا بالتأكيد مقياس لتعزيز القدرة على الصمود.

ونستثمر في البنية التحتية المرنة في الداخل وفي المنطقة. وتُبنى الطرق والمدارس والمستشفيات – باسترشاد بأولويات الشركاء – لتحمل الأعاصير والفيضانات والزلازل في المستقبل.

ومن الأهمية بمكان أن تلبي جهودنا للحد من المخاطر والقدرة على الصمود احتياجات وحقوق جميع الأشخاص، بشكل منصف وشامل للجميع. ونؤيد بقوة وضع خطة عمل جنسانية لإطار سنداي لمساءلة أستراليا والدول الأعضاء الأخرى عن ذلك الالتزام.

أود أن أختتم بياني بشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على التزامه المستمر بإنشاء مجتمعات أكثر أمانا وقدرة على امتصاص الصدمات. وتتشاطر أستراليا تلك الرؤية. ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله.

السيد بورييه (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم في الجمعية العامة بالنيابة عن فرنسا في استعراض منتصف المدة هذا لإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015–2030.

ولدي اليوم رسالتان رئيسيتان أود أن أتشاطرهما مع الجمعية. ورسالتي الأولى هي أن أؤكد للأعضاء استعداد فرنسا الكامل لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في سياق إطار سنداي.

وعلى الصعيد الوطني، ركزت فرنسا جهودها على أربع نقاط بارزة.

أولا، تشدد على تفهم المخاطر لتحديد نقاط الضعف وتوقع الكيفية التي يمكن بها أن يتحول الحدث إلى كارثة.

وثانيا، تعالج منع المخاطر عن طريق الحد من أوجه الضعف القائمة في الأقاليم وضمان إدارة التوسع الحضري على نحو سليم حتى لا تزيد من التعرض للمخاطر في المستقبل. فعلى سبيل المثال، ستنهي فرنسا هذا العام برنامجها لوضع خطط محلية للوقاية من المخاطر في الـ 600 موقع صناعي الأكثر خطورة.

ثالثا، فيما يتعلق بإدارة الأزمات، أنشئ نظام جديد لتنبيه السكان من خلال الهواتف المحمولة، يعرف باسم (FR-Alert)، وعُززت الجهود الرامية إلى إعداد الناس للأزمات.

رابعا وأخيرا، نؤكد على تبادل الخبرات والبناء المرن.

تتخذ فرنسا إجراءات للحد من المخاطر على الصعيد الدولي أيضا. بين عامي 2015 و 2020، مولت المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية مشاريع تهدف إلى تعزيز الوقاية من الكوارث بقيمة بليوني دولار. وتؤيد فرنسا أيضا تأييدا تاما مبادرة الأمين العام الرامية إلى تحقيق التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027.

وهذا هو الهدف من مبادرتنا المتعلقة بالمخاطر المناخية وأنظمة الإنذار المبكر، التي تدعم اليوم 78 بلدا ضعيفا، تساهم فيها فرنسا بمبلغ 8 ملايين يورو كل عام. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في تلك المبادرة الفعالة.

وأخيرا، ينبغي لمؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد، الذي سيعقد في باريس يومي 22 و 23 حزيران/يونيه، أن يسمح لنا بتحديد مصادر التمويل الابتكاري لدعم البلدان الضعيفة بشكل أفضل.

في الختام، وستكون هذه رسالتي الثانية، يجب أن نعزز تنفيذ إطار سنداي. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا، أولا، أن نحسن معرفتنا بالظواهر الجديدة وإدارتها، لا سيما تلك المرتبطة بتغير المناخ، على سبيل المثال في المناطق الجبلية أو في المناطق المعرضة لخطر الفيضانات الساحلية.

ثانيا، يجب أن نعزز الوعي بالمخاطر في السياسات العامة الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بتخطيط استخدام الأراضي. وعلى العكس من ذلك، يجب أن تشمل الوقاية من المخاطر أيضا الشواغل المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان إمكانية الوصول واستيعاب الجميع.

ثالثا، يجب أن نكفل وعي جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم، لا سيما من خلال تعزيز ثقافة المخاطر.

رابعا، يجب كفالة أن يكون الإطار الاقتصادي متفقا مع احتياجات الوقاية حتى لا نكفل فحسب أن يختار الطرف الاقتصادي الفاعل الذي يتصرف بعقلانية السلوكيات الأكثر انسجاما مع الوقاية والحد من أخطار الكوارث، بل أيضا إمكانية استدامة نظم التأمين وبرامج دعم السكان في حالات الكوارث.

ويجب علينا جميعا أن نظل أكثر تفاعلا من أي وقت مضى.

السيدة بيتري غورنيتزكا (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يكن الحد من أخطار الكوارث قط أكثر أهمية مما هو عليه اليوم. وقد ساعدنا استعراض منتصف المدة لإطار سنداي على التفكير في الاحتياجات وتحديد مسار للسنوات القادمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث.

وعلى الصعيد العالمي، عزز الدمار المقلق جدا الناجم عن الكوارث والنزاعات عزمنا على زيادة التركيز على الوقاية والتأهب لتعزيز قدرتنا على الصمود والحد من مخاطر الكوارث. ونرى أيضا حاجة متزايدة إلى تعزيز التنسيق بين الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ وتدابير التكيف للحد من انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن تدهور التنوع البيولوجي والتشريد القسري والهجرة تحتاج إلى اهتمام متزايد.

وقد أعرب المفوض لينارسيتش بشكل ممتاز عن الطرق التي نلتزم بها، بوصفنا الاتحاد الأوروبي، بتكثيف عملنا (انظر A/77/PV.71).

في السويد، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من العالم، جعلت السنوات الماضية التحديات أقرب إلى دق أبواب الوطن. ومع تدهور الحالة الأمنية العالمية، والدروس المستفادة من الجائحة والعواقب المتصاعدة لتغير المناخ، تغير تصورنا لقدرتنا وسياقنا تغيرا عميقا.

إذ كشف مرض فيروس كورونا عن ثغرات في أنظمة إدارة المخاطر لدينا. علينا أن نضمن وصول المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا وألا تحول المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة من اتخاذ الناس قرارات مستنيرة، وهذان درسان مهمان على سبيل المثال لا الحصر.

وبالنسبة لنا، فإن الطريق أمامنا يعني زيادة التركيز على الوقاية والتأهب. نريد أن نستعد للنطاق الكامل للتهديدات – من الآثار المتزايدة لتغير المناخ إلى النزاعات المتصاعدة.

تريد السويد التأكد من أن دعمنا الدولي للحد من مخاطر الكوارث يدمج بشكل أفضل نهجا شاملا وقائما على الحقوق يركز على الناس في بناء مجتمعات محلية ومجتمعات ككل قادرة على الصمود. وكما تبدأ الأزمات دائما على المستوى المحلي، يجب أن يكون العمل على زيادة القدرة على الصمود بقيادة محلية وشاملة للجميع للتأكد من أنه يتكيف مع السياق ولا يترك أحدا خلف الركب.

ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة العمل الاستباقي والعمل قبل وقوع الكوارث. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى تعزيز نظمنا لتقييم المخاطر والإنذار المبكر وتشجيع استخدام التمويل المرتب مسبقا. وبدون بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة والمزيد من الأموال المخصصة مسبقا، لن نتمكن من اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمنع الكوارث والتأهب لها.

وينبغي للتوقعات القاتمة اليوم أن تؤكد على أن تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. فهو يوفر هيكلا يمكننا من خلاله توسيع القدرات والشراكات. ومن الأهمية بمكان أن إطار سنداي يضع الأمم المتحدة في قلب جهودنا. إذ لا يمكن لأي بلد أو منطقة أن تواجه التحديات المتصاعدة بمفردها. ويجب اتخاذ الإجراءات بروح راسخة من التضامن وتعددية الأطراف.

ونرى أن الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة (القرار 289/77) يحقق توازنا جيدا بين مجموعة من الالتزامات. كما أنه يحدد مسارا طموحا، ولكنه واقعي، نحو إمكانية التنفيذ الكامل على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

فلنغتنم تلك الفرصة معا. وستساعدنا الشراكات القوية على تحقيق طموحاتنا والتزاماتنا المشتركة. ومن شأن تعزيز التنسيق والتعاون أن يزيد من أثر جهودنا الرامية إلى تحقيق استثمارات مستدامة. فكلُّنا مَعنيّون. وسنعمل على حل هذا معا.

السيد بهين (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب هذا التجمع المهم بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث بالنيابة عن جمهورية سلوفينيا.

أولا، أود أن أشدد على أننا، بوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، نؤيد بقوة البيان الذي أدلي به باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن استعراض سنداي لمنتصف المدة (انظر A/77/PV.71).

تواجه البشرية أوقاتا صعبة جدا. وكما ذكرنا اليوم من قبل، فإن الأوبئة وتغير المناخ والنزاعات المسلحة جعلت عالمنا أكثر هشاشة. يمكنني القول أن المخاطر تسبقنا دائما بخطوة وبالتالي تتطلب تكيفنا المستمر.

ويمثل استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزناه في السنوات السبع الماضية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية نحو الحد من المخاطر.

وعلى الصعيد العالمي وصعيد الاتحاد الأوروبي، تشارك سلوفينيا من خلال المشاركة النشطة المستمرة في أنشطة آلية الاتحاد للحماية المدنية، وقد يسرت وساهمت في تطوير أهداف الاتحاد في مواجهة الكوارث.

أما على الصعيد الإقليمي، فسلوفينيا عضو نشط في مبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها في جنوب شرق أوروبا. ويسرني أن

أتشاطر مع الجمعية المعلومات التي تفيد بأننا سنوقع في نهاية هذا الشهر إعلانا مشتركا بشأن تعزيز القدرة على تحسين كشف المخاطر والحد منها بما يتماشى مع استراتيجية جنوب شرق أوروبا لعام 2030.

وعلى الصعيد الوطني، ضاعفنا الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 2015 إلى 2022. تأتي هذه الزيادة جزئيا من أموال خطة الاتحاد الأوروبي للتماسك والتعافي والقدرة على الصمود، وتعالج المخاطر المتعلقة بالمناخ في جميع مراحل دورة إدارة الكوارث. والمستفيدون الرئيسيون من هذه الاستثمارات هم المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أيضا حدوث زيادات أخرى في الميزانية في السنتين القادمتين.

لقد تابع بلدنا احتياجات العالم المتغير وسيواصل اعتماد التشريعات وفقا لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد الاستراتيجية الجديدة للحد من مخاطر الكوارث في سلوفينيا للفترة من 2023 إلى 2030.

ولكن هل فعلنا بما فيه الكفاية؟ كلنا نعرف الجواب. وقد ضاعفت سلوفينيا المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان المتضررة ثلاث مرات في السنوات الأربع الماضية. وهذا يبين بوضوح أن الكوارث أكثر تواترا وأكثر عنفا.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتفاؤل. أعتقد أن تعاوننا وجهودنا المشتركة مهمة؛ ولهذا السبب، لا نزال ملتزمين بقوة بمجتمعنا الدولي للحد من مخاطر الكوارث وأهدافنا لتمهيد الطريق إلى الأمام نحو مجتمع أقدر على امتصاص الصدمات.

السيد شافهاوزر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع في هذه القاعة اليوم لنسلط الضوء على أهمية استراتيجيات إدارة أخطار الكوارث في جميع أنحاء العالم، حتى في بلدان مثل النمسا، حيث ظلت إدارة أخطار الكوارث مدرجة في جدول الأعمال السياسي لعقود من الزمن، وأثبتت التدابير ذات الصلة نجاحها. يدعم إطار سنداي وخاصة منصتنا الوطنية التي أنشئت من خلال مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث النمسا في وضع استراتيجيات القدرة على الصمود موضع التنفيذ.

وفي إطار منصتنا الوطنية، قمنا بصياغة عدة أهداف وطنية وفقا للمجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سنداي. إننا ندمج بشكل منهجي مفهوم المخاطر المتعددة في أنظمة الإنذار المبكر لدينا ونعزز تنفيذ توجيه التأثير في جميع أنحاء سلسلة الإنذار بأكملها. ونعمل على إنشاء قاعدة بيانات وطنية للخسائر والأضرار استنادا إلى المعايير الدولية لآليات الإبلاغ. بشكل عام، نهدف إلى سد الفجوة بين العلم والممارسة من خلال شبكات مخصصة من المعرفة والممارسين. نريد تعزيز الوصول إلى البيانات ذات الصلة بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، ندرك أهمية زيادة الوعي بمخاطر الكوارث بين عامة الناس. أخيرا، نهدف أيضا إلى ربط استراتيجياتنا الوطنية بجميع الأنشطة الدولية.

ونقر بأن أساس نظام إدارة الكوارث في النمسا هو 400 000 المتطوعين، الذين يتألفون من رجال الإطفاء والمستجيبين الأوائل وشبكات المتطوعين. ومع ذلك، فإننا نرى تغييرات في الرغبة في المشاركة في مثل هذه الشبكات، وسيكون من الصعب الحفاظ على هذه الشبكات وإبقائها جذابة ومحدثة في المستقبل.

وفي سياق استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، ظهرت بعض المواضيع الجديدة التي تتطلب تركيزنا واهتمامنا. إن مفتاح الإدارة الناجحة لمخاطر الكوارث هو تعزيز الشبكات المحلية والتعاون. لقد رأينا أن مفهوم "المناطق تتعلم من المناطق" هو نهج واعد جدا لربط أصحاب المصلحة وتيسير العمل.

وعلى الرغم من حدوث الظواهر المناخية المتطرفة يوميا، فإن تغير المناخ لا يزال غير مشمول بالقدر الكافي من الاعتبار في دورة الحد من مخاطر الكوارث. إذ نسعى جاهدين لإدماج وجهات النظر المتعددة المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر. ويجب أن يكون إدراج الفئات الضعيفة جزءا من جميع الاعتبارات في إدارة مخاطر الكوارث. أما بخصوص الاتصال، فتنشأ فرص جديدة من خلال التقدم التكنولوجي. وإلى جانب التركيز الجديد على التأهب، يجب الحفاظ على جميع الهياكل الأساسية الوقائية في المستقبل. وبشكل عام، فإن تطبيق مقاربة منهجية ودمج جميع أصحاب المصلحة المعنيين هو وحده الذي سيضمن إدارة مخاطر الكوارث على نحو مرن ومستدام.

السيدة كريسويل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي ديان كريسويل، مديرة الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ. وبالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث والجمعية العامة على استضافة هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي.

لم يكن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود أكثر أهمية قط. وتؤدي الأزمات المتفاقمة، مثل تغير المناخ والأمراض الوبائية والنزاعات، إلى تفاقم مخاطر الكوارث، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات حيث تكون فرص الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث محدودة. وتعرب الولايات المتحدة عن تعازيها لجميع المتضررين من الكوارث المستمرة في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من أننا أحرزنا تقدما في فهم مخاطر الكوارث وتحسين الحكم، فإننا ما زلنا نواجه تحديات في التحقيق الكامل للحد من أخطار الكوارث للجميع. إن تقييم التقدم المحرز وإعادة تركيز العمل في إطار سنداي سيعززان مهمتنا المشتركة المتمثلة في الحد من مخاطر الكوارث نحو مستقبل قادر على الصمود. وتؤيد الولايات المتحدة الإعلان السياسي الذي اعتمد في هذه القاعة (القرار 289/77)، ونقدر تآزره مع الأولويات العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

إذ تؤكد الولايات المتحدة التزامنا بالمساعدة على الحد من آثار الكوارث الناجمة عن المناخ، فإنها فخورة بدعم مبادرة الأمين العام للإنذار المبكر للجميع. وكجزء من خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود، أعلنت الولايات المتحدة، بالتعاون مع الكونغرس، عن خطط لتوفير ما يقرب من 40 مليون دولار للمساعدة في سد فجوة الإنذار المبكر. ونزمع استثمار ما يصل إلى 75 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لزيادة الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر التي تغطي الفيضانات والجفاف والأعاصير وموجات الحر.

تعتقد الولايات المتحدة أن تسخير الموارد والمعارف والخبرات المشتركة في العالم أمر أساسي. وسيكون التعاون العالمي في صميم تحقيق النجاح. ويمكننا أن ننقذ الأرواح ونخفف المعاناة ونخفف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للكوارث إذا دخلنا في شراكة واسعة النطاق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والعلمية والتقنية والحكومات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المتنوعين الآخرين.

تعتقد الولايات المتحدة أيضا أن تشاطر البيانات سيساعدنا على فهم الكوارث ومنعها، والاستجابة لها على نحو أكثر فعالية. وتقوم مؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بنشر معلومات مثل رصد الزلازل والتنبؤ بالأعاصير والإنذارات بأمواج تسونامي على الشركاء الدوليين. وتساعد هذه المعلومات في توفير تحذيرات مهمة وتحسين الوعي الظرفي في أوقات الأزمات.

وبالإضافة إلى البيانات، تفخر الولايات المتحدة بإدماج الخبرة العلمية والتقنية في شراكاتنا في مجال المساعدة وبناء القدرات. إذ نتعاون بنشاط مع الشركاء في جميع أنحاء العالم للحد من مخاطر الكوارث من مجموعة واسعة من الأخطار من خلال برامج التدريب وتوفير معدات المراقبة وأنظمة الإنذار المبكر. إن قدرتنا على مواجهة التهديدات الناشئة متجذرة في قدرة القوى العاملة في إدارة الطوارئ لدينا على التكيف، وشراكاتنا الدولية الاستراتيجية وترابطنا ليس داخل أمتنا فحسب، ولكن عبر حدودنا الدولية أيضا.

تتعاون الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ مع مجتمع إدارة الطوارئ العالمي لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث وتعزيز وضعنا التشغيلي للاستجابة للأزمات المعقدة. وتعمل الولايات المتحدة بنشاط على دمج الحلول القائمة على الطبيعة في إدارة الكوارث، مع إدراك أن الطبيعة نفسها يمكن أن تقلل من الآثار الناجمة عن الكوارث والأحداث المناخية، مع زيادة المرونة أيضا. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدر الرئيس بايدن خريطة طريق للحلول القائمة على الطبيعة لوضع الولايات المتحدة على طريق إطلاق الإمكانات الكاملة للحلول القائمة على الطبيعة في معالجة تغير المناخ وفقدان الطبيعة وعدم المساواة.

نعمل أيضا على تسريع البحث العلمي لإثراء عملية صنع القرار بشأن تغير المناخ. ويجمع برنامج الولايات المتحدة للبحوث المتعلقة بالتغير العالمي بين جهود أكثر من اثنتي عشرة وكالة أمريكية تعمل معا من أجل فهم أفضل للعمليات التي تعيد تشكيل بيئة الأرض. وتقارير حكومة الولايات المتحدة ونتائج البحوث متاحة للجمهور على الموقع الشبكي globalchange.gov.

أخيرا، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة إلى إعطاء الأولوية لإشراك المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة في وضع حلول جديدة تستجيب لاحتياجات المتضررين أكثر من غيرهم. يجب أن نعمد إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون وغيرهم من الفئات غير الممثلة، في إدارة مخاطر الكوارث لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. وكما ينص استعراض منتصف المدة، تتوفر الفرص حيثما توجد المعرفة والشجاعة والتضامن في مواجهة التهديدات المشتركة. وتتعهد الولايات المتحدة بمواصلة الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث وتعزيز شراكاتها لبناء القدرات في جميع أنحاء العالم. معا، حتى عام 2030 وما بعده، يجب أن نواصل البناء على التزامنا بالنهوض بالحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود للجميع.

السيد سيد (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، أود أن أعرب عن امتناني للرئيس على الدعوة إلى عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. إنه مهمٌ لتمكيننا من التفكير في نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة وتصميم مسارات جديدة يمكن أن تساعد على التعجيل بتنفيذ الإطار.

أحرزت إثيوبيا تقدما كبيرا في جهود القدرة على مواجهة الكوارث على مدى السنوات الثماني الماضية. لقد واءمنا سياستنا مع إطار سنداي وبرنامج العمل لتنفيذه في أفريقيا. وقمنا بتطوير مجموعة متنوعة من المبادئ التوجيهية والأدوات وإجراءات التشغيل القياسية والأساليب لضمان أن إدارة مخاطر الكوارث هي عمل كل قطاع. وقد أطلقنا مؤخرا خريطة طريق للإنذار المبكر والعمل متعددة المخاطر وقائمة على الأثر، يتوقع أن تحول نظامنا للإنذار المبكر من حيث التحديث وقابلية التشغيل المتبادل والمواءمة.

وعلاوة على ذلك، أكمل البلد إطارا قانونيا لضمان المساءلة ونظاما للإعلان عن الكوارث والاستجابة لها على أساس العتبة. بالإضافة إلى ذلك، تمكنا من جمع وتحديد المخاطر لأكثر من 500 مقاطعة، وعلى أساسها وضعنا خطط للحد من مخاطر الكوارث والطوارئ لأكثر من 400 مقاطعة. وقد مكننا ذلك من الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأخيرة، وظروف الجفاف في أجزاء مختلفة من البلد، والاحتياجات الإنسانية في شمال إثيوبيا والفيضانات.

وعلى الرغم من تلك الجهود، تتعامل إثيوبيا مع عدد كبير من التحديات الإنسانية، بما في ذلك النزاع وغزو الجراد الصحراوي والصدمات المناخية مثل الفيضانات والجفاف. وقد وجهت الاستثمارات في إدارة أخطار الكوارث في المقام الأول نحو الاستجابات بدلا من التدابير الوقائية السابقة للكوارث. لذلك، ما زلنا بحاجة إلى زيادة استثماراتنا في الأنشطة السابقة لوقوع الكوارث إذا أردنا الاستعداد بشكل أفضل لآثار الكوارث والتخفيف من حدتها. وعلاوة على ذلك، فإن آثار جائحة كوفيد-19، فضلا عن انخفاض الدعم المالي والعجز التجاري الوطني الكبير الذي أدى إلى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، تؤدي إلى تفاقم التحديات وزيادة الاحتياجات الإنسانية لإثيوبيا بشكل كبير. ولسد هذه الثغرات، سيكون من الضروري التركيز على بناء القدرات في مجموعة متنوعة من المجالات. وسيكون من الأهمية بمكان تعزيز نظم الإنذار المبكر والإجراءات المتعلقة بالأخطار المتعددة وإدارة مخاطر الكوارث، فضلا عن تحسين التعاون والشراكات الدوليين. يجب أن تركز منصات إدارة مخاطر الكوارث على الوقاية والحد من مخاطر الكوارث بدلا من الاستجابة.

أخيرا، فإن بلدي ملتزم ويتطلع إلى تعزيز الشراكات والتعاون مع شركائنا، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمانحون والشركاء المنفذون.

السيد كاول (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم جدا بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030.

نجتمع هنا تحت شعار "العمل معا للحد من المخاطر من أجل مستقبل قادر على الصمود"، مما يعكس التزامنا الجماعي بالتصدي للتحديات التي تفرضها مخاطر الكوارث وتعزيز جهودنا لبناء مجتمعات قادرة على الصمود. بينما تسعى دولنا جاهدة لرسم مسارات صالحة للعيش للبشر والطبيعة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبح دمج الحد من مخاطر الكوارث في جداول أعمالنا الإنمائية أمرا ضروريا. ويمكن للتدابير الاستباقية للحد من المخاطر أن تعزز القدرة على الصمود وتحافظ على الأرواح وسبل العيش وتحمي البيئة.

ويمكننا الحد من مخاطر الكوارث من تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتطوير بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. ومن خلال هذا النهج الشامل، يمكن للبلدان أن تخلق توازنا متناغما بين الاحتياجات البشرية وقدرة الطبيعة على الصمود في وجه الكوارث والتعافي منها. من خلال رسم مسارات صالحة للعيش، يمكنهم بناء مجتمعات تزدهر في وئام مع الطبيعة، وتقليل المخاطر التي تشكلها الكوارث وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وتقر موريشيوس بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ اعتماد إطار سنداي في عام 2015. وندرك أهميته في توجيه جهودنا للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على الصمود وحماية مجتمعاتنا وبنيتنا التحتية وأنظمتنا الإيكولوجية. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث وأصحاب المصلحة الآخرين على جهودهم الدؤوبة في تيسير تنفيذ إطار سنداي ورصده.

وموريشيوس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تدرك تماما المخاطر الفريدة والمكثفة التي نواجهها بسبب موقعنا الجغرافي وضعفنا أمام آثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، والأعاصير الشديدة الكثافة، والأمطار الغزيرة، والفيضانات المفاجئة، والانهيالات الأرضية، وأمواج تسونامي، والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. لقد شهدنا بأنفسنا العواقب المدمرة للأعاصير والفيضانات وتآكل السواحل. لذلك، لا نزال ثابتين في التزامنا بتنفيذ إطار سنداي لحماية سكاننا وبناء مستقبل مرن. وقد خطت موريشيوس خطوات كبيرة في تنفيذ الإطار من خلال سياسات شاملة وأطر مؤسسية واستثمارات في الحد من أخطار الكوارث. وعززنا قدراتنا المؤسسية بإنشاء مركزنا الوطني للحد من أخطار الكوارث وإدارتها، الذي يعمل كمركز تنسيق لإدارة الكوارث في بلدنا. أعطينا أيضا الأولوية لتطوير أنظمة الإنذار المبكر والبنية التحتية المرنة وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والمشاركة المجتمعية. مع اعتماد إطار سنداي في عام 2015، قدمت موريشيوس إطارها القانوني الخاص للحد من مخاطر الكوارث، وسنت قانونا وطنيا للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في عام 2016.

ومع ذلك، فإننا نسلم بأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. ولا تزال آثار تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة، مما يهدد تقدمنا نحو القدرة على الصمود. كما فرضت جائحة مرض فيروس كورونا تحديات غير متوقعة، مما أدى إلى تعطيل اقتصاداتنا وإجهاد مواردنا. ويتعين علينا تجديد الالتزام والتعاون للتصدي لتلك التحديات، مع التركيز على آليات التمويل الابتكارية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتشاطر المعرفة. وتدعو موريشيوس إلى تعزيز التعاون والدعم الدوليين، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية، للتمكين من التنفيذ الفعال لإطار سنداي. ونشدد على أهمية الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا وفرص بناء القدرات لتعزيز قدرتنا على الصمود وتحقيق الأهداف المحددة في الإطار.

وعلاوة على ذلك، نشجع على إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، مع التسليم بالطابع المترابط لهذه الأهداف.

في الختام، تؤكد موريشيوس من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي للحد من مخاطر الكوارث وبناء مستقبل قادر على الصمود.

نعتقد أنه من خلال مواءمة جهودنا ومشاركة أفضل الممارسات وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفا، يمكننا تحقيق أهداف إطار سنداي وتمهيد الطريق لعالم أكثر أمانا واستدامة. فلنغتنم هذه الفرصة لنلتزم من جديد بالرؤية المشتركة للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على الصمود، وخلق مستقبل أفضل للجميع.

السيد مبغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي لرئيس الجمعية العامة ولمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على التنظيم الممتاز لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وأود أن أؤكد التزامنا بتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، نؤكد للجمعية العامة دعمنا وعزمنا على تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمد صباح اليوم (القرار 288/77)، الذي يخدم مصالح بلدنا وشعبنا.

استنادا إلى خبرتنا العملية، وكما أُبلغنا من خلال سائر التقارير العلمية، فإن المخاطر المتصلة بالمناخ والطقس تتزايد تواترا وشدة، مما يؤدي إلى تفاقم مخاطر الكوارث وإعاقة التقدم نحو التنمية المستدامة في بلداننا. طوال السنوات السبع الماضية، أحرزت جمهورية تنزانيا المتحدة تقدما في تنفيذ إطار سِنداي بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال سن قانون إدارة الكوارث رقم 6 لعام 2022 ولوائحه، فضلا عن تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث للفترة 2022-2027 وسائر الخطط والاستراتيجيات القطاعية. وتنظر هذه المبادرات في أهمية إعادة التفكير وإيجاد طرق أفضل للتصدي لمخاطر الكوارث التي تحدث بانتظام من خلال تعزيز التعاون والتآزر على الصعيد المحلي والعابر للحدود، والإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بتنفيذ إطار سِنداي، يود وفدي أن يشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والدعم التقني والمالي لتحديد سمات مخاطر الكوارث، ونظم الإنذار المبكر، ووضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى للجمعية العامة أننا سنواصل بقيادة فخامة السيدة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، بناء دولة قادرة على مواجهة الكوارث، وفي الوقت نفسه نسهم في التبادلات الإقليمية والعالمية، وتيسير وتعزيز جهود الحد من الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

السيد المكراد (الكويت): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الموظفين في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على دعمهم المتواصل لتعزيز تدابير الحد من مخاطر الكوارث ومتابعة تنفيذ إطار سِنداي.

لقد تشرفنا بالمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في سِنداي، اليابان، في آذار/مارس 2015، والذي اعتمد خلال انعقاده إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. وفي شهر كانون الثاني/يناير 2017، بادرت دولة الكويت إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وقمنا بتسخير جميع الإمكانيات اللازمة وتذليل جميع المعوقات لدعم نقطة الاتصال الوطنية في تحقيق غايات ومتطلبات إطار سنداي في دولة الكويت.

يدرك الجميع جيدا بأن عمل إدارة الكوارث والحد من المخاطر ذا طابع إنساني بحت. على الرغم من تعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، لم تتردد دولة الكويت في دعم جميع الجهود الإنسانية في كل أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، شاركت دولة الكويت في مساعدة الدول التي تعرضت إلى حرائق الغابات بسبب تغير المناخ وارتفاع حرارة الطقس، إذ شاركت في فرق متخصصة وتبرعت بمعدات وآليات لمكافحة هذه الحرائق إلى الدول التي تعرضت لهذه الحرائق في جمهورية تركيا الصديقة، وجمهورية اليونان الصديقة، وجمهورية الجزائر وتونس الشقيقتين. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت دولة الكويت في تقديم مساعدات مادية وفرق متخصصة في عمليات البحث والإنقاذ خلال الزلزال الأخير الذي حدث في جمهورية تركيا الصديقة. فهذه منهجية القيادة السياسية الحكيمة والحكومة الرشيدة في دولة الكويت.

لذلك، فإن جميع الكوادر المتخصصة في دولة الكويت تسير على هذا النهج، وخارطة الطريق التي رسمتها القيادة الحكيمة في مجال العمل الإنساني.

أما بالنسبة لأهم الأعمال التي قمنا بها في دولة الكويت لتحقيق أهداف إطار سنداي، فتتمثل في زيادة الوعي في إطار سِنداي على المستوى الوطني من خلال عقد اجتماعات وحلقات عمل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وقد شاركت في تلك الحلقات معظم الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة في دولة الكويت. ولكي نتمكن من تقييم عملنا وتحديد الثغرات والاحتياجات الخاصة بالحد من المخاطر في دولة الكويت، قمنا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وذلك بتنظيم حلقات عمل تشاورية في تموز/يوليه 2022، شارك فيها أكثر من 100 مشارك يمثلون أكثر من 32 هيئة حكومية وغير حكومية، وأصحاب المصلحة، والمجتمع المدني.

أما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تقييم المخاطر، فقد أحرزت دولة الكويت تقدما كبيرا في نيسان/أبريل 2018، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبحضور سائر كيانات الدولة، حيث أثمرت هذه الحلقات الدراسية عن إعداد مصفوفة مخاطر شاملة لدولة الكويت شارك في إعدادها جميع الجهات المشاركة في حلقات العمل كل وفقا لمجال تخصصه.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في التأهب للكوارث والتصدي لها و "إعادة البناء بشكل أفضل"، أوضح تقرير منتصف المدة وجود تطور مستوى الاستعداد والاستجابة للكوارث وكذلك للتعافي وإعادة التأهيل والإعمار في دولة الكويت منذ اعتماد إطار سِنداي، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اطار سنداي في جميع الجهات المعنية بالدولة. حيث ستعمل هذه اللجنة على تحقيق جميع التوصيات الخاصة بتنفيذ اطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث.

يسرنا أن نعلن بأن القيادة السياسية في دولة الكويت وافقت على استضافة المؤتمر العربي السادس للحد من مخاطر الكوارث في سنة 2024 في دولة الكويت. ونتشرف بأن تكون دولة الكويت داعمة لمتطلبات الحد من مخاطر الكوارث وتخفيف آثارها.

في الختام، نتمنى للجميع التوفيق والنجاح في درء مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها وأضرارها على الأرواح والممتلكات والبيئة، وتوفير افضل بوادر وسبل التنمية المستدامة، ونسأل الله عز وجل أن يحفظ الجميع من ويلات الكوارث وآثارها.

السيد ناصر (المغرب): إن المملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي وتكوينها الجيولوجي، وعلى غرار العديد من الدول، هي عرضة للعديد من الظواهر الطبيعية القصوى الناتجة عن تغير المناخ وغيره من الظواهر، مما جعلها تواجه العديد من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف، وحرائق الغابات، بالإضافة إلى الزلازل وانجرافات التربة، والتي غالبا ما تخلف بين الفينة والأخرى، خسائر في الأرواح والممتلكات. ويشهد على ذلك الزلازل المدمرة، بالإضافة إلى الفيضانات الخطيرة التي عرفتها المملكة.

وهكذا، فقد شكل خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 25 آذار/مارس 2004، غداة زلزال مدينة الحسيمة، نقطة تحول أبرزت ضرورة تنمية قدراتنا في التتبع والتوقع، وتطوير إمكانياتنا الاستباقية، وتجاوز المنظور التقليدي المستند على مقاربة رد الفعل وتدبر الأزمة، بِتبني مقاربة استشرافية ومندمجة.

بناء على ذلك، عملت المملكة المغربية على إرساء حكامة مؤسساته في مجال تدبر مخاطر الكوارث، ولا سيما من خلال إحداث صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ واعتماد برنامج للتدبر المتكامل لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على الصمود، ولا سيما فيما يتعلق بتقوية أنظمة القياس والتنبؤ والإنذار المبكر. وهكذا، ومنذ سنة 2015 إلى حد الآن ،فقد تم دعم تمويل 277 مشروعا وقائيا، بتكلفة إجمالية تفوق 400 مليون دولار، ساهم فيها صندوق الكوارث بالثلث.

تماشيا مع أهداف "إطار سِنداي" للحد من مخاطر الكوارث، اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية وطنية لتدبر مخاطر الكوارث

الطبيعية تشمل الفترة من 2020 إلى 2030. وتقوم حاليا بالتحضير لمقتضيات هذه الاستراتيجية.

من أجل قيادة تنسيق سياسة حكومية متعلقة بتدبر المخاطر الطبيعية، تم استحداث مديرية لتدبر المخاطر الطبيعية على مستوى وزارة الداخلية تتولى أساسا التعاون القطاعي والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت المملكة المغربية عدة إجراءات تنفيذا للقانون الجديد للماء، وذلك من أجل وضع أطلس المناطق المعرضة للفيضانات ومخططات الوقاية منها؛ ووضع أنظمة متكاملة للتوقع والإنذار بشأن الفيضانات؛ وإحداث لجان لليقظة لتدبر وتتبع أحداث الفيضانات على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

بالنظر إلى الخسائر البشرية المادية التي تخلفها الكوارث وتكلفتها الباهظة، وحيث أنه لا يمكن تفادي وقوع أضرار ناتجة عن الكوارث، فقد اعتمدت المملكة المغربية نظاما لتغطية عواقب الوقائع الكارثية من خلال منظومة مزدوجة للتعويض، تجمع بين نظام للتأمين، ونظام تضامني لصالح الضحايا غير المؤمنين يتكفل به صندوق تضامن ضد الأحداث الكارثية.

وفي إطار مواجهة جائحة كوفيد19-، وتحت القيادة وبفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، اتخذت الإجراءات اللازمة للحد من تفشي الجائحة والتخفيف من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية من بينها، نذكر من بينها، استحداث لجنة استشارية علمية، أنيطت بها مهمة التأطير العلمي، وتدعيم المستشفيات القائمة بأخرى ميدانية مجهزة بكافة المعدات الطبية الضرورية؛ وإطلاق الحملة الوطنية للتلقيح بالمجان لفائدة جميع المواطنين والمقيمين. كما تم استحداث صندوق خاص يُعنى بتدبر هذه الجائحة.

إن احتضان المملكة الانخراط المغربية للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث سنة 2021 يعكس بجلاء الانخراط القوي والجدي للمغرب في تنفيذ التزاماته الدولية، حيث أكدت الدول العربية من خلال إعلان الرباط المتوج لأشغال هذا المنتدى على تسريع تنفيذ أهداف وأوليات وغايات إطار سِنداي.

أننا نهنئ بعضنا البعض اليوم من أجل اعتماد هذا الإعلان السياسي لتجديد التزامنا في هذا المجال. كما تؤكد المملكة المغربية على انخراطها التام في جهود مكتب منظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وذلك من أجل تسريع تنظيم إطار سِنداي لعام 2015-2030. وكذلك مواصلة العمل مع أشقائنا العرب من أجل تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب مع إخواننا الأفارقة والذي توليه المملكة المغربية أهمية كبرى تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. وكذلك العمل على تسريع وضع الاستراتيجية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث.

نظرا لضيق الوقت، فإننا سنسلم للأمانة النسخة الكاملة لكلمة المملكة المغربية.

السيد آل خليفة (البحرين)**:** يطيب لي أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بخالص الشكر والتقدير للجهود المخلصة التي تبذلونها في الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأمن والسلم والنماء والازدهار لصالح كافة شعوب العالم، مؤكداً عزم مملكة البحرين مواصلة مساهمتها في أنشطة المنظمة الدولية ودعم جهودها وتوجهاتها الخيّرة لما فيه خير وصالح جميع دول العالم.

إن مملكة البحرين، وبفضل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك وجهود الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تواصل العمل على تحقيق تطلعاتها التنموية المنشودة من خلال وضع استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث متماشية مع إطار سنداي، وآلية لتحليل المخاطر وإدارتها بحسب الإجراءات المعتمدة من الأمم المتحدة.

وتجاوباً مع جهود الأمم المتحدة في إنشاء إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، أنشأت مملكة البحرين مجلس الدفاع المدني الذي

تمت إعادة تشكيله مؤخراً برئاسة معالي وزير الداخلية، ويضم الوزارات والهيئات المعنية بإدارة مخاطر الطوارئ والكوارث، ويتولّى الإشراف على وضع السياسات التي تضمن الاستجابة الفاعلة عند وقوع الكوارث أو حالات الطوارئ والأزمات من أجل إدارتها والتعامل معها بكفاءة وفاعلية، واتخاذ التدابير المناسبة لمرحلة التعافي. كما تم إدراج 78 في المائة من تلك الأهداف في برنامج عمل الحكومة وتكليف الوزارات والجهات المختصة بالعمل في إدراجها في خططها وبرامجها المختلفة. وتبنت الحكومة العديد من البرامج والخطط العاجلة والقوانين والأنظمة اللازمة للحد من مختلف المخاطر، حيث تم تنفيذ وتطوير الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وإعداد سجل مفصّل لمؤشرات المخاطر الوطنية يتم تحديثه بشكل دوري.

كما شاركت جميع القطاعات الحكومية في المملكة بوضع الخطط الوقائية اللازمة، وإجراء التمارين الوطنية المشتركة بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان تحقيق كافة أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث خلال السنوات الثلاث المقبلة. والعمل جارٍ على إنشاء منصة وطنية لنشر الوعي وإشراك المجتمع المدني في الجهود الحكومية وترسيخ مبدأ الشراكة المجتمعية للحد من مخاطر الطوارئ والكوارث.

تدرك مملكة البحرين أن تحقيق أهداف إطار سنداي يتطلب جهداً جماعيّاً والتزاماً دولياً بالشراكة والتعاون البنّاء بين جميع دول العالم، داعية إلى إنشاء منظومة طوارئ دولية فاعلة، حيث برهنت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على أن الأخطار التي تهدد البشرية لا تقتصر على السلاح، بل تشمل التهديدات غير المتوقعة والخارجة عن الإرادة الإنسانية. كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية إنشاء هيئات أو مراكز وطنية تشرف على تحقيق أهداف إطار سنداي، وكذلك إنشاء مكتب إقليمي للعمل على وضع الآليات المطلوبة للمتابعة والتنسيق والتدريب لدعم البلدان النامية الأكثر احتياجاً للمساعدة، مما يساهم في تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات الدولية من خلال بناء القدرات وتخصيص الموارد وتبادل أفضل الممارسات.

ختاماً، نتمنى لاجتماعكم هذا التوفيق والنجاح والتوصل إلى نتائج مثمرة وبنّاءة.

السيد سميث (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد كمنولث جزر البهاما البيان الذي أدلى به ممثل سانت لوسيا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/77/PV.71) والبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد انحرفت جزر البهاما عن مسارها في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بسبب الصدمات العالمية والتقدم البطيء للنظام المتعدد الأطراف في معالجة قضايا تغير المناخ التي كان لها تأثير غير متناسب على جزر البهاما وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا يزال الأمل يحدو جزر البهاما في أن يصبح الجدول العالمي لأعمال المناخ أكثر توجهاً نحو العمل وأن يعالج بشكل كامل شواغلنا الحاسمة، مثل إصلاح الهيكل المالي الدولي الذي عفا عليه الزمن، لكي يجسّد على نحو أفضل حقائق اليوم، ويوفّر إمكانية قوية للحصول على تمويل خاص بتغير المناخ للتخفيف من الخسائر والأضرار وزيادة بناء القدرات في مجال العلوم، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

وتشجّع جزر البهاما بقوة المشاورات الحسنة التوقيت بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية ومبادرة بريدجتاون، وهما أداتان أساسيتان في المساعدة على تحسين القدرة الإنمائية لجزر البهاما. وفي حين أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن الأولويات 1 و 3 و 4 من إطار سنداي، أحرزت جزر البهاما تقدماً كبيراً بشأن الأولوية 2. وقد قدّمنا توصيات لإصلاح السياسات، بما في ذلك من خلال سن إطار قانوني جديد في ديسمبر/كانون الأول 2022، وهو قانون إدارة مخاطر الكوارث. ونحن بصدد صياغة صكوك للسياسة العامة من أجل تنفيذها بفعالية وكفاءة. وقد تحسّنت درجة مؤشرنا للحوكمة والسياسة العامة من 22 في المائة في عام 2020 إلى 38 في المائة في عام 2022، مما يجعل جزر البهاما رائدة في حوكمة إدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي.

ونشكر مركز الكوارث في المحيط الهادئ الذي نفذ، من خلال جامعة هاواي، مذكرة تفاهم مع جامعة جزر البهاما للنهوض بالتدريب والبحث في مجال إدارة مخاطر الكوارث. وبصفتنا دولة عضواً في الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، فإننا ندرك القيمة الاستراتيجية للاستراتيجية الإقليمية الشاملة لإدارة الكوارث وإطار البرمجة للفترة 2014-2024 لتنفيذ إطار سنداي. ولا تزال الاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث ذات صلة وتدعم النهوض بالأولويات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

وتؤيد جزر البهاما الإعلان السياسي (القرار 289/77) بتجديد التزامنا العالمي والتعجيل بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

السيد أوفينك (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): على الصعيد الشخصي، كان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي اتفقنا فيه على إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 أول مهمة لي قبل ثماني سنوات بصفتي المبعوث الخاص الذي أعيد تعيينه مؤخراً آنذاك، ولبثت مع الإطار على مدى السنوات الثماني والنصف الماضية. ينعقد هذا الاجتماع في لحظة مفصلية، إذ يُسرّع العمل نحو التحولات الجذرية التي نحتاج إليها للتخفيف من مخاطر المناخ والمياه والحد منها وجعل عالمنا أكثر أماناً وصحة وعدلاً وازدهاراً بطريقة شاملة ومرنة.

وتود مملكة هولندا أن تشكر إندونيسيا وأستراليا على قيادتهما العظيمة في تيسير الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث (القرار 289/77). ونرحّب بالإعلان ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد ثمانية أسابيع فقط من مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، نجتمع مرة أخرى هنا في نيويورك. وقد أبرز الحوار التفاعلي الثالث، الذي بادرت به حكومتا اليابان ومصر، الروابط الهامة بين المياه والمناخ والكوارث والحاجة إلى الإنذار المبكر والتأهب واتخاذ إجراءات جريئة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكل ذلك مع وضع المياه في صميمه. وخلال الجلسة الختامية للمؤتمر، خلص الأمين العام غوتيريش إلى أن المياه ينبغي أن تكون في قلب الاهتمام السياسي العالمي. ومن المؤسف أننا لم نغتنم هذه الفرصة في سياق استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للعمل معاً لزيادة تعزيز الصياغة المتعلقة بالمياه كرافعة للتنمية المستدامة ولبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وآثار تغير المناخ. إننا بحاجة إلى الالتزام المستمر بوضع المياه في مركز الصدارة وجعل النهوض بتنفيذ جدول أعمال المياه أولوية.

وكما أكدت اللجنة العالمية لاقتصاديات المياه، فإن إجراءاتنا الجماعية قد أخرجت دورة المياه لدينا عن التوازن. ويجب الاعتراف بتلك الدورة بوصفها منفعة عامة عالمية. إن تدمير الطبيعة وتنوعنا البيولوجي، الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ، يؤدي إلى تزايد مخيف في الكوارث المتصلة بالمياه. وقد أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في أحدث تقرير لها تحذيراً أشدّ للبشرية. إن ارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة ندرة المياه، والجفاف والفيضانات هي الواقع الجديد في جميع أنحاء العالم، ويعاني بلايين الأشخاص من تأثيرها. ولم يعد بإمكاننا تجاهل أزمة المياه في العالم. وإذا لم نحل قضايانا المتعلقة بالمياه فسوف نفشل في العمل المناخي وفي تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

إن تحقيق مستقبل آمن وصحي وعادل ومزدهر أمر ممكن. وهو يتطلب حماية نظمنا البيئية واستعادتها، وتوسيع نطاق الاستثمار في قدرات الناس، وتغييراً جذرياً في كيفية إدارة المياه وتقييمها. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا من خلال الاستثمار معاً في المياه والصرف الصحي والنظافة والإنذار المبكر للجميع، ومن خلال الاستثمار في استعادة النظم الإيكولوجية وفي البيانات وتبادل المعرفة والقدرات اللازمة. ولهذا السبب أنشأت مملكة هولندا الفريق الدولي المعني بمناطق الدلتا والمناطق الساحلية والجزر خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لدعم الحكومات في وضع خططها الوطنية للتكيف وتبادل المعارف من أجل تحسين الوقاية من الكوارث والتأهب لها في المستقبل.

ولهذا السبب أيضاً نستثمر في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والاتحاد الدولي

لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمنع وتخفيف آثار المخاطر المتصلة بالمياه، بدءاً من شرق أفريقيا، ونتعاون معها في شراكة فريدة تجمع بين أفضل البيانات المتاحة والعلوم ونظم الإنذار المبكر مع إجراءات التكيف بقيادة محلية في الميدان. والآن، لدينا الفرصة والمسؤولية لتأمين نتائج والتزامات مؤتمر المياه، مما سيساعد على ضمان القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث.

إن الاستثمار في المياه هو استثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل عالم آمن وصحي وعادل ومزدهر. وينبغي أن تكون المياه في قلب الاهتمام السياسي العالمي. إننا حقاً بحاجة إلى دمج المياه في إطار سنداي. فلا مستقبل دون أمن مائي.

السيد أحمد (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما كل من: ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ويرحب وفد بلدي بعقد جلسة اليوم الهامة جداً ويود أن يضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إننا نقرّ بجهود الأمم المتحدة في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث على الرغم من العديد من التحديات، بما في ذلك آثار مرض فيروس كورونا. ونشدد على الحاجة إلى الحوكمة والتحول والتعاون الشامل لعدة قطاعات في إدارة مخاطر الكوارث.

تواجه نيجيريا العديد من أوجه الضعف مثل الفيضانات والحتّ والكوارث الناجمة عن تغير المناخ. لقد أثرت فيضانات عام 2022 التي لم يسبق لها مثيل في تاريخنا على أكثر من 4 ملايين شخص، مما أدى إلى تشريد أكثر من مليوني شخص وأسفر عمّا يقرب من 665 حالة وفاة وأضرار جسيمة ودمار لما يقرب من 000 360 منزل ومليون هكتار من الأراضي الزراعية في جميع أنحاء البلد. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإنذارات المبكرة تشير إلى ارتفاع مخاطر الفيضانات لعام 2023.

ولمواجهة تلك التحديات، أنشأت نيجيريا لجنة رئاسية لوضع خطة عمل شاملة لمنع كوارث الفيضانات في نيجيريا. وتتمثل الخطة في إدماج التدابير الهيكلية وغير الهيكلية واحتياجات النظم الإيكولوجية والتنسيق بين الجهات المعنية. وكوثيقة للإنذار المبكر، أطلقت وكالتنا الوطنية لتدبر الطوارئ استراتيجياتنا للتأهب للكوارث المتعلقة بالمناخ والتخفيف من حدتها لعام 2023 بهدف حماية البنية التحتية والبيئة من المخاطر المناخية. ونحن نعمل بنشاط على أولويات الحد من مخاطر الكوارث، وننظم مناهج لتقييم حالة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز نظم الإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك، عقدت الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع القدرة على الصمود في منطقة الساحل، سلسلة من حلقات العمل بشأن إنشاء قاعدة بيانات وطنية للكوارث والتنمية الواعية بالمخاطر في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، بذلنا جهوداً ملحوظة لتحقيق الأولويات الأربع والأهداف السبعة لإطار سنداي. وقد نظمنا مناهج عمل على المستويين الوطني ودون الوطني في جميع أنحاء البلد، وهو جزء هام لا يتجزأ من إحراز تقدم في حملة البلد نحو تنفيذ بروتوكولات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على الصعيد دون الوطني. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عيّنا أيضاً مستشاراً لوضع استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث.

لقد أحرزت نيجيريا تقدماً ملحوظاً على الرغم من مواجهة العديد من الكوارث الوطنية والإقليمية الأخرى وظهورها المفاجئ. وينبغي أن نشير إلى أن حكومة نيجيريا الاتحادية نجحت، في أعقاب الأزمة الأخيرة التي اندلعت في السودان، في إجلاء 531 2 نيجيرياً ومعظمهم من الطلاب في مختلف المؤسسات السودانية، وأعادتهم إلى ديارهم بطريقة آمنة وكريمة. ولم يبلغ عن وقوع خسائر أو إصابات كبيرة خلال العملية برمتها. وتم تحديد 241 طالباً آخرين ونقلهم إلى بورتسودان لإجلائهم لاحقاً إلى نيجيريا.

وفي الختام، فإن دعم الأمم المتحدة في التدريب ونظم الإنذار المبكر وتحليل المخاطر من أجل وضع استراتيجيات للقدرة على الصمود أمر حاسم، ونحن نقدر مساعدتها في رصد إطار سنداي وتعزيز أفضل الممارسات العالمية في الحد من مخاطر الكوارث.

السيدة أوبريتي (نيبال) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أقل البلدان نمواً.

إن أقل البلدان نمواً، بوصفها مجموعة الدول الأكثر ضعفاً، معرضة بشكل خاص للأزمات والصدمات، بما في ذلك الأوبئة الصحية، وصدمات أسعار السلع الأساسية، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والظواهر الجوية القصوى. توقف هذه الصدمات وتيرة التنمية المستدامة وتؤدي إلى تفاقم الفقر وتقويض تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وإزاء هذه الخلفية، لا يمكن المبالغة في أهمية إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

وفي حين أحرز تقدم نحو تحقيق أولويات إطار سنداي، إلا أنه غير متسق بين البلدان. ولا تزال التحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، مثل القيود المفروضة على الموارد والقدرات، تعوق تحقيق نتائج الإطار وأهدافه. فعلى سبيل المثال، أبلغ 61 في المائة فقط من أقل البلدان نمواً عن وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث.

ومن عام 2012 إلى عام 2021، بلغ متوسط معدلات الوفيات الناجمة عن الكوارث 1,28 سنوياً لكل 000 100 نسمة في أقل البلدان نمواً، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 0,84 لكل 000 100 نسمة. وفي عام 2019، سجلت أقل البلدان نمواً أكثر من 40 في المائة من الوفيات والمفقودين و 48 في المائة من الأشخاص الذين تعطلت سبل عيشهم أو دمرت، على الرغم من أنها تمثل 18 في المائة فقط من مجموع سكان البلدان المبلغة. كما أنها تكبدت 17 في المائة من الخسائر الاقتصادية و 14 في المائة من كل الدمار أو الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الحيوية، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المبلغة.

وفي عام 2022، أفاد 46 في المائة فقط من أقل البلدان نمواً بأن لديها أنظمة إنذار مبكر لمخاطر متعددة. وفي حين أن عدداً لم يسبق له مثيل من أقل البلدان نمواً يبلغ 16 بلداً في طور الخروج من القائمة، فإن تلك البلدان تعاني باستمرار من مستويات عالية من الضعف الاقتصادي والبيئي. وفي ذلك السياق، ندعو إلى تقديم دعم مالي وتكنولوجي ملموس لأقل البلدان نمواً لإحراز تقدم عبر أولويات سنداي. وسيحتاج رفع اسم أقل البلدان نمواً أيضاً إلى تدابير دعم كافية للتصدي لمخاطر الكوارث وتنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس لجعل إخراجها من القائمة مستداماً ولا رجعة فيه.

ونرحّب باعتماد برنامج عمل الدوحة للعقد 2022–2031 لصالح أقل البلدان نمواً، الذي يحرز تقدماً كبيراً نحو اتباع نهج إنمائي مدرك للمخاطر. وانطلاقاً من المبادئ التوجيهية لبناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر، يتم تعميم الحد من مخاطر الكوارث في جميع أجزاء برنامج عمل الدوحة باعتباره عاملاً تمكينياً رئيسياً للتنمية المستدامة. لذلك ندعو إلى التنفيذ السريع لبرنامج عمل الدوحة، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ.

وعلاوة على ذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام نظم الإنذار المبكر للجميع التي أطلقت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهي تهدف إلى ضمان التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027. وبينما نرحّب بإدراج 19 بلداً من أقل البلدان نمواً لاتخاذ إجراءات ذات أولوية خلال المرحلة الأولى، فإننا نشجع المبادرة على إعطاء الأولوية لإدراج المزيد من أقل البلدان نمواً على مر الزمن.

ونرحّب أيضاً بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي (القرار 289/77)، الذي يسلّم بالحاجة إلى دعم إضافي لأقل البلدان نمواً، ولا سيما لتوفير وسائل تنفيذ كافية ومستدامة وحسنة التوقيت من خلال بناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا. ويشير الإعلان السياسي أيضاً إلى الأثر الضار للكوارث على القدرة على تحمل الديون، وأهمية الاستثمارات التي تسهم في الحد من مخاطر الكوارث، والحاجة إلى التعجيل بتوسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

وفي الختام، نشدد على أن الإعلان السياسي يجب أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لسد الثغرات التي حددتها عملية استعراض منتصف المدة لإطار سنداي. ونشدد على أن التعاون الدولي والآليات الابتكارية لتمويل الحد من مخاطر الكوارث أمران حاسمان لتهيئة بيئة تمكينية لاتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها.

السيد دابوثا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

ترحّب مجموعة بلداننا بهذه الفرصة لنا جميعاً للتفكير في كيفية رسم مسارات صالحة للعيش بشكل أفضل للبشر والطبيعة، خاصة في خضم التحديات المتزايدة، بما في ذلك تغير المناخ ومرض فيروس كورونا والصدمات الأخرى.

ومع اقترابنا من النقاط المرجعية لعام 2030 لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، نكرر التأكيد على أهمية تعزيز التآزر والاتساق مع عمليات التنمية الأخرى، بما في ذلك اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا والأطر والاتفاقيات الأخرى من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

تتسم البلدان النامية غير الساحلية بأوجه ضعف هيكلية وقدرات إنتاجية محدودة تعرضها بشكل غير متناسب للكوارث السلبية. وتفرض تلك التحديات عوائق اقتصادية واجتماعية عميقة على اقتصاداتنا. فعلى سبيل المثال، تبين البيانات التي قدمتها بلداننا إلى مرصد إطار سنداي أن متوسط الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث، على مدى السنوات العشر الماضية، بلغ أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 1 في المائة. لذلك نرى أن من الأهمية بمكان أن نكفل، ونحن نسير نحو مسارات صالحة للعيش، تعبئة الاستثمارات في البلدان النامية غير الساحلية استناداً إلى نهج تعدد المخاطر لضمان القدرة على الصمود في وجه الصدمات الحالية والمستقبلية.

وبينما نواصل إحراز تقدم في تنفيذ إطار سنداي، بات من المثير للقلق أن ثلث بلداننا ليس لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ولا إمكانية كافية للوصول إلى نظم الإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه العديد من تحديات التمويل المحلي وتحتاج إلى اهتمام خاص لضمان توفير موارد كافية ومستدامة، فضلاً عن القدرة على التصدي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود والاستجابة للكوارث.

وهناك حاجة أيضاً إلى إيلاء اهتمام أكبر بكثير فيما يتعلق بالحلول القائمة على الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث التي يمكن أن تحقق منافع متبادلة للنظم الإيكولوجية مع تعزيز سبل العيش والحد من مخاطر الكوارث. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى الدعم لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الوقاية المتكاملة من مخاطر الكوارث والتأهب والاستجابة لها، فضلاً عن نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر. ويمكن أن يأتي ذلك الدعم في شكل مساعدة مالية ومساعدة تقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، ندعو الشركاء الإنمائيين إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور للتصدي للمخاطر العابرة للحدود وبناء بنية تحتية قادرة على الصمود ومتكاملة إقليمياً ومستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث.

ونقر بإطار سنداي كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. لذلك فإننا لا نزال ملتزمين بأولوياته الرئيسية الأربع المتمثلة في الحماية من الكوارث المتعددة وبناء القدرة على الصمود في البلدان النامية غير الساحلية.

وأخيراً، فيما نقترب من مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، نعوّل على دعم الأعضاء لبناء أولويات الحد من المخاطر والقدرة على الصمود الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية في برنامج العمل المقبل. وبذلك، أود أن أدعو الأعضاء إلى اجتماع مركز الحد من المخاطر بشأن زيادة بناء القدرة على الصمود

والحد من مخاطر الكوارث في البلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد غداً 19 أيار/مايو الساعة 13/15 في غرفة الاجتماعات 8.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وفي ضوء تأخر الوقت، أعلق الآن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُستأنف في 31 أيار/مايو 2023 للاستماع إلى بقية المتكلمين في الجزء العام. وسيعلن عن برنامج الاجتماع في يومية الأمم المتحدة.

علقت الجلسة الساعة 21/00.